العلمانية

تأليف

د- محمد مورو

الناشر

دار الهدى للكتـــاب

كفر الشيخ – بيلا – شارع الجمهورية – بجوار المحكمة

اسم الكتاب : العلمانية .

المؤلف : دكتور / محمد مورو .

الغلاف : حسين المجدولية

كمبيوتر : مدحت الحلفاوى

رقم الإيداع : ٢٠٠٧/١٠٤٥١

الترقيم الدولى : I.S.B.N : 977 - 6150 - 22 -5

الطبعة الأولى: مايو / ٢٠٠٧م

ربيع ثاني ١٤٢٨هـ

الناشر

دار الهدى للكتاب

كفر الشيخ – بيلا – شارع الجمهورية بجوار المحكمة

ت: ٠٤٧/٣٦٠٤٦٠١ ـــ ٠٤٧/٣٦٠٩٦٠١

مقـــدمـــة

منذ أن نشأت العلمانية – وهي لقيطة النشأة خبيثة الأثر– وهي تحاول أن تضرب بجذورها في التربة العربية والإسلامية مستخدمة في ذلك كل الوسائل غير المشروعة بالطبع من تلفيق وتزوير ولَيٍّ للحقائق وتعسف في التفسير وغيرها.

وقصة العلمانية في بلادنا هي في الحقيقة قصة الصراع بين بلادنا المسلمة والاستعمار الأوروبي كآخر حلقة من حلقات التحدي الوثني الأوروبي المتسربل بقشرة مسيحية مزورة، ويمكننا أن نطلق على هذا التحدي اختصارًا كلمة الصليبية أي الوثنية ذات القشرة المسيحية، أو نطلق عليها كما فعل العلامة محمود محمد شاكر المسيحية لشمالية وهي مسيحية لا صحيحة ولا منحرفة. بل وثنية أوروبية أخذت المسيحية فوثنتها توثينًا أي جعلتها وثنية.

بل إن العلمانية الأوروبية ما هي إلا ثورة وثنية أوروبية على المسيحية المنحرفة –مسيحية البابوات وصكوك الغفران– أي هي محاولة أوروبية للثورة على الكنيسة لحساب القيم الإغريقية واليونانية والرومانية القديمة مع إضافات سكسونية وجرمانية ولاتينية معاصرة، وما عصر النهضة الأوروبية الذي بدأ في القرن الخامس عشر إلا بعثًا للقيم الإغريقية والفلسفة الإغريقية الوثنية، بل وحتى الفنون الإغريقية القديمة مع إضافات لاتينية وجرمانية وسكسونية.

وحتى المسيحية الأوروبية ذاتها – والرومانية أيضًا، لم تكن مسيحية حقيقة ولا منحرفة أيضًا، بل هي إدخال للمسيحية في الوثنية الإغريقية عن

طريق الدولة الرومانية القديمة التي فرضت رؤيتها الإغريقية للمسيحية على جميع المسيحيين بما فيهم مسيحيو الشرق واضطهدت منهم من رفض هذه الرؤية اضطهادًا بشعًا تمتلئ به كتب التاريخ الكنسي وغير الكنسي.

المسيحية الأوروبية الرومانية إذا أخذت القيم الثابتة للحضارة الإغريقية، وهي القهر والعنف والاضطهاد الديني ومارستها في كل مراحلها، وعلى نفس المنهج سارت المسيحية الكاثوليكية، فاضطهدت العلماء، واضطهدت المسلمين واليهود وأنشأت محاكم التفتيش التي نقبت وبحثت في الضمائر، وأحرقت المخالفين في العقيدة أو حتى في الاجتهاد داخل المسيحية نفسها، بل وحتى العلماء والفلاسفة.

وعندما ظهرت البروتستانتية تعرضت بدورها للاضطهاد الكاثوليكي، ثم عندما تمكنت هذه البروتستانتية في بعض البلدان الأوروبية قامت بدورها باضطهاد الكاثوليك وغيرهم، أي إنها حملت نفس الاضطهاد الأوروبي والقهر والعنف وما كان لها إلا أن تحملها.

ومع عصر النهضة الأوروبية -ومع الثورات الأوروبية ضد الإقطاع المتحالف مع الكنيسة- وهو ما أفرز العلمانية، نستطيع أن نلمح ثورة أوروبية على المسيحية ذاتها وإسقاطها من الحساب لدرجة ما، أي العودة الكاملة للوثنية الكاملة الإغريقية، ووجدنا بعثًا للفنون الإغريقية والشعر الإغريقي والمسرح الإغريقي والفلسفات الإغريقية، ولم تكن العلمانية الأوروبية إلا لتحمل بدورها نفس البذور ونفس القيم الأوروبية الثابتة من القهر والعنف والمنفعة اللاأخلاقية والاضطهاد الديني، وعلينا أن ننظر إلى كل الإفرازات الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية الأوروبية من فاشية ونازية واشتراكية

ورأسمالية وشيوعية وغيرها، من خلال أنها إفراز طبيعي لنفس الأرضية الحضارية الأوروبية، وإذا فسدت الأرضية فسدت الإفرازات فلا فرق حقيقيًا بين هذه والصراع بين هذه الأيديولوجيات الفاسدة فهو صراع على نفس الأرضية وتحمل نفس السمات العامة وأهمها التعصب ضد كل ما هو إسلامي ومحاولة تحطيم الإسلام والحضارة الإسلامية، وهكذا لم نجد فرقًا كبيرًا في السلوك بين الممارسات الإجرامية للفرنسيين في الجزائر سواء كانوا من اليمين أو اليسار، ملكيين أو جمهوريين، ديجوليين أو اشتراكيين، تحالفًا من الرأسماليين والديمقراطيين أو تحالفًا من الاشتراكيين والشيوعيين بل نجد معدل الجرائم يرتفع في الجزائر عندما تكون الحكومة الفرنسية حكومة من الاشتراكيين والشيوعيين فالحكومة الاشتراكية الشيوعية في فرنسا في عام ١٩٤٥ هي التي ارتكبت المذبحة التي قام بها الطيران الفرنسي فأباد وأحرق ٤٥ قرية جزائرية كاملة، بل كان وزير الطيران الفرنسي شيوعيًا.

وفي إطار الصراع بين أجنحة الحضارة الأوروبية، نجد أن كل مدرسة وكل دولة أوروبية تعمل على تجنيد طابور خامس وطني للتبشير بقيم الحضارة الأوروبية عمومًا، وهذه الدولة أو المدرسة وتلك خصوصًا، وهكذا يمكن أن نفهم الصراع بين الإنجليز والفرنسيين أو بين الكنيسة البروتستانتية والكاثوليكية أو المبشرين الألمان والإيطاليين أو المستشرقين من هؤلاء وأولئك على تجنيد أكبر قدر من العملاء المحليين، ولكن هذا كله في إطار تناقض جوهري يضم كل هؤلاء ضد كل ما هو إسلامي.

العلمانية في بلادنا ما هي إلا مفرزة استخباراتية متقدمة تتغير وتتبدل حسب أحوال الصراع في أوروبا، فدنلوب الإنجليزي يصفي النفوذ الثقافي الفرنسي في مصر لحساب النفوذ الثقافي الإنجليزي، وهكذا.

وقصة العلمانية هي قصة الصراع بين الحضارة الوثنية الأوروبية أو آخر فصول هذا الصراع مع الحضارة الإسلامية. وهذا الصراع ممتد في التاريخ والجغرافيا وشهد العديد من المراحل وأخذ الكثير من الملامح حسب الزمان والمكان.

وهذا الصراع بدأ مبكرًا جدًا في حياة الرسول ﷺ، والذي أدرك بفراسته ونبوته أن هذا الصراع سيشكل المساحة الأكبر في تاريخ الإسلام، ووضع له الأسس الصحيحة، وهي أن الهجوم خير وسائل الدفاع، وهكذا خاض المسلمون في حياة الرسول ﷺ العديد من المعارك ضد الدولة البيزنطية وحلفائها، على اعتبار أن هذه الدولة البيزنطية تمثل في ذلك الوقت المواقع المتقدمة للحضارة الأوروبية الإغريقية والرومانية، خاض المسلمون في حياة الرسول ﷺ العديد من المعارك ضد الدولة الرومانية وحلفائها في مؤتة وتبوك ودومة الجندل، وجهز الرسول ﷺ جيش أسامة بن زيد لغزو الشام، إلا أنه ﷺ مرض فأوصى بإنفاذ هذا الجيش، ووفى الخليفة الصديق ﷺ عنه بهذه الوصية بعد وفاة الرسول ﷺ.

واستمر الصراع بعد وفاة الرسول ﷺ، ونجح المسلمون في تحرير الشام وشمال أفريقيا من الدولة الرومانية، بل ووصل المسلمون إلى الأندلس، وأقاموا فيها حضارة إسلامية زاهرة لمدة ثمانية قرون، وهددوا الدولة البيزنطية نفسها في شرق أوروبا، وحاصروا روما أيضًا أكثر من مرة

ووصلوا بنفوذهم ووجودهم إلى مختلف جزر البحر المتوسط قبرص، وصقلية، وإقريطش (كريت) وغيرها.

وعندما أصبح وجود الدولة الرومانية البيزنطية نفسه مهددًا بعد موقعة، ماتزكرت (ملازجرد) التي انتصر فيها السلاجقة على الدولة البيزنطية سنة ١٠٧١ م؛ قامت الدولة البيزنطية بالاستنجاد ببابا روما، وهكذا نشأت الحروب الصليبية في الشرق العربي ١٠٩٥ – ١٢٩١ م، ومع فشل هذه الحروب الصليبية واندحارها ثم استمرار عملية الصراع في الأندلس وشمال أفريقيا قبل هذه الحروب الصليبية وبعدها وأثناءها، ومع ظهور الخلافة العثمانية التي أوصلت الإسلام إلى قلب أوروبا وأسقطت الدولة البيزنطية نهائيًا وفتحت القسطنطينية سنة ١٤٥٣ م على يد محمد الفاتح، ووصلت الجيوش العثمانية الإسلامية إلى أسوار فيينا وجنوب روما ودخل الإسلام إلى ألبانيا والمجر والبوسنة والهرسك وكوسوفو، وخضع الصرب والكروات والمجريون والرومانيون وغيرهم للحكم الإسلامي العثماني، أحست أوروبا بالخطر الشديد، وقررت تغيير التكتيك من الصدام العسكري إلى الاختراق الثقافي والعسكري والسياسي.

ومن خلال هذا الاحتكاك المباشر وغير المباشر والذي وصل إلى قلب أوروبا عن طريق الأندلس إلى جنوب فرنسا وسويسرا وعن طريق العثمانيين إلى كل أوروبا الشرقية، ومن خلال جزر البحر المتوسط، كان من الممكن أن يعرف الأوروبيون حقيقة الإسلام فيدخلوا فيه وقد حدث هذا بالفعل في أكثر من مكان أوروبي مثل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو وغيرها، وكان لا بد لأوروبا من جهاز للدعاية لحماية رعاياهم من الأثر الإسلامي ونشأ من هنا

الاستشراق الذي كان في البدء محاولة لمعرفة الإسلام بهدف تشويه صوته في عيون الأوروبيين، ومع حالة النوم والاسترخاء التي عاشها العالم الإسلامي، طمعت أوروبا في ذلك الوقت فيما هو أكثر، خاصة بعد أخذها بأسباب العلم والقوة، فتحول جانب من الاستشراق إلى تجسس أوروبي مباشر وغير مباشر على الدول الإسلامية؛ لمعرفة نقاط الضعف والتجهيز لحملة صليبية جديدة تحت اسم الاستعمار، وكذلك نشأ التبشير، ومن الاستعمار والتبشير والاستشراق بدأت الحملة الصليبية الجديدة التي انتهت بسقوط الخلافة العثمانية ووقوع معظم بلاد العالم الإسلامي في قبضة الاحتلال الأوروبي، وحدث تطور جديد في الاستشراق، فكان لا بد أن يمنع أي محاولة للنهضة في العالم الإسلامي وأي محاولة للمقاومة، وذلك بطمس معالم القوة في الثقافة الإسلامية وإحداث ما سمي بالتفريغ الثقافي على حد تعبير العلامة محمود محمد شاكر، وهذا التفريغ الثقافي يقوم على تشكيل مدرسة ثقافية محلية تتلمذ على يد المستشرقين وتردد نفس رؤيتهم للإسلام واللغة العربية والآداب الإسلامية وغيرها أو يتم تشكيل الوجدان والعقل لهؤلاء المدجنين من خلال المعارف الأوروبية وحدها.

وهكذا وجدنا أنفسنا أمام تيارين أسوأ من بعضهما البعض الأول هو هؤلاء الذين ينظرون إلى الثقافة والآداب واللغة بل والدين بمنظور المستشرقين، وفضلاً عما في هذا الأمر من تآمر واضح فإنه أيضًا أمر غريب وعجيب، لأنه من البديهي أنه مهما كان المستشرق قد تعلم في اللغة العربية أو الآداب فإنه سيظل مجرد تلميذ في هذا الإطار، ولا يمكن أن يتحول إلى أستاذ أو دارس أو باحث أو صاحب مدرسة؛ لأنه قد نشأ وتعلم واكتسب ثقافته

في أرضية ثقافية أخرى وبديهي أن أحدًا لن يفهم لغة أو ثقافة ما إلا إذا كان ابنًا لهذه اللغة وهذه الثقافة، وفي هذا الإطار يقول العلامة محمود محمد شاكر في كتابه المهم (رسالة في الطريق إلى ثقافتنا): "غاية ما يمكن أن يحوزه مستشرق أن يكون عارفًا معرفة ما بهذه اللغة أو الآداب، وأحسن أحواله أن يكون في منزلة طالب عربي في الرابعة عشرة من عمره، بل هو أقل منه على الأرجح، أي هو في طبقة العوام الذين لا يعتد بأقوالهم أحد، ولا يمكن لمستشرق أن يكون محيطًا بالثقافة التي هي لازمة لتعلم اللغة والآداب، وهذه الثقافة سر من الأسرار الملثمة في كل أم من الأمم وفي كل جيل من البشر، وشرط الثقافة هذا ممتنع على المستشرق كل الامتناع، بل هو أدخل في باب الاستحالة من اجتماع الماء والنار في إناء واحد".

ويضيف العلامة محمود محمد شاكر: "فأعجب العجب إذن أن يعد أحد شيئًا مما كتبه المستشرقون في لغتنا وثقافتنا وديننا متضمنًا لرأي حقيقًا بالاحترام والتقدير، فضلاً عن أن يكون عملاً علميًا أو بحثًا منهجيًا نسترشد به في شئون لغتنا وثقافتنا وتاريخنا وديننا، كما هو السائد اليوم في حياتنا الأدبية الفاسدة".

أما التيار الثاني، وهو الذي التقطته أوروبا، وعلمته ودجنته بحيث أصبح غربي التفكير والسلوك وحصل على العلوم وخاصة الاجتماعية منها من منظور أوروبي، فهذا سيأتي إلينا للتبشير بالقيم الأوروبية مباشرة.

أي إننا أمام تيار كامل تقريبًا أو تيار يفهم اللغة والآداب بل والدين من منظور المستشرقين وهو منظور سطحي في أحسن الفروض أو مشبوه ومتآمر في أسوئها.

من هؤلاء وأولئك نشأت العلمانية – وهي محاولة للتفريغ الثقافي أو تفسير الدين واللغة تفسيرًا سطحيًا أو تآمريًا يخدم مخططات الغرب، أو محاولة لزرع القيم والثقافة الأوروبية فينا، وكل هذا جزء من مخطط استعماري واضح المعالم معروف الأهداف، وهكذا لم يكن عجيبًا ولا غريبًا أن ترتبط العلمانية في بلادنا بكل مدارسها ورموزها بالاستعمار بطريقة مباشرة ومفتوحة، وقد فضح نابليون نفسه هذا الأمر في رسالته إلى كليبر التي يقول فيها "اجتهد في جمع ٥٠٠ أو ٦٠٠ شخص من المماليك أو من العرب ومشايخ البلدان لنأخذهم إلى فرنسا فنحتجزهم فيها مدة سنة أو سنتين يشاهدون فيها عظمة الأمة الفرنسية ويعتادون على تقاليدنا ولغتنا. وعندما يعودون إلى مصر يكون لنا منهم حزب ينضم إليه غيرهم، ويضيف بونابرت: "كنت قد طلبت مرارًا جوقة تمثيلية وسأهتم اهتمامًا خاصًا بإرسالها إليك؛ لأنها ضرورية للجيش وللبدء في تغيير تقاليد البلاد".

وقد قام مفكرون إسلاميون مشكورون بفضح ورصد العلاقة بين الاستعمار وهؤلاء العلمانيين، فالعلامة محمود شاكر فضح لويس عوض وأثبت ارتباطه بدوائر الاستعمار في كتابه المهم أباطيل وأسمار، وطارق البشري فضح ورصد العلاقة المريبة بين الأحزاب الشيوعية المصرية خصوصًا والعربية عمومًا وبين الصهيونية وإسرائيل في كتابه الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ وقال إن تلك الأحزاب أنشأتها الصهيونية خدمة لمشروعها المرتقب وقتئذٍ في إقامة إسرائيل.

وفي الحقيقة فإنه أينما سرت وفتشت تجد هذه العلاقة بين العلمانية وبين الإنجليز أو الفرنسيين أو الأمريكان أو دوائر التبشير والاستشراق وهكذا،

فعلي عبد الرازق مثلاً في دعوته لإلغاء الخلافة الإسلامية والزعم بأنها ليست من أصول الإسلام، وإنكاره أن الإسلام دين ودولة لم يكن إلا ناقلاً لبحث قام به الإنجليز وعملاؤهم في الهند إبان الحرب العالمية الأولى، وذلك خوفًا من إعلان الخلافة العثمانية لفكرة الجهاد لتعبئة المسلمين ضد الحلفاء في تلك الحرب، فأرادوا التشويش على فكرة الخلافة ذاتها، ثم قبع البحث في أدراج الخارجية الإنجليزية إلى أن تم نشره عن طريق علي عبد الرازق، وكذا قاسم أمين فما هو إلا ناقل لشبهات المستشرقين، وجدير بالذكر هنا أن كلاً من علي عبد الرازق وقاسم أمين كانا ينتميان إلى حزب مصري من صنائع الإنجليز، وهو حزب الأمة الذي لم يكن يخفي دعوته لاستمرار الاحتلال الإنجليزي لمصر، ونجد أن الذي هاجم قاسم أمين وكتابه هو حزب الاستقلال ورفض الإنجليز والكفاح ضدهم وهو الحزب الوطني، مصطفى كامل - محمد فريد.

نفس الارتباطات المشبوهة نجدها عند أحمد لطفي السيد رئيس تحرير جريدة حزب الإنجليز "حزب الأمة"، ونجدها في سلامة موسى ولويس عوض وغالي شكري، وشبلي شميل الذي يعترف رفعت السعيد أنه كان يدافع عن الإنجليز ويلتمس له العذر لذلك؛ لأنه كان هاربًا من النفوذ العثماني في الشام!

وفي الواقع فإن الأستاذ محمد محمد حسين في كتابه الهام اتجاهات وطنية في الأدب المعاصر" قد فضح الدوائر الاستعمارية التي كانت تقف خلف الدعوات الفرعونية أو القومية أو العلمانية عمومًا في مصر في أوائل هذا القرن.

وحتى اليوم نفس الارتباطات كحسين أحمد أمين وسعيد العشماوي وهو الأمر الذي فضحه الدكتور محمد عمـــارة وجلال كشك وغيرهما في أكثـــر

من كتاب ومقال، أو مع مؤسسات أمريكية أوروبية مشبوهة مثل مؤسسة فورد كونديشن التي تمول نشاطات ما يسمى بحركة تحرير المرأة وقد افتضح الأمر على يد بعض عضوات هذه الحركة أنفسهن داخل أروقة المؤتمر الذي انعقد سنة ١٩٨٦ حيث تساءلن عن تمويل المؤتمر فاعترفت نوال السعداوي بأن مؤسسة فورد كونديشن الأمريكية. وكذا هيئة المعونة الأمريكية – بالقاهرة وجمعية نوفيك الهولندية ومكتب أكستوان بالقاهرة هم الذين مولوا هذا المؤتمر!

وآخر المطاف – هذا هو فرج فودة، الذي يدعو الغرب جهارًا نهارًا للتدخل في مصر عسكريًا، ويدعو أيضًا للتحالف مع إسرائيل وضرب السودان، وعلاقته بالسفير الإسرائيلي أكثر من مشهورة.

وهكذا فإن العلمانية بكل مدارسها وتياراتها ورموزها مشبوهة الارتباطات مشبوهة الأهداف، وهي إما اختراق مخابراتي أجنبي مباشر، أو نشأت في أحضان دوائر التبشير كالجامعة الأمريكية، ببيروت مثلاً التي نشأ في أحضانها الكثير من القوميين العرب أو تلاميذ للمستشرقين المتآمرين أو السطحيين، وبدهي أنه ليس في الاستشراق إلا متآمر أو سطحي.

وهكذا وجدنا كل الدعوات العلمانية من دعوة إلى القومية العربية لضرب الوحدة الإسلامية وتقطيع أواصر المسلمين، أو دعوة إلى الفرعونية أو الفينيقية أو غيرها من الدعوات المقيتة التي تستهدف استبعاد الإسلام، أو الحركات الشيوعية المريبة ذات العلاقة بقيام إسرائيل، أو هؤلاء الداعين إلى الكتابة باللغة العامية نكاية في اللغة العربية وعزلاً لها وبالتالي عزل القرآن الكريم عن الواقع، أو الدعوة إلى استبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية

حتى يصبح كل تراثنا طلاسم على أبنائنا يحتاج لمن يترجمه لهم، أو هؤلاء الداعين للأخذ بثقافة الغرب بزعم أنها ثقافة العصر أو الحضارة العالمية، أو غيرها من المصطلحات الداعرة.

أو هؤلاء الذين يدسون في الإسلام ما ليس فيه، أو يهيلون التراب على قيمه الثابتة للتشكيك فيها، ما بين مشكك في إعجازه، أو نافيًا للمعلوم من الإسلام بالضرورة محللاً للربا، أو للخمر، أو هذا الذي يلقي بالشبهات على الصحابة، أو الآخر الذي ينفي الشريعة ويريد أن يفصل الدين من الدولة، أو التي ترى تحرر المرأة في خروجها على تعاليم الإسلام وليس محاربة الاستعمار مثلاً، بل الحصول على التمويل منه لحركة تحرير المرأة وهكذا.

على أن آخر مراحل العلمانية وبعد هذا الكم الهائل من الشبهات حول الإسلام واللغة والتاريخ والشريعة، وجدنا من يريد أن يعلمنا الجانب العقائدي في الإسلام ويخضع الغيب للواقع أي ضرب العقيدة في مقتل مثل محمد ركون ومحمود إسماعيل في كتابه سوسيولوجيا الفكر الإسلامي.

لم يقتصر أمر الإفساد في حياتنا الثقافية على مجرد نقل وترديد القيم الغربية والدعوة إلى الثقافة الغربية بمعزل عن التراث والوجدان ولا على التتلمذ على يد المستشرقين فيما يخص التراث واللغة بل والدين ونقل ما يقولونه، برغم أن هؤلاء المستشرقين إما متآمرون وإما سطحيون؛ لأن نشأة الاستشراق كطليعة للاستعمار وكذا عدم قدرة المستشرق على فهم عميق لأسرار اللغة والآداب والتراث والدين بسبب نشأته في لغة وثقافة مغايرة، جعل من غير العلمي ولا الموضوعي التتلمذ على يد هؤلاء المستشرقين، وجعل هذه المسألة بمثابة مأساة كبيرة وإفساد ثقافي لا نظير له.

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل وصلت الأمور إلى حد استخدام أساليب البحث الاجتماعي التي نشأت في الغرب والمدارس الاجتماعية المختلفة التي نشأت في سياق ثقافي وحضاري مختلف، وإخضاع تاريخنا وتراثنا بل ونصوصنا المقدسة من قرآن وسنة لهذه المدارس العلمية الاجتماعية الغربية، وبدهي أن هذا الأمر على ما فيه من خطورة يفتقر إلى الحد الأدنى من العلمية؛ لأنه لا يمكن إخضاع سياق ثقافي وحضاري معين لأساليب البحث الاجتماعي التي نشأت في سياق ثقافي وحضاري مغاير.

ووجدنا دكاترة من أمثال: **طه حسين وحسن محمود وعبد العزيز الأهواني ومحمد عودة ومحمد الجوهري وحسن حنفي وعبد المنعم تليمة وطيب تيزيني ووداد القاضي وعبد الأمير ديكس والجابري والحبيب الحنجاني وأحمد عباس صالح وعبد الرحمن الشرقاوي وأحمد صادق سعد**

وحسين مروة ومحمد أحمد خلف الله، وغيرهم، يستخدمون أساليب البحث الاجتماعي الغربي بشقيه الرأسمالي والماركسي في دراسة الواقع الاجتماعي والفكري للمجتمع الإسلامي في نشأته وتطوره بعيدًا عن البعد الغيبي –وهو شرط الإيمان– للمسألة، ووجدناهم يتتلمذون على أمثال فرنسيس بيكون رديكارت وفيورباخ وديدرو ومانهايم وميرلوبونتي وماركس وإنجلز وميرتون وفلهوزن ودي بور ومرجليوث وبيكر ورينان ومكسيم رودنسون، وغيرهم، ونقلوا أساليب البحث للمدارس الغربية المختلفة من الشك الديكارتي، والتجريبية الإنجليزية، والمادية الفرنسية، والمثالبة الألمانية، والحدسية البرجسونية، والفرويدية والبراجماتية التبريرية والوجودية والبنيوية الوظيفية. والظاهراتية والمادية الجدلية وغيرها.

وإذا أخذنا الدكتور محمود إسماعيل في كتابه سوسيولوجيا الفكر الإسلامي كمثال لهؤلاء –ونحن هنا لا نتهمه في دينه، أو في خلقه ولا يعنينا ما قام به الأزهر الشريف من مصادرة لكتابه– ولكن نقدنا ينصب على المنهج الذي اتبعه في دراسة الفكر الإسلامي وتبيان مدى خطورته وعدم علميته.

والدكتور محمود إسماعيل يحدد منهجه في البحث استنادًا إلى المنهج الاجتماعي الماركسي، ويريد أن يكون له السبق في تطبيق هذا المنهج على التاريخ والفكر الإسلاميين: على أساس أنه يعرف من الخلفية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما قبل الإسلام، وكذلك المجتمع الإسلامي أكثر مما يعرف ماركس وأنجلز ومكسيم رودنسون وغيرهم، أي إنه هنا يقول بصحة المنهج الذي اتبعه هؤلاء، ويريد إثراء هذا المنهج وتأكيد صحته من خلال إثبات أن المجتمع الإسلامي والفكر الإسلامي لم يشذا عن هذا المنهج.

ويستخدم محمود إسماعيل إحدى المقولات الماركسية المشهورة في أن الفكر انعكاس للمادة، وأن البنيان الفوقي من دين وأيديولوجية وفكر وفن ما هو إلا انعكاس للبنيان التحتي وهو وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

يقول الدكتور محمود إسماعيل "إن بنية المجتمع الاقتصادية هي الأساس الواقعي الذي تشاد عليه فيما بعد البنيات الحقوقية والسياسية والفكرية" ويقول: "إن طبيعة الأشياء تتحدد وفقًا لنمط الإنتاج" وإن نمط إنتاج الحياة المادية بشرط صيرورة الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية بوجه عام" ويقول: "سوسيولوجية الفكر كما تقدمها المادية التاريخية تنطلق من مقولة المادة سابقة للفكرة، والمعرفة الناجمة عن ذلك تصبح معرفة يقينية؛ لأنها تسلم بالقوانين الموضوعية للطبيعة وترجمة هذه القوانين في رأس الإنسان ترجمة صحيحة، فالنظرية المادية للمعرفة تبدأ أولاً لا بالمعرفة في ذاتها بل بالواقع المادي الذي هو انعكاس له، وأنه ليس وعي البشر هو الذي يحدد كينونتهم، وإنما كينونتهم الاجتماعية التي تحدد وعيهم". ويقول "إن نمط الإنتاج السائد نتيجة طبيعية للصراع الطبقي، والطبقة المسيطرة التي تسيطر على وسائل الإنتاج المادي تسيطر كذلك على وسائل الإنتاج العقلي والفكري، ومن ثم تصبح الأيديولوجية انعكاسًا لمصلحة الطبقة، وعلى ذلك فإن الوقوف على الأوضاع الطبقية يستلزم معرفة الأساس الاقتصادي، وبمعرفته يمكن بسهولة إدراك حقيقة الفكر.

وهكذا فالدكتور محمود إسماعيل قد وضح لنا منهج السوسيولوجي الذي سيطبقه على الفكر الإسلامي، وهو مجرد نقل مدرسي ساذج لعلم الاجتماع الماركسي، وعلم المعرفة الفلسفية الماركسي!

ويأتي الرجل إلى حقل التطبيق فيقول "إن منهج الفكر الإسلامي في دور التكوين لا يتم بمعزل عن الوراء التاريخي للبيئة التي تمخضت عن ميلاد هذا الفكر، ودراسة الوراء التاريخي وفق منظور سوسيولوجي من الأمور المستحدثة والعسيرة فيما يتعلق بتاريخ العرب والإسلام ولكن لا مندوحة عن الإقدام بل المغامرة –من أجل عيون ماركس– لتحليل الواقع الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع العربي قبل الإسلام، كضرورة منهجية اقتضتها طبيعة المحاولة لاستقصاء كافة المؤثرات التي ساهمت في تكوين الثقافة العربية، وظلت مصاحبة لها في مراحل تطورها التاريخي".

والدكتور محمود إسماعيل حتى الآن لم يقل شيئًا جديدًا بل هو يكرر التحليلات التقليدية لعلم الاجتماع الماركسي، الذي يرى أن الفكر انعكاس للمادة، وأن الأديان بما فيها الإسلام مجرد تعبير عن تغييرات في البنية الاقتصادية، وأنه لا وحي ولا رسالة ولا غيب.

والخطأ الفادح في هذه المدرسة ينبع من أمرين أولهما أن الفلسفة التي تستند إليها هذه المدرسة الاجتماعية قد ثبت فسادها ولاعلميتها. وثانيهما أن من البديهي عدم إمكانية تطبيق أساليب البحث الاجتماعي التي نشأت في سياق ثقافي وحضاري معين على سياق ثقافي وحضاري مغاير، وهذه من الأمور المعلومة في علم الاجتماع بالضرورة.

وإذا جئنا إلى الخطأ الأول، وهو أن الفلسفة الماركسية نفسها قد ثبت فسادها وانهيارها العلمي والتطبيقي، وأن المادية الجدلية لم تعد أكثر من نظرية نشأت في ظرف معين وتخطاها الواقع العلمي والفلسفي والاجتماعي بل والاقتصادي ذاته الذي جعلت منه محورها، وإذا أخذنا واحدة من مقولاتها الفلسفية التي استند إليها علم الاجتماع المدني الماركسي والتي اعتمدها الدكتور محمود إسماعيل كمنظور

لتحليل الفكر الإسلامي، وهي "أن الفكر انعكاس للمادة" نجد أن هذه المقولة ذاتها قد أصبحت بلا قيمة في عالم والفلسفة والاجتماع، فلو كان الفكر انعكاسًا للمادة، لكانت الماركسية برمتها انعكاسًا لأوضاع ألمانيا في القرن التاسع عشر، وبالتالي فلا يمكن التعامل مع قوانينها في الاجتماع والتاريخ والفلسفة والاقتصاد كحقائق مطلقة! وفي هذا الصدد يقول محمد باقر الصدر "إن الاتجاه الماركسي يطبع كل معرفة بالعنصر الذاتي ولكنها ذاتية طبقية وبالتالي تصبح الحقيقة هي مطابقة الفكرة للمصالح الطبقية للمفكر؛ لأن كل مفكر لا يستطيع أن يدرك الواقع إلا في حدود هذه المصالح ولا يمكن لأحد في هذا الضوء أن يضمن وجود الحقيقة في أي فكرة فلسفية، أو علمية بمعنى مطابقتها للواقع الموضوعي وحتى الماركسية نفسها لا تستطيع ما دامت تؤمن بحتمية الطابع الطبقي أن تقدم لنا مفهومًا عن الكون والمجتمع بوصفه تعبيرًا مطابقًا للواقع، وإنما كل ما تستطيع أن تقرره هو أنه يعكس ما يتفق مع مصالح طبقة من جوانب الواقع".

والخطأ الثاني في محاولة الدكتور محمود إسماعيل تأتي من تطبيق المنهج الاجتماعي الماركسي –الذي نشأ أصلاً في أحضان الفلسفة الجدلية المثالية الألمانية، وإن كان قد أحدث انقلابًا فيها فوضع الهرم على قاعدته بدلاً من رأسه، كما فعل هيجل، وكما يعترف بذلك ماركس وإنجلز– تطبيق هذا المنهج الذي نشأ في الأرضية الثقافية والحضارية الأوروبية والألمانية منها بالتحديد على الفكر الإسلامي الذي يشكل سياقًا حضاريًا وثقافيًا مغايرًا، وما دام الأمر كذلك فإن تطبيق المنهج الماركسي على الفكر الإسلامي سيكشف المزيد من الأخطاء فتصبح الأخطاء فادحة والتحليلات مضحكة، فما أحدثه الفكر الإسلامي من دعوة إلى المساواة والعالمية وعلاقات التوزيع، وما أحدثه من تغيير في المفاهيم يتحدى المنطق الماركسي ويثبت خطأه، فالمساواة وفقًا للماركسية لا تأتي المطالبة بها إلا

في المجتمع الصناعي البرجوازي، ولم يكن هناك هذا المجتمع الصناعي البرجوازي، وفكرة العالمية -وفقًا للماركسية- لا تأتي إلا في المرحلة الاشتراكية - فلماذا جاء بها الإسلام على الرغم من وجود علاقات قبلية وتعصب قبلي كبير جدًا في مكة.

وعلاقات التوزيع الإسلامية -التي تحد من الملكية الخاصة لم تكن لتظهر في رأي الماركسية- إلا بعد ثورة صناعية!

لم يكن هذا الخروج على القوانين الماركسية -بافتراض علميتها- إلا دليلاً على عدم صحة هذه الماركسية من وجهة نظر علم التاريخ، وهي عندنا دليل على أن الواقع الاجتماعي يتأثر بالفكر، وأن الإسلام كدين ورسالة ووحي هو الذي أحدث هذه التغيرات في الواقع الاجتماعي وليس العكس، أي إن المادة هنا خضعت للفكر ولم يكن الفكر انعكاسًا لها كما تقول الماركسية.

أقصى ما يمكن أن يقوله التلاميذ الجاهلون للماركسية إن هذا الانقلاب الاجتماعي الهائل الذي امتد إلى العالم بأسره بسبب الإسلام جاء نتيجة النمو التجاري في مكة الذي احتاج دولة ثابتة لتدعيمه، ورغم أن هذا القول نفسه لا يتفق مع الماركسية، إلا أن الواقع التاريخي يقول بعكسه فلم تكن التجارة بمكة على هذه الدرجة أولا، وكانت قبل ذلك كثير من المدن في الجزيرة وعلى أطرافها تتمتع برواج تجاري أكبر كثيرًا جدًا مما تتمتع به مكة. مثل بتراء التي أنشأها الأنباط كمحطة للطرق التجارية، ومثل الحيرة في عهد المناذرة، ومثل الإسكندرية وموانئ سوريا وغيرها، فلماذا لم يحدث هذا الانقلاب الاجتماعي في إحدى هذه المدن؟.

المسألة بالطبع أكبر من هذا التفسير -ولعل ماركس نفسه وإنجلز نفسه بما أنهما أكثر فهما للماركسية من التلاميذ الجاهلين حاولا القفز على المسألة وتحدثا عن نمط الإنتاج الآسيوي، ولكن هذا أيضًا لم يكن مقنعًا لأحد، بل حتى الدكتور

محمود إسماعيل لا يقتنع به، وإن كان يعزو ذلك ليس إلى فساد المنهج بل إلى قلة المعلومات المتوافرة لدى الماركسيين، يقول الدكتور محمود إسماعيل في هذا الصدد: "قلة النصوص الماركسية النظرية عن العالم الإسلامي في أعمال المنظرين الأول كماركس وإنجلز ولينين مما يعكس ضآلة معلوماتهم عن تاريخ هذا العالم، وإسراف واشتطاط المنظرين من بعدهم في تأويل وتفسير هذه النصوص، واختلافهم في هذا الصدد اختلافًا أبعد الكثير منهم عن المفاهيم الحقيقية لمعطيات هذه النصوص".

وهكذا يتصدى الدكتور محمود إسماعيل لرتق الخرق وسد الثغرة، وهو طبعًا ليس قليل المعلومات مثل منظري الماركسية الآخرين، بل عنده من المعلومات ما يجعله يضع عنوانًا لباب في كتابه هو "سيادة البرجوازية في عصر ما قبل الإسلام، وهكذا وجدنا أنفسنا فجأة أمام برجوازية عربية في شبه الجزيرة العربية في مجتمع القبائل والحروب القبلية، والرعي وحتى دون زراعة وصناعة وحرف وأبراج –فهذا ليس مهمًا في رأي الدكتور– المهم أنه هناك برجوازية والسلام، ويكفي هنا العنوان وشيء من المعلومات غير الموثقة بل والمضحكة حتى يثبت صحة المنهج الاجتماعي الماركسي، وهكذا فالدكتور ينجح فيما فشل فيه ماركس نفسه! وبعد النجاح المنقطع النظير! وبعد التأكد من صحة فرضيات علم الاجتماع الماركسي، فليخضع الدكتور محمود إسماعيل ما شاء من الأحداث والوقائع لمنهجه السوسيولوجي وبهذه القفزة – اللاعلمية أضحك الجميع و مادة الضحك– للأسف– كانت هي سوسيولوجيا الفكر الإسلامي ولا حول ولا قوة إلا بالله.

لماذا فشل مشروع النهضة التغريبي

بعد عشرات السنين من اندلاع حركة التحرر الوطني في العالمين العربي والإسلامي ودول العالم الثالث عمومًا، وبعد سلسلة من التجارب والمحاولات لتحقيق وبناء النهضة، اكتشف الجميع قادة ومفكرين أن مشروع النهضة التغريبي، أي الذي استند على وسائل وأساليب وأفكار مستمدة من الشرق، أو الغرب قد وصل إلى طريق مسدود، وأنه لم يحقق أيًّا من أهدافه المرجوة.

وكان من الطبيعي أن يطرح السؤال نفسه، وهو: لماذا فشل مشروع النهضة التغريبي ووصل إلى هذا المستوى من الانهيار واللاجدوى؟ وفي رأينا أن هذا المشروع النهضوي الذي استند إلى إنكار الحضارة الغربية وأساليبها والذي تجاهل خاصية الذات الحضارية لبلادنا كان من الطبيعي والمؤكد أن يصل إلى طريق مسدود؛ لأنه افتقد إلى المقومات البدهية لأية نهضة ولأنه تجاهل العديد من الحقائق العلمية حول عملية النهضة.

منهج النهضة كأي منهج هو ابن سياقه الحضاري:

إذا افترضنا حسن النية في هؤلاء الذين قادوا محاولات النهضة في بلادنا في تاريخنا المعاصر فإننا نجدهم قد وقعوا في خطأ علمي فادح، حينما تعاملوا مع منهجية التغيير بمعزل عن السياق الحضاري لها؛ لأنه في الواقع لا منهج هناك مجردًا من مقولاته ونماذجه؛ لأنه تشكل في أحشاء النماذج التي عالجها واكتسى باللحم من خلال الموضوعات التي ولدها، والمنهج يقوم ويتشكل عبر عملية معقدة من خلال نمط مجتمعي محدد، مما يحدد له مبادئه

ومقولاته ونماذجه، فالمنهج الأوروبي في النهضة تكون عبر تاريخ النمط الحضاري الأوروبي، وبالتالي فإن هؤلاء الذين أخذوا منهج التغيير الأوروبي، حتى لو رفضوا نظريًا المقولات الفلسفية الحضارية الأوروبية، إنما هم في الحقيقة يخدعون أنفسهم؛ لأن هذا المنهج خرج من خلال منظومة حضارية شاملة منهجًا ونماذج ومقولات، وبالتالي فإن هذا المنهج اكتسى وأخذ هذا الطابع الحضاري المميز له. ولكل حضارة شخصيتها المتميزة، ويكاد يكون من المستحيل زرع حضارة في بيئة حضارة أخرى؛ لأن النتيجة ستكون مسخًا، أو ربما أسوأ من المسخ، وحتى هؤلاء الداعين إلى ما يسمى بالتطعيم الحضاري يتناسون حقيقة علمية معروفة، وهي أن التطعيم في علم النبات مثلاً لا ينجح إلا بين النباتات المتقاربة عائليًا، وبديهي أن التطعيم والتلقيح بين الحضارة الإسلامية القائمة على التوحيد والعدل والحرية ورجاء الآخرة، والحضارة الغربية القائمة على الوثنية، والمنفعة اللاأخلاقية والقهر والنهر أمر غير ممكن عمليًا وموضوعيًا.

إن الذين حاولوا بناء نهضة على أسس منهجية غربية لم يدركوا حقيقة موضوعية هامة، وهي أنهم لا يطبقون هذا المنهج في الفراغ، بل إن شعوبًا عاشت تجربة حية من الإسلام لفترة طويلة جدًا، إننا أمام حضارة إسلامية عريقة متميزة وثرية، حضارة تمتلك أصلاً نظريًا إلهيًا، وتمتلك ثروة من التطبيقات الاجتماعية الهائلة من خلال ما حدث طوال التاريخ الإسلامي من علاقات وحالات سياسية واقتصادية واجتماعية ارتبطت بالنص الإسلامي، أو حادث عنه وواجهت هذه الحضارة مشكلات في كافة الميادين، وترتب على تلك المشكلات فقه وثقافة وإجابات نظرية وتطبيقية في مختلف الفروع

والمجالات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، فضلاً عن ميادين العلوم الرياضية والطبيعية والفلكية.

وهكذا فإن القفز على هذا الواقع بكل أوجه الصحة والخطأ، والإنجاز، والقصور فيه سبَّب فجوة هائلة في الوعي والسلوك على حد سواء، وأهدر كل الأساسات فوق التربة، أو تحتها، بحيث كان علينا أن نسير منذ البداية وفقًا للمنهج الأوروبي، ناهيك عن أننا نسير في الطريق الخطأ، الأمر الذي يستلزم مئات السنين زمنيًا، هذا إذا أمكن إخلاء الواقع من الوجدان والتراث الإسلامي وهو مستحيل قطعًا.

إن علم الاجتماع قد أكد على حقيقة بديهية لم يراعها دعاة النهضة التغريبية، وهي أن المنهج العلمي في أساسه أنماط اجتماعية معينة ينبغي أن يتم بمنهج هذه الأنماط ذاتها، وليس بمنهج مغاير، وإلا فإن الأخطاء ستكون بالجملة أي إنه لا يمكن استقرار عملية النهضة والتنمية في مجتمعاتنا بمنهج مستمد من نمط الحضارة الأوروبية مثلاً، وبالتالي فإن شرط النهضة هنا هو أن تقرأ الواقع قراءة صحيحة، وشرط الصحة هنا أن تكون القراءة من خلال منهج تابع من هذا النمط الحضاري الذي نحن بصدده، وليس من خارجه.

غياب البعد الثقافي:

محاولات النهضة الحديثة في بلادنا تواكبت مع عملية التحرر الوطني منذ الاستعمار ولا شك أن الصراع مع الاستعمار صراع سياسي واقتصادي وعسكري فلا شك أن الغرب الاستعماري قد استعمل ضدنا أقسى الوسائل العسكرية وأبشعها لتحقيق عملية القهر والنهب، وكذلك لم يتورع عن استعمال كل الوسائل السياسية والاقتصادية في تحقيق أهدافه، وبالتالي كان من الطبيعي

أن تشن حركات التحرر الوطني الحرب ضد الاستعمار عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا.

ولكن البعد الثقافي لتلك المواجهة كان غائبًا، وكان هذا هو السبب بالتحديد في فشل مشروع النهضة بعد رحيل الاستعمار، بل الوصول إلى طريق مسدود أهدر كل المكاسب التي تحققت في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية للمواجهة، بل أقسى من ذلك وأمرّ، أصبحنا مهددين بعودة الاستعمار بجيوشه وأساطيله كالسابق وبآليات أكثر تعقيدًا وأكثر كفاءة.

إن البعد الثقافي للمواجهة كان يعني ضرورة تصفية الرواسب الثقافية الاستعمارية حكوميًا وشعبيًا؛ لأن هذا البعد الثقافي مرتبط بتحطيم، أو بناء المكونات العقدية والفكرية والحضارية والأنماط المعيشية والإنتاجية وأشكال العلاقات الجماعية والفردية وتحطيمها يعني هدم القلعة من الداخل ومسخ الشخصية وجعلها في حالة عدم قدرة على الصمود والمواجهة فضلاً عن تحقيق مشروع النهضة، أما بناؤها بصورة صحيحة فيعني التماسك الفردي والجماعي، والقدرة على المواجهة – والقدرة على تحقيق الذات الحضارية وتحقيق مشروع النهضة بالتالي.

والتغريب أدى إلى الاستبداد:

ما حدث بسبب التغريب يمكن أن نشبهه بنوع من الانفصال الشبكي بين الشعوب والنخبة الحاكمة، فأصبحت الشعوب بمعزل حقيقي عن عملية النهضة، ولم تستطع النخبة السياسية، أو الفكرية بحكم محدوديتها أن تنجز عملية النهضة.

إن الشعوب كانت وما زالت تحمل الوجدان الإسلامي، كانت وما زالت معبأة بالتراث ومفعمة بالعقيدة، ولا يمكن القضاء على هذا الوجدان، أو طريقة التفكير بسهولة، وبالتالي فإن فرض مشروع نهضوي غير قائم على وجدان الجماهير وعقيدتها وحسها الثقافي وتراثها التاريخي يجعل تلك الجماهير لا تفهم هذا المشروع ولا تتحمس له، أو ترفضه وتعاديه، أو يحدث لها نوع من ازدواج الشخصية، أو انفصامها وبالتالي يعود إلى سلسلة من الأخطاء والخطايا تجعل مشروع النهضة في مهب الريح، وإذا كانت النخبة المغتربة جادة في محاولة تحقيق نهضة على أساس تغريبي، فإن رفض الجماهير لهذا المشروع النهضوي التغريبي، أو عدم حماسها له يجعل تلك النخبة تحاول أن تجبر الجماهير على الانخراط والحماس في هذا المشروع، وبما أن التركيبة الثقافية والوجدانية للجماهير لا تستجيب للتحريض الإعلامي النخبوي بهذا الصدد، فإن النخبة الحاكمة تجد نفسها لاجئة في النهاية إلى قمع الجماهير والاستبداد بها وإجبارها بالقهر على الانخراط في هذا المشروع وبالطبع تبدأ المسألة من هذه الزاوية، وتنتهي إلى أن يصبح الاستبداد والقهر سمة أساسية للحكم التغريبي، بمعنى أن يصبح للاستبداد لبنته الخاصة والذاتية حتى يصرف النظر عن مشروع النهضة التغريبي أي إن التغريب يخلق الاستبداد خلقًا.

كلمة في مسألة العلوم الطبيعية:

من الأشياء التي يتشدق بها دعاة مشروع النهضة التغريبي، أنهم يستهدفون الحصول على العلوم الطبيعية، أو التقنية من خلال مشروعهم

التغريبي المرتبط بالمنهج التغريبي في النهضة والمنفتح على الحضارة الأوروبية التي أنجزت تقدمًا علميًا باهرًا.

وينبغي هنا أن نضع الكثير من النقاط فوق الكثير من الحروف في هذه القضية الخطيرة.

ينبغي أن نعرف أن العلوم الطبيعية تنقسم إلى قسمين، قسم خاص بالحقائق العلمية، والمكتشفات العلمية، وقسم خاص بتوجيه هذه العلوم في اتجاه معين، أي لإنتاج سلعة ضرورية، أو كمالية مثلاً، للقضاء على مرض، أو لنشر مرض، أي لإنتاج أدوات تسعد الإنسان وتساهم في راحته، أو لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، لإصلاح البيئة والمحافظة عليها، أو لتخريبها وتلويثها.

أي إن هناك شقًا علميًا وشقًا قيميًا، والشق العلمي تراث إنساني يجب الاستفادة به وليس تراثًا أوروبيًا، ولكن الشق القيمي للمسألة أي توجه العلوم في اتجاه معين تراث حضاري أي خاص يتوجه وقيم كل حضارة والحضارة الإسلامية مثلاً عندما كانت متقدمة علميًا كانت توجه هذه العلوم لإسعاد الإنسان وتلبية حاجات كل البشر، بل وكانت تسعى سعيًا لنشر العلوم ولا تحجبها عن الآخرين؛ لأن حبس العلم جريمة في الشريعة الإسلامية الغراء، أما الحضارة الغربية فإنها عندما تقدمت علميًا استخدمت منجزات العلم في تحقيق أكبر قدر ممكن من النهب وقهر الشعوب الأخرى وظلمها، بل إنها أيضًا حجبت هذا العلم عن الشعوب الأخرى، بل وأصدرت القوانين التي تجرم محاولة حصول الآخرين على تلك العلوم مثل قضية الدكتور مهندس عبد القادر حلمي مثلاً، بل وتغتال العلماء في البلاد الأخرى حتى لا تحدث نهضة علمية فيها، اغتيال الدكتور المشد مثلاً ".

إذًا فالعلم كحقائق ومعرفة تراث إنساني ساهمت فيه كل الحضارات والمجتمعات بل إن النهضة العلمية الأوروبية الحديثة استفادت من العلوم والمعارف الإسلامية في تحقيق تقدمها المعاصر. وبالتالي فإن الحصول على العلوم واكتسابها ليس قاصرًا على المشروع النهضوي التغريبي، بل العكس هو الصحيح، فالحصول على العلم هدف أي مشروع نهضوي إسلامي، أما الشق القيمي في العلوم فهذا أمر مرفوض، أي الشق المرتبط بكيفية استخدام هذه العلوم.

والعجب هنا، أن مشروع النهضة التغريبي فشل حتى في الحصول على هذه العلوم لسبب بسيط، هو أن الحضارة الغربية ترفض إعطاء العلوم للآخرين عن طيب خاطر، وما دام المشروع النهضوي التغريبي مشروع غير تصادمي مع الحضارة الغربية، أي متعاون ومهادن لها، فهو لن يحصل على هذه العلوم، بل الصحيح أن المشروع الإسلامي للنهضة هو القادر على الحصول عليها؛ لأنه سينتزعها انتزاعًا، ثم يستطيع أن يهضمها حضاريًا بمعنى أن يوجهها التوجيه المتفق مع قيمة الحضارية.

هذا هو فـــرج فـــودة

المصل الواقي ضد العلمانية

يخطئ من يتصور أن فرج فوده قد قتل بسبب فكره، أو بسبب هذا الرأي، أو ذاك، ففرج فودة كمفكر، أو صاحب رأي مجرد كاتب متواضع الإمكانيات رديء البضاعة، بل إن فكره الاستفزازي وآراءه الفجة وتطاوله على المقدسات والرموز الإسلامية وهجومه على التيار الإسلامي بطريقة تفتقر إلى الموضوعية، كان يزيد من قوة هذا التيار ويستفز المزيد من الناس دفاعًا عن دينها وتراثها وعقائدها، والذين جعلوا من فرج فودة بعد موته بطلاً من أبطال العلمانية كانوا في الحقيقة مغفلين، ففرج فودة كان بالضبط مصلاً واقيًا ضد العلمانية، فهو مثل الميكروب العلماني الميت، أو الضعيف والذي يحقن في الجسم الذي تفتقر خلاياه للمقاومة والدفاع، وبالتالي تنجو من المرض، وعندما تحول فرج فودة إلى قضية اكتشفنا أن العلمانية بكل مدارسها من يمين ويسار، ليبراليين وشيوعيين، يخرجون من نفس المستنقع ويستهدفون نفس الهدف، وهو الكيد للإسلام لحساب الاستعمار، انظر مثلاً إلى فرج فودة صديق الإسرائيليين والأمريكيين، أليس هو النجم الساطع في صحف الشيوعيين!

ونحن بداية ورغم كل ذلك، لا نقر اغتيال فرج فودة ولا غيره ولكن على الذين يدينون اغتيال فرج فودة أن يدينوا معه اغتيال الفرنسيين المتعاونين مع الاحتلال الألماني إبان احتلال ألمانيا لفرنسا، وذلك على يد المقاومة الفرنسية، عليهم أن يدينوا اغتيال العناصر المتعاونة مع إسرائيل

داخل الأراضي المحتلة على يد رجال الانتفاضة، عليهم أن يدينوا كل حركات التحرر الوطني قديمًا وحديثًا من أجل عيون فرج فودة، ولكنهم لا يريدون أن يعترفوا بأن فرج فودة قد قتل بتهمة التعاون مع العدو الصهيوني والدعوة إلى التدخل الغربي في بلادنا، وهذا هو فرج فودة الحقيقي لا كما يريد الآخرون أن يصوروه لنا ففي حديثه لمجلة دير شبيجيل الألمانية في عدد ٩/ ٩/ ١٩٨٥ دعا فرج فودة جهارًا نهارًا إلى تدخل الغرب مباشرة لدعم العلمانية والقضاء على التيار الإسلامي – أليست هذه خيانة وطنية!

وفرج فودة –في مجلة أكتوبر– وفي الكتاب الذي صدر عن دار المعارف متضمنًا مقالاته في أكتوبر تحت عنوان: "حتى لا يكون كلامًا في الهواء" له مقال تحت عنوان: "حديث عن آفاق المستقبل، فماذا هو المستقبل في نظر فرج فودة، يقول فرج فودة: "السلام معناه استعداد الدول العربية وإسرائيل للتعاون والتكامل والتبادل، ثم يزعم فرج فودة "هذا ليس اجتهادًا شخصيًا بل هو واقع ما سيحدث وحقيقة ما يمكن أن يتم".

ثم يزيدنا تفصيلاً فيتحدث عن تشكيل تكتل اقتصادي وسياسي وعسكري يشمل مصر وإسرائيل ولبنان وسوريا والعراق، على أساس حرية انتقال رءوس الأموال والأفراد وحق العمل داخل هذه الكتلة، ولا ينسى فرج فودة أن يقول إن دور إسرائيل في إطار هذه الكتلة هو صناعة الإلكترونيات!.

ويقول د. فرج فودة في نفس المقال "ليس هناك إلا أسلوب واحد وهو أن تصبح إسرائيل جزءًا من نسيج المنطقة ودولة من دولها وعنصرًا من عناصر تكاملها.

وفي مقال آخر لفرج فودة تحت عنوان قراءة في أوراق مؤتمر السلام نكاد نلمح الرؤية الإسرائيلية الكاملة للمسألة على لسان، أو بقلم فرج فودة. فالأرض ليست مقابل السلام بل مقابل نزع سلاح العرب وتبقى إسرائيل هي وحدها المدججة بالسلاح النووي، وغير النووي، وبالتالي تفرض شروطها متى شاءت، بل تحتل ما تريد من الأرض أينما أرادت.

وحتى القدس – التي تمثل المقدسات في وجدان كل عربي ومسلم نجد فرج فودة لا يمانع في أن تظل القدس موحدة، وأن تخضع إداريًا لمجلسين محليين أحدهما إسرائيلي والآخر عربي، ولا يهم حتى نقل الحكومة والكنيست إلى الجانب الغربي من القدس!

ثم يخوفنا فرج فودة من إسرائيل قائلاً "الزمن دائمًا في صالح إسرائيل، فهي تضع يدها على مناطق النزاع، وهي قادرة على توظيف الزمن لصالحها سياسيًا وماديًا".

ثم يصل فرج فودة إلى ذروة الخيانة مرددًا نفس الكلام الإسرائيلي عن رفض قيام دولة فلسطينية ويزعم أن ذلك لمصلحة عدد من الدول العربية – أي إن رفض الدولة الفلسطينية مطلب عربي– يقول فرج فودة: "والحقيقة الغائبة هنا التي يجب أن يعرفها القارئ أن قيام دولة فلسطينية مستقلة أمر لا يحظى بقبول أطراف عربية في النزاع، وهو يمثل من وجهة نظرها خطرًا داهمًا عليها، وإن أعلنت عكس ذلك" ويستمر فرج فودة مرددًا للرؤية الإسرائيلية للمسألة، وكأن المقال كتب في السفارة الإسرائيلية بالقاهرة ووقع عليه فرج فودة ونشره في أكتوبر، يقول فرج فودة: "المشكلة الحقيقية في السلام هي قضية مستقبل الضفة الغربية"، ثم يتحدث فرج فودة عن الأسباب

الأمنية والأسباب الاستيطانية وهي إسرائيلية طبعًا وينتهي به الأمر إلى وضع الحل كالتالي: "أتوقع أن تنتهي المفاوضات الساخنة باتفاق على الحكم الذاتي لعدة سنوات، يعقبه استفتاء وبتعديلات حدودية محدودة، وباتحاد كونفيدرالي أردني فلسطيني في المدى الطويل".

وهو نفس مشروع رابين!! فتأمل!

ويستمر فرج فودة في ترديد وجهة النظر الإسرائيلية بالكامل في مقال له في أكتوبر تحت عنوان المأزق –يقول فيه إن العرب بلا أوراق وكذا الفلسطينيون ومن الأفضل أن نستجيب للشروط الإسرائيلية، ويصل فرج فودة في مقاله هذا إلى مستنقع قذر حين يقول "إن الانتفاضة الفلسطينية لم يعد لها وجود حقيقي إلا في القصائد العربية وإنها مجرد شغب محدود خاضع تمامًا لسيطرة الأمن الإسرائيلي".

وبعد أن يقوم فرج فودة بدور المبشر بالآراء الإسرائيلية حول السلام نراه يقفز ليصبح محامي أمريكا وأوروبا في خلافهما مع ليبيا حول حادثة "لوكيربي" فتحت عنوان لهذه الأسباب يتهمون ليبيا، يتساءل فرج فودة: "هل صحيح أن الولايات المتحدة تتعقب القوى العربية واحدة إثر واحدة وفق مخطط مسبق ومدروس؟ وهل صحيح أنها حرب صليبية ضد العالم الإسلامي؟ وهل صحيح أن مجلس الأمن أصبح ألعوبة في يد القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، وأنه ينفذ أوامرها دون مناقشة ودون أدلة ودون أسباب؟ وهل صحيح أن اتهام ليبيا بتفجير الطائرتين مجرد فبركة أجهزة إعلام وأجهزة استخبارات وأنه لا يوجد دليل حقيقي على هذا الاتهام؟

وبالطبع يجيب فرج فودة بالنفي، فلا أمريكا تتعقب العرب، ولا هي حرب صليبية، ولا مجلس الأمن ألعوبة، ولا أجهزة الإعلام والاستخبارات الغربية تلفق تهمًا ضد أحد، بل الصحيح أن أمريكا بريئة وليبيا مدانة والغرب على خلق، وليس هناك ازدواج معايير، بل المسألة كلها تحقيقات موثقة قامت بها أجهزة محترمة في القضاء الأمريكي، وقد أتحفنا فرج فودة بنشر تفصيلات ثلاث وثائق هي نص قرارات هيئة المحلفين الفيدرالية العليا بالولايات المتحدة الأمريكية وتفصيلات المؤتمر الصحفي الذي عقده النائب العام الأمريكي ومذكرة الأسئلة والإجابات الموجهة للمتحدث باسم الخارجية الأمريكية حول اتهامات لوكيربي.

وبالطبع فإن فرج فودة لا يعنيه أن يكون القضاء الأمريكي منحازًا ويتناسى ما حدث في حادثة السود في لوس أنجلوس والتي أثبتت أن القضاء الأمريكي ليس نزيهًا، ويتناسى بالطبع أن يسأل لماذا تتجاهل دوائر القضاء الأمريكي والخارجية الأمريكية والنائب العام الأمريكي حادثة إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية فوق مياه الخليج عام ١٩٨٨ على يد الأسطول الأمريكي، بل ويتناسى أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي المزعوم يبلع لإسرائيل انتهاكاتها لحقوق الإنسان الفلسطيني، بل وإسقاطها الطائرة المدنية الليبية عام ١٩٧٢ والتي كان من ضمن ركابها المذيعة المصرية سلوى حجازي، بالطبع لا يهم محامي أمريكا، إلا الدفاع عن وجهة نظر أمريكا! ولكن ما يهمنا نحن أن يخفي هذه الصفة، وأن يستخدم صحيفة قومية هي أكتوبر لنشر دفاعه بالمجان؟

وإذا كان فرج فودة يرى في إسرائيل صديقًا وجزءًا من نسيج المنطقة برغم حقائق التاريخ والجغرافيا، وما دام يرى في أمريكا الأخ الأكبر الذي من حقه معاقبة الصغار، فمن يا ترى هو العدو في رأي فرج فوده؟ إنه إيران والسودان، إيران المسلمة والسودان العربية المسلمة، الخطر لا يأتي من أمريكا ولا من إسرائيل بل يأتي من إيران والسودان ويجب أن نعد العدة لمواجهتهما، بل لا بد من تجهيز جيش لتأديب السودانيين، وهكذا فإن فرج فودة ببساطة يدعو إلى تمزيق المسلمين وقتال العرب بعضهم بعضًا وهذا بالطبع لخدمة مخططات إسرائيل وأمريكا، فمن المستفيد من الوقيعة بين المسلمين ومن المستفيد من تأديب السودان وإضعاف مصر والسودان أليست إسرائيل؟!.

ولكن هل يكتفي فرج فودة بهذا، بالطبع لا، فلا بد من تمزيق مصر نفسها؛ لأن مصر مهما كانت –هي العقبة الرئيسية أمام أحلام التوسع الإسرائيلي– فلا بد إذن من تمزيقها، ولكن كيف يكون ذلك، الطريق الإسرائيلي المخطط والمنشور والمعروف هو زرع الفتنة الطائفية وفرج فودة جاهز لزرع الفتنة بالطريقة التقليدية وهي أن يلبس مسوح الرهبان ويجعل من نفسه مدافعًا عن الأقباط ومتهمًا للمسلمين بكل أنواع التطرف والعنف والفتنة، وهو هنا يحقق هدفين فهو يدفع الأقباط إلى الانعزالية بالنفخ في مقولة تعرضهم للاضطهاد، وهو يستفز المسلمين الأغلبية بالافتراء عليهم وتوجيه كل التهم لهم –وعلينا أن نلاحظ أن فرج فودة وأضرابه في إطار المهمة الموكولة إليهم لم يقتصروا في تحليل الفتنة وأسبابها على اتهام الجماعات الإسلامية فقط بل اتهام الدولة والإعلام الرسمي والصحافة الحكومية وعلماء

الدين وكل مسلم بتهمة اضطهاد الأقباط، وبالطبع حزب الفتنة الذي ينتمي إليه فرج فودة ليس معنيًا بالأقباط، وهو لا يحب الأقباط ولا يحب المسلمين، المطلوب فقط الادعاء بالدفاع عن الأقباط واتهام المسلمين، أي دفع الأقلية للعزلة ودفع الأغلبية للاستفزاز وهو المخطط الأمريكي الإسرائيلي بحذافيره.

العلمانية والقضية الفلسطينية:

منذ أن بدأت الغزوة الصهيونية على بلادنا، بالتحالف مع الغرب الصليبي فإن سلوك القوى العلمانية بمجملها سجل موقفًا محددًا تجاه تلك القضية يختلف في جملته وفي تفصيلاته عن المواقف الجماهيرية عمومًا والإسلامية خصوصًا.

ومن خلال تتبع تاريخ الصراع ويومياته يظهر أن القوى الجماهيرية الإسلامية اتخذت موقفًا مبدئيًا ثابتًا من ذلك الصراع وهو أن الصراع مع الكيان الصهيوني صراع حضاري يمتد في التاريخ والجغرافيا، وأنه ليس هناك أي نقاط للالتقاء مع الكيان الصهيوني وأن الأسلوب الصحيح لإدارة الصراع هو العقيدة الإسلامية وحرب التحرير الشعبية طويلة المدى، في حين أن مختلف القوى العلمانية قد سقطت في فخ التفاوض والحلول الوسط وإمكانية التعايش مع الكيان الصهيوني، وأن ذلك المنهج التفاوضي كان منهجًا ثابتًا لتلك القوى بمعنى أنه كان يعكس فلسفتها ورؤيتها وليس مجرد رد فعل للظروف، ولإثبات هذه الحقيقة فإننا سوف نتتبع مواقف القوى العلمانية وأطروحاتها تجاه الصراع مع الكيان الصهيوني قبل عام ١٩٨٦، أي قبل ظهور تغير المعادلة الدولية بظهور البرويسترويكا، ثم انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشيوعية وحرب الخليج والنظام العالمي الجديد، أي قبل أن

تكون هناك ظروف دولية غير مواتية، أي إن الموقف التفاوضي كان مبدأ أصيلاً وتوجهًا عميقًا داخل البيئة الفكرية والحركية للقوى العلمانية.

وينبغي في البداية أن نؤكد على عدد من الحقائق الخاصة بالصراع لعلها تكون معيارًا موضوعيًا للتقييم والرصد، فمما لا شك فيه أن الكيان الصهيوني كيان عقائدي توراتي، عنصري استعماري، وأن هناك تحالفًا بين الغرب الصليبي واليهود (بعضهم أولياء بعض)، وأن المستهدف هذه المرة هو قلب الإسلام والحضارة الإسلامية بكاملها، وأن هذا الصراع ما هو إلا حلقة من حلقات الصراع الطويل الممتد في الزمان والمكان بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، وأن الكيان الصهيوني ما هو إلا إفراز حافل للحضارة الغربية بهدف القضاء على الإسلام والحضارة الإسلامية وبالتالي فإن هناك تناقضًا جوهريًا بين الأمة الإسلامية وبين التحالف الصليبي اليهودي.

وما دام الأمر كذلك فإن الأسلوب الصحيح لإدارة الصراع هو الكفاح الشعبي المسلح طويل المدى في إطار العقيدة الإسلامية، وعدم الوقوع في فخ المفاوضات ووهم إمكانية التعايش مع الكيان الصهيوني، وهذا هو الموقف الثابت للجماهير والقوى الإسلامية.

إن جميع القوى العلمانية وبلا استثناء قد استدرجت إلى فخ التفاوض وعلى مساحة الصراع التاريخية والجغرافية وأن الفرق بينها لم يكن إلا فرقًا في الدرجة، وأنها تصرفت تجاه الصراع بشكل متردد فهي تارة ثورية وتارة تساومية وهي تقبل يومًا وترفض يومًا كما أنها لا تملك رؤية منهجية وحضارية في إدارة الصراع.

والتفاوض فخ استعماري تقليدي، فحينما تشتد حركة الجماهير وتتصاعد فإن الاستعمار يلعب لعبة التفاوض لتطويق المد الجماهيري، وسحب الجماهير المجاهدة من خندق الجهاد والمقاومة ونزع سلاحها وإلهائها وتضييع الوقت. وسنتتبع في هذه الدراسة الموجزة، نهج ثلاث قوى رئيسية يمكن أن تكون نموذجًا لنهج التفاوض، وهي الأحزاب الشيوعية، ثم الأحزاب والحكومات القومية، سواء كانت قومية تقليدية مثل الشريف حسين الملك عبد الله، أو قومية اشتراكية مثل عبد الناصر، أو قومية ماركسية "جورج حبش"، ثم تلك القوى، أو الأحزاب التي بدأت إسلامية، ثم انتهت علمانية، أو دخلتها تشوهات علمانية جوهرية "ياسر عرفات".

الأحزاب الشيوعية:

وهي أحزاب هامشية وصغيرة جدًا، وليس لها أي بعد جماهيري، ونشأت بين المثقفين أساسًا وعلى يد الأجانب عمومًا واليهود خصوصًا، وهي لم تصل إلى السلطة وانحصر دورها في بعض الأطروحات النظرية الخطيرة، مثل وحدة البروليتاريا العربية والصهيونية، برغم أن الكيان الصهيوني بكامله بما فيه الطبقة العاملة كيان استعماري وعنصري، وعلى كل حال فإن الماركسية ما هي إلا إفرازات لنفس الأرضية الثقافية الغربية أي جزء لا يتجزأ من الإفراز الحضاري الغربي.

نشأ الحزب الشيوعي الفلسطيني بين المهاجرين اليهود أولاً، ثم ما لبث أن استقطب عددًا من العناصر العربية في فلسطين، ونشأة الحزب الشيوعي الفلسطيني على يد الأجانب عمومًا واليهود خصوصًا أمر يتفق مع نشأة كل الأحزاب الشيوعية في البلاد العربية وخاصة دول المواجهة (نشأت الحركة

الشيوعية في مصر مثلاً على يد كل من جوزيف روزنتال، هنزي كورييل، هليل شوارتز وهم جميعًا من اليهود).

وطرح الحزب شعار الوحدة بين الطبقة العاملة العربية واليهودية، كما قام بالدفاع عن المستوطنات اليهودية إبان انتفاضة ١٩٢٩ المعروفة بانتفاضة حائط البراق، كما قاتل إلى جانب اليهود ضد العرب الفلسطينيين.

وقد أدى هذا الأمر إلى استفزاز مشاعر بعض أعضاء الحزب من العرب مما أدى إلى رفع شعار التعريب، ولكن تلك الحركة قد طوقت، واستمر الحزب على نفس المنهج فعاد وأدان انتفاضة عام ١٩٣٥ بل إن الاتجاه التعريبي داخل الحزب نادى بالانخراط في صفوف جيش تشرشل "رفيق السلاح الأحمر" برغم أن الإنكليز كانوا يضربون الجماهير في فلسطين لصالح اليهود.

وتطور الاتجاه التعريبي داخل الحزب الشيوعي الفلسطيني ليؤسس عصبة التحرر الوطني، وكان من الشيوعيين الفلسطينيين البارزين فيها إميل توما، فؤاد نصار، إميل حبيبي، موسى الدجاني، وقد طرح هؤلاء صيغة الدولة الديمقراطية وقبول كل اليهود الموجودين داخل فلسطين.

في عام ١٩٤٧ وإثر موافقة الاتحاد السوفييتي على قرار التقسيم انقسمت عصبة التحرر الوطني إلى قسمين، الأول بقيادة فؤاد نصار وإميل حبيبي يؤيد مشروع التقسيم متماشيًا مع السياسة السوفييتية، وبالثاني بقيادة موسى الدجاني وإميل توما يعارض التقسيم.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤ وفي محاضرة في نادي الغد بمدينة القدس، عاد إميل توما الذي عارض التقسيم سنة ١٩٤٧ فأيد قرار التقسيم

وفي سنة ١٩٧٥ أعلن الدكتور خليل البدري قبول مشروع التقسيم (راجع ناجي علوش: الماركسية والمسألة اليهودية، وفي الحقيقة فإن كل الأحزاب الشيوعية العربية وبخاصة في مصر وسوريا ولبنان قد اتخذت تقريبًا نفس الموقف، أو أسوأ منه).

الأحزاب والحكومات القومية:

وفي الحقيقة فإن القوى القومية هي أخطر قوة لعبت دورها على الساحة في التمكين للكيان الصهيوني ولنهج التفاوض، فقد طرحت نفسها كبديل للإسلام ووصلت إلى السلطة وأوصلت القضية إلى حالتها الراهنة، وهذه القوة تطورت منذ الشريف حسين عددًا من التطورات فقد بدأت قومية إقطاعية.. الشريف حسين، الملك عبد الله، الملك حسين، ثم قومية، اشتراكية.. عبد الناصر، البعث، ثم قومية ماركسية جورج حبش.

القومية الإقطاعية:

نشأت القومية الإقطاعية والأسرية على يد الشريف حسين فيما يسمى بالثورة العربية الكبرى، بدعم إنكليزي كامل، وذلك لتصعيد القومية العربية كبديل للجامعة الإسلامية، ولتصفية الخلافة الإسلامية العثمانية، ويجب أن نرصد في هذا الصدد أن السلطان عبد الحميد قد رفض العرض اليهودي الذي قدمه له هيرتزل، بأن يقوم اليهود بسداد ديون الخلافة العثمانية المنهكة والمفلسة في مقابل السماح لليهود باستيطان فلسطين، فرفض السلطان عبد الحميد ذلك قائلاً: إن هذه البلاد ليست ملكًا له ولا يحق له التصرف فيها، وقد دفع السلطان عبد الحميد والخلافة العثمانية ثمن هذا الموقف التاريخي، وقام الشريف حسين بدوره المرسوم في إضعاف الخلافة وإسقاطها فيما بعد.

وسارت القومية الإقطاعية في نهج التفاوض متمثلاً في العديد من المواقف، فقد صدر وعد بلفور مثلاً في حياة الشريف حسين، ومع ذلك استمر متحالفًا مع الإنكليز ضد الخلافة العثمانية، بل إن الشريف حسين نفسه، وعن طريق وزير خارجيته وهو ابنه الملك عبد الله قد وقع على اعتراف بوعد بلفور في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢١ فكان أول عربي رسمي يوقع على ذلك.

- قام الملك عبد الله بمنح اليهودي روتمبرج صاحب امتياز كهرباء فلسطين الذي كان من أقوى أعمدة الكيان الصهيوني، أرضًا واسعة من أرض الأردن ليقيم عليها مشروعه.
- أيد الملك عبد الله، ومع أعوانه من حزب الدفاع "راغب النشاشيبي ويعقوب فراج" فكرة المجلس التشريعي الذي اقترحته بريطانيا لتطويق ثورة الجماهير الفلسطينية عام ١٩٢٢.
- استمر الملك عبد الله في الاتصال الدائم بالصهاينة بل واستقبالهم في بلاطه.
- قام الملك عبد الله وعلى أثر ثورة ١٩٢٩ وبعد امتناع العرب عن بيع الأراضي لليهود، قام بتأجير ألف دونم من أراضي الدولة في منطقة الغور لليهود لمدة ٩٩ سنة، ثم أخذ يوعز لرؤساء القبائل والعشائر بدعوى أن هناك أرضًا شاسعة معطلة.
- ضلع الملك عبد الله في كل مشاريع التسوية، مثل الكتاب الأبيض البريطاني الأول والثاني والثالث ولجنة واكهوب ومشروع نيمو كومب (١٩٣٨ – ١٩٤٠)، مشروع اللورد موريسون ١٩٤٦، مشروع الملك

عبد الله والملك عبد العزيز ١٩٣٨، مشروع التقسيم ١٩٤٧ وكلها مشروعات تنص على الاعتراف بالكيان الصهيوني.

القومية الاشتراكية (عبد الناصر):

وهي امتداد عضوي للقومية الإقطاعية، وإن كانت قد تطورت في اتجاه الاشتراكية لتحقيق المزيد من تطويق الجماهير المسلمة، بعد إفلاس القومية الإقطاعية عقب حرب ١٩٤٨.

وقد سار عبد الناصر على نفس نهج التفاوض منذ اليوم الأول لحكمه، ففي ٣ آب (أغسطس) ١٩٥٤ صرح الرئيس عبد الناصر بأن مصر تحتاج إلى السلام واقترح أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدور الوسيط بين "إسرائيل" والدول العربية، وقال إن مصر تريد أن تنهي التوتر القائم مع "إسرائيل" وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، والاعتراف بـ "إسرائيل".

- عقد عبد الناصر مباحثات مع روبرت أندرسون سنة ١٩٥٥ لحل المشكلة على أساس قرارات الأمم المتحدة.
- تبادل عبد الناصر الرسائل والاجتماعات مع عدد من قادة الكيان الصهيوني بمن فيهم بن غوريون لحل المشكلة في إطار سلمي وتفاوضي.
- في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ صرح عبد الناصر للصحف المصرية بأنه يقبل مشروع إيدن لحل المشكلة، وكان إيدن قد قدم مشروعًا في خطاب سياسي له بقاعة البلدية بلندن ينص على الاعتراف بـ "إسرائيل" والعودة لحدود ١٩٤٨.

- طالب عبد الناصر في مؤتمر باندونغ بحل المشكلة بين العرب و"إسرائيل" من خلال التفاوض.
- قبل عبد الناصر قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ والذي ينص على انسحاب "إسرائيل" من أراض محتلة عام ١٩٦٧ في مقابل الاعتراف بها وإنهاء حالة الحرب.
- وجه عبد الناصر في آيار (مايو) سنة ١٩٧٠ من شبرا الخيمة نداء إلى الرئيس الأمريكي، يدعوه فيه للعمل على حل المشكلة عن طريق التفاوض، وقد ردت الإدارة الأمريكية على ذلك بتقديم مبادرة روجرز التي وافق عليها عبد الناصر، وهي المبادرة التي تنص على الانسحاب من أراض محتلة عام ١٩٦٧ في مقابل الاعتراف بـــ "إسرائيل" والسماح لها بالمرور في الممرات العربية وإنهاء حالة الحرب.
- أعلن عبد الناصر –لهيكل– في مقاله بصراحة آب (أغسطس) ١٩٧٠ بعنوان قضايا أساسية للمناقشة أن أمريكا وحدها تستطيع أن تضغط على "إسرائيل" في اتجاه تنفيذ قرار ٢٤٢ وإن ٩٩ % من أوراق اللعبة بيد أمريكا.

الجبهة الشعبية – جورج حبش القومية الماركسية:

كان من الطبيعي بعد إفلاس الاتجاه القومي الإقطاعي، والاتجاه القومي الاشتراكي أن يتجه الاتجاه القومي إلى إعادة تشكيل نفسه في أطر جديدة محاولاً استيعاب التغيرات وحقن نفسه بأيديولوجية جديدة ليصبح قادرًا على الاستمرار. وعلى أنه ليس معنى إفلاس التيار القومي الإقطاعي، والاتجاه القومي الاشتراكي العربي أنهما قد غابا عن الساحة تمامًا، فليس هناك قوة

تموت فجأة، ولكن معناه أنهما أصبحا غير قادرين على تعبئة أحد، أو ازدراء دورهما التفاوضي، فالحقيقة الواضحة أن حرب ١٩٤٨ قد أنهت التيار الأول وحرب ١٩٦٧ قد أنهت التيار الثاني.

ومن هذا المنطلق خرجت حركة القوميين العرب، من داخل الجامعة الأمريكية، على يد قسطنطين زريق، ووجدت مجموعة من الشباب تلتف حول أطروحة قومية عربية محقونة بأيديولوجية ماركسية، وقد وجدت هذه المجموعة أن التيار القومي قد أفلس، سواء الإقطاعي منه أو الاشتراكي، فقامت بعملية مراجعة ورفض لسلوك هذا التيار الذي تنتمي إليه في محاولة لتطويره عن طريق الأيديولوجية الماركسية، على أي حال فإن تلك المجموعة قد وضعت الكثير من النقاط على الحروف، وحددت الكثير من الأخطاء، ولكنها بدلاً من أن تجعل تلك الأخطاء فرصة لمعرفة أن الصراع صراع حضاري، وأن تلتحم بالجماهير وعقيدة الجماهير الطبيعية، وهي الإسلام، راحت تمارس فوقية ثقافية على الجماهير، فحاولت أن تنزع تلك الجماهير عن درعها وسلاحها الأيديولوجي الطبيعي، وهو الإسلام لتعطيها سلاحًا غربيًا عنها، وهو الماركسية، وصحيح أن تلك المجموعة متمثلة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أدركت الارتباط الذي لا ينفصم بين الاستعمار والصهيونية إلا أنها تجاهلت أن ذلك الارتباط جزء من التحدي الحضاري الشامل بين الغرب الصليبي والعالم الإسلامي.

وهكذا وقفت الجبهة بعض المواقف الصحيحة في البداية، إلا أنها وقعت في النهاية في نفس المطب وهو قبول التفاوض والحلول الوسط لغياب الأيديولوجية الإسلامية عنها، فرفضت في البداية قرار ٢٤٢ ومبادرة

روجرز، إلا أنها عادت لتقبل هذا كله فيما بعد. ففي ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ صرح جورج حبش أمين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأنه "خلال مراجعتنا وضح خطأ تصور الجبهة الشعبية لموضوع مشروع روجرز، فقد تصورت أن المشروع معد للتنفيذ الفوري خلال ثلاثة أشهر، وكان يجب أن لا تقع في هذا الخطأ" (الأهرام – عدد ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١).

ياسر عرفات – فتح – التشوهات العلمانية:

نشأت فتح، والعاصفة سنة ١٩٦٥ وهي تحمل توجهًا وطنيًا وإسلاميًا واضحًا كان له دوره الكبير في سلوكها الصحيح وأطروحاتها الصحيحة للصراع، فقامت بالعديد من عمليات الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني، ورفضت جميع حلول التسوية والمفاوضات بدءًا من قرار ٢٤٢ ومبادرة روجرز، وتعرضت لأنواع شتى من الحصار والتصفية والمضايقات من نظام عبد الناصر، ثم الملك حسين، إلا أنها صمدت تجاه ذلك كله، ولكن تم تخريبها من الداخل عن طريق حقنها بتشوهات علمانية، أو تصرفات غير مسئولة وانتهى بها الأمر في النهاية إلى السقوط في مستنقع المفاوضات، وتخليها عن توجهها الوطني وانتهاجًا سلوكًا علمانيًا وتفاوضيًا، فطرحت تصور الدولة الديمقراطية التي تضم العرب واليهود، ثم قبلت مبادرة ريغان عام ١٩٨٢، ثم قبلت الخروج من بيروت سنة ١٩٨٢ عن طريق المفاوضات مع فيليب حبيب، ثم قبلت مقررات قمة فاس، ثم قبلت في النهاية إسقاط خط الكفاح المسلح والاستعداد للاعتراف بـــ "إسرائيل" بل واستجداء الأمريكان والإسرائيليين للحوار معهم.

وهكذا فإن نهج التفاوض نهج أصيل في القوى العلمانية بجميع درجاتها من يمين ويسار، إقطاعية، أو اشتراكية، أو ماركسية، قومية، أو ليبرالية، أو حتى تلك التي بدأت إسلامية وطنية، ثم تشوهت علمانيًا.

المعركة العلمانية ضد الشعب :

لو كانت معركة العلمانيين ضد التيار الإسلامي مثلاً لكان الأمر مقبولاً؛ لأن التيار الإسلامي ليس معصومًا من الخطأ، ولم يزعم يومًا أنه ممثل الإسلام الوحيد، أو أنه احتكر الإسلام، بل هو كما يرى نفسه ونراه مجرد اجتهاد من أجل النهضة يستند إلى الإسلام باعتباره دين الأمة ووجدانها وأيديولوجيتها وباعتبار الإسلام الأقدر على المواجهة وباعتبار المعركة مع الغرب معركة حضارية.

ولكن المعركة الحقيقية للعلمانيين هي ضد الإسلام كدين وكشريعة وكثقافة وكحضارة. ولو استخدم العلمانيون أساليب شريفة في هذه المعركة لكان هذا حقهم؛ لأننا نؤمن بأنه لا إكراه في الدين، وأن من حقهم أن يقبلوا الإسلام، أو يرفضوه ومن حقنا بالتالي أن ننتقد موقفهم هذا، وأن نظهر الغيظ المشروع منه مع احترامنا الكامل لحرية كل إنسان في اختياره، ولكن المشكلة، هنا أن العلمانيين لا يريدون أن يدرسوا الإسلام كما هو، أو تياره الرئيسي التاريخي أو يتعاملوا مع أصوله النظرية كما هي، ثم يقبلون، أو يرفضون، أو ينقدون.

إنهم يريدون بالضبط أن يكف المسلمون عن إسلامهم، ويكف علماء الدين عن دراسة الدين والدعوة إليه، وأن يكف المفكرون الإسلاميون عن استلهام الدين في الحياة، وإلا أصبح هذا إرهابًا فكريًا، أو احتكارًا للإسلام.

إنهم مثلاً يلتقطون من التاريخ الإسلامي كل شاردة وواردة لكي يثبتوا فساد الإسلام وعدم قابليته للتطبيق، أو يفتشون في القمامة عن كل ما يسيء إلى الإسلام كدين وكحضارة وكثقافة وكشريعة.

وبدلاً، مثلاً، من أن يناقشوا الشريعة بروح علمية يكتفون بالقول إنها رجعية وغير صالحة لزماننا هذا، أو إنها تصلح لمجتمع بدوي دون مجتمع متحضر، أو يقولون مثلاً إن مجتمعًا كمصر، الذي عاش في كنف الإسلام ثلاثة عشر قرنًا، فإن الدعوة إلى الشريعة فيه ظاهرة جديدة ودخيلة على التدين المصري العاقل الهادئ، كما يقول فؤاد زكريا في كتابه الوهم والحقيقة في الحركة الإسلامية المعاصرة، وبدلاً من أن يدرسوا تاريخ الصحابة بروح علمية نراهم يسيئون إليهم بروح غير علمية، كما يفعل فرج فودة وحسين أمين وسعيد عشماوي.

وفي الحقيقة فإن الخطاب العلماني في مجمله موجه لإزاحة الإسلام دينًا ودنيا، أو الإساءة إلى رموزه، أو التشكيك في نصوصه، فسلامة موسى وإسماعيل مظهر وشيلي شميل يدعون إلى ترك الأديان كل الأديان والمقصود طبعًا ترك الإسلام؛ لأن خطابهم موجه إلى المسلمين، أو إلى أغلبية إسلامية، وطه حسين يدعو إلى كتابة اللغة العربية بالأحرف اللاتينية لقطع الصلة مع النص الإسلامي، وكذا يدعو إلى محاكمة هذه النصوص كما تحاكم النصوص الأدبية الجاهلية، وكذا يدعو إلى التوجه نحو ثقافة البحر المتوسط كما يسميها، أما لويس عوض وغالي شكري فإن كل همهم هو محاربة اللغة العربية والإساءة إلى الرموز السياسية والفكرية للإسلام، وحسن حنفي يريد علمنة الجانب العقائدي في الإسلام. وعلى عبد الرازق يزعم أنه لا نظام سياسي في

الإسلام، أما آخر الإساءات وأخطرها فهي الزعم بما يسمى بتاريخانية النص كما يروج محمد أركون، أي ارتباط النص الديني بمرحلة تاريخية معينة وبالتالي انقطاعه عن عالمنا المعاصر، أو بأن المرحلة الدينية مرحلة أولية من مراحل الفكر البشري ومن ثم فلا بد من تجاوزها، أو أن النص الديني نسبي زمنيًا أي إنه موجه إلى عصر معين كما يقول فؤاد زكريا في كتابه الصحوة الإسلامية في ميزان العقل، أو أن الإسلام يجر المسلمين إلى الخلف؛ لأن الدين اكتمل بالإسلام، وهكذا فالتيار الإسلامي ليس الهدف من المعركة العلمانية بل الهدف هو النص الديني، أو الشريعة، أو الغيب وهي أمور من صحيح الإسلام وليست من اختراع التيار الإسلامي بالطبع.

لا ندري كيف خرج فؤاد زكريا بهذا المفهوم الغريب، فاكتمال المنهج لا يعني بالطبع منع التقدم، أو منع النظر إلى المستقبل، أو محاولة تحسين الحاضر، على أي حال لنتأمل النص الحرفي لفؤاد زكريا لنرى أن المعركة مع الإسلام وليست مع التيار الإسلامي يقول فؤاد زكريا: "حين نتأمل جيدًا موقع العقيدة الإسلامية والوحي القرآني في التاريخ العام للبشر ينكشف لنا أحد الأسباب الهامة التي تحول دون سيادة الاتجاه المستقبلي في الفكر الإسلامي"، وينسى، أو يجهل فؤاد زكريا أن الرسول ﷺ أرشد المسلمين إلى أن يعملوا لدنياهم كأنهم يعيشون أبدًا، وهذه بالطبع دعوة إلى التخطيط للمستقبل، وكذا فإن الإسلام جعل الإنسان مسئولا عن تربية أولاده وحثه على أن يترك أولاده أغنياء ولا يتركهم فقراء عالة على الناس وهذا أيضًا تفكير مستقبلي، وعمر بن الخطاب رفض تقسيم أراضي الفتح وقال إنها ملك لأجيال المسلمين من ولد ومن لم يولد بعد.

لو سلمنا جدلاً –ورغم كل المعطيات اللامنطقية في العلمانية– بأن مشروعها بالنهضة قد ينجح، وأن الجماهير ستتجاوب معه، فإن هذا النجاح ذاته يحمل بذور الفساد والغربة فساد الطبقة الحاكمة، وتعاسة وغربة الجماهير؛ لأن من المعروف في علم الاجتماع، أن الأخلاق لا تنبع من المنجزات العلمية والتقنية في ذاتها، بل تنبع من إطار ثقافي، أو منظومة ثقافية وحضارية، والنهضة الأوروبية اعتمدت في بعدها الأخلاقي أيًا كان الرأي فيه إلى القيم الإغريقية.

وهذه لا شك جزء لا يتجزأ من المنظومة الثقافية الغربية أي إن الأخلاق الأوروبية وجدت السند الثقافي والحضاري في القيم الإغريقية، ولكن نقل عوامل النهضة العلمية بالتعارض والتقاطع مع المنظومة الحضارية والثقافية الإسلامية سيفقدها بالضرورة بعدها الأخلاقي، ومن البدهي أن من المستحيل مثلاً الحديث عن زرع القيم والأخلاق الإغريقية في بلادنا؛ لأن الإغريقية ليست تراثنا ولا من مكوناتنا الثقافية والحضارية، أي إن الحل الوحيد الذي تقدمه العلمانية هو النهضة العلمية، بدون بعد أخلاقي، وبديهي أن الأخلاق ضرورة لطهارة الحكم، وهكذا لم يكن غريبًا أن يرتبط فساد الحكم في بلادنا بالعلمانية وكان الفساد ابنًا شرعيًا لتلك العلمانية، وبالطبع فإن الفساد في الطبقة الحاكمة، وسدنتها من المثقفين العلمانيين سيشكل بالقصور الذاتي عيبًا جوهريًا في مشروع النهضة العلماني ويؤدي إلى انهياره حتمًا.

أما على مستوى الجماهير المحرومة من منظومتها الثقافية فإنها إما أن يحاول أفرادها ممارسة الفساد كل على طريقته، وهذا طبعًا متاح في حدود ضيقة لعدد محدود من الأفراد يلحقون بصورة أو بأخرى بالطبقة الحاكمة، أو

الشعور المتزايد بالاغتراب والتعاسة والحزن وانحطاط وسائل التعايش بين الناس بعضهم ببعض والاحتكام المستمر بينهم ويصبح الآخر هو الجحيم؛ لأن الأخلاق بالضرورة أمر لازم للتعايش بين الناس، ومع غياب المنظومة الثقافية التي تنبثق منها الأخلاق وتعتبر مرجعًا لها، فإن الحياة تصبح بالنسبة للجماهير شديدة القسوة، ولا يمكن احتمالها، وهو ما يعبر عنه بالغربة، هذا مع افتراض نجاح الجانب الصناعي والاقتصادي من النهضة، فما بالك إذا لم يلب هذا الجانب مجرد الطموح الاقتصادي للجماهير، أو حتى الحد الأدنى منه، أليست العلمانية بهذه المثابة هي الجحيم بعينه، وفضلاً عن هذا وذاك، فإن المشروع العلماني للنهضة، والذي يؤدي تلقائيًا إلى الفساد والغربة، ويحرم الجميع من الأخلاق لغياب الإطار المرجعي لها، هو أيضًا سيحرم الأمة من الفنون والآداب، التي لا تظهر إلا استنادًا إلى مرجعية ثقافية، تقدم رموزًا ودلالات وأذواقا، أي هي تقتل الفن والأدب بإفساد أرضيته الطبيعية، وهي الثقافة، وتحول الإنسان إلى مجرد صرصار يعيش في بالوعة حتى لو كانت ممتلئة بالغذاء والماء اللازم لهذا الصرصار، فما بالك إذا تحول الإنسان العربي في ظل مشروع العلمانية إلى مجرد صرصار مسحوق، لا يجد حتى غذاءه في هذه البالوعة القذرة المسماة بالعلمانية.

التجديد والتغريب والتخريب

التجديد سنة من سنن الله تعالى في الكون والحياة، وجسم الإنسان مثلاً تتجدد خلاياه باستمرار، فتنشأ باستمرار خلايا جديدة وتموت خلايا قديمة، اللهم إلا الخلايا العصبية، ولكن هذا التجديد يتم من خلال الكائن الحي نفسه، ومن داخله ويظل هذا الكائن هو ذاته وليس شيئًا مغايرًا ولا ممسوخًا، أي إن

الجسم الحي ككائن متكامل يستخدم عناصر الغذاء والماء وغيرها في عملية تجديد داخلي بحتة.

وإذا حاول البعض أن يقطع جزءًا من الكائن الحي ويلصق مكانه جزءًا آخر فإن الجسم الحي يلفظ هذا الجزء الآخر ويرفضه، وهذا بالضبط ما يحدث لأي أمة ذات شخصية ثقافية وحضارية معينة، فيمكنها أن تستفيد من الثقافات والحضارات الأخرى بحيث تهضم ما تأخذه وتدخله من خلال أنسجتها الحية ليستخدم في تجديد خلايا هذا الكائن الحي.

والنهضة حتى لو اعتبرناها عملية تجديد بحتة، فإنها لا تنجح لو جاءت العملية من خلال بتر عضو من البنيان الثقافي والاجتماعي للأمة، ولصق آخر مكانه – مهما كان هذا الجزء الخارجي جيدًا ومثاليًا.

والإشكال الذي سقط فيه منهج النهضة التغريبي أنه تجاهل وجود كائن حضاري حي، وأن التجديد ينبغي أن يكون من داخل هذا الكائن الحضاري الحي، وليس بتر هذا الجزء، أو ذاك وإلصاق هذا الجزء، أو ذاك من نسق حضاري آخر مكانه، والأمر هنا يؤدي إلى تفجير النسق الاجتماعي من داخله وتنثيره، أي فشل مشروع النهضة.

ولعل هذا يفسر لماذا شجعت السلطات الاستعمارية دائمًا على زرع ألفاظ الثقافة والسلوك الغربي في المستعمرات، فهذا الأمر يتم ليس حبًا في نشر قيم وثقافة الغرب في المستعمرات، وليس حبًا في تجديد وتحديث البنى الثقافية لتلك المستعمرات، ولكن لتخريب وتفجير الواقع الاجتماعي في هذه المستعمرات لكي تظل خاضعة لها وضعيفة عن مواجهتها، ومن البدهي أن

الغرب لا يريد لنا النهضة لا على الأساس المحلي ولا على الأساس الغربي ولا على أي صورة.

وهكذا فإن النخب العلمانية والتغريبية، كانت مجرد ناقل لفيروس التخريب والتفجير وليست جسرًا للعبور إلى الحضارة، أو تجديد البنى الثقافية الحضارية في مجتمعاتها.

وهكذا أيضًا نستطيع أن نفهم لماذا ظلت الفكرة التغريبية حبيسة الصالونات وقاصرة على النخب؛ لأنها كانت مؤامرة أكثر منها محاولة للنهضة والتجديد، ونفهم الآن لماذا انصب اهتمام النخب التخريبية على تدمير البنى التقليدية الراسخة للثقافة الوطنية، والتي هي الأساس لعملية الهضم والتجديد من الداخل، إن الأمر أشبه بكسر الإناء وليس تغيير ما بداخله، المسألة في مضمونها الأخير ليس تجديدًا؛ لأن التجديد لا يحدث إلا من خلال الكائن الثقافي الحي الموجود فعلاً، وأيًا كانت درجة تخلقه ومن خلال عملية إصلاح داخلي طويلة، ولكنها وسيلة لتحقيق عملية التفتيت، وتدمير قنوات التواصل وحرمان الأمة من القدرة على الصمود والمقاومة وقتلاً لوجودها ذاته في النهاية.

وهذا لا يعني الانكفاء على الذات ولا رفض التجديد، بل يكون التجديد من داخل وفي إطار الكائن الحي الموجود واستفادة وهضمًا للعوامل الخارجية ودمجها من خلال الهضم والتمثيل الغذائي داخل أنسجة الجسم الحضارة الحي للأمة.

وعندما اكتشفت النخب العلمانية والتغريبية أنها لم تكن جسرًا للنهضة بقدر ما كانت حاملاً لفيروس التخريب والتغريب عاد بعضها إلى رشده،

واستمرأ البعض الآخر المكاسب التي حصل عليها من خلال أداء تلك المهمة القذرة فشكلت نخبة اجتماعية تميزت على الأمة وانفصلت عنها ومارست عليها تعاليًا، أو تضليلاً، أو تآمرًا ووقفت دائمًا ضد مصالحها المشروعة.

إرهاب المصطلح:

إذا رفضت الماركسية فأنت ضد العدالة الاجتماعية ورأسمالي بالضرورة، وإذا رفضت الديمقراطية فأنت ضد الحرية وفاشي بالضرورة، هكذا يضع العلمانيون المسألة، رغم أن وضع المسألة بهذه الطريقة يخل بأبسط قواعد المنطق.

نعم نحن نرفض الماركسية؛ لأنها نتاج غربي وجزء من السياق الاجتماعي الغربي، وننحاز في الوقت نفسه إلى المستضعفين والفقراء وندعو إلى العدالة الاجتماعية، ونرفض استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والمنهج الإسلامي في هذا الصدد واضح وتفصيلي ومحدد، قد يتشابه مع الماركسية، أو يختلف عنها، ولكنه يظل شجرة مذهبية مستقلة عن الشجرة الماركسية، وتختلف عنها في الأصل والجذور والثمار، وإن تشابه معها في بعض الأشياء كتشابه أي شجرتين مختلفتين، نرفض الماركسية انحيازًا إلى العدالة الاجتماعية؛ لأننا ندرك أن الماركسية لن تحل قضايا الفقراء والمستضعفين، بل تزيدها تعقيدًا وظلمًا وهذه تجربتها تدل عليها.

نعم نرفض الديمقراطية؛ لأنها أيضًا نتاج غربي وجزء من السياق الاجتماعي والسياسي الغربي، وننحاز في نفس الوقت إلى حقوق الإنسان، وحق تداول السلطة، وحق تشكيل الأحزاب، وحق الاختيار الديني والسياسي، وحرية التعبير، واختيار الحاكم والمسئولين عن طريق صندوق الانتخابات،

والمنهج الإسلامي في هذا أيضًا واضح وصريح وتفصيلي ومحدد، ونقول إن هذا قد يتفق في الكثير، أو القليل مع الديمقراطية وقد يختلف عنها وهذا لا يعنينا، فمنهجنا في الحرية حرية الاختيار والتعبير وتداول السلطة وتشكيل الأحزاب وصندوق الانتخابات شجرة مستمدة من الأصل الإسلامي، تتشابه أو لا تتشابه مع الديمقراطية كما تتشابه أي شجرتين دون أن يكونا شجرة واحدة، أو من بذرة واحدة.

نرفض كل المذهبيات السياسية والاجتماعية الغربية؛ لأننا نحرص على تحرير المصطلح كجزء من الصراع الحضاري مع الغرب الذي يفرض علينا معركته لاستعمارنا ونهبنا والقضاء علينا وزرع إسرائيل في قلبنا، نرفض كل المذهبيات السياسية والاجتماعية الغربية؛ لأنها نتاج لأرضية حضارية فاسدة هي الحضارة الغربية بما في العالم منها الكثير وعانينا نحن أيضًا منها الكثير.

وإن نظامنا السياسي الإسلامي "الشورى" أفضل ألف مرة من الديمقراطية الغربية؛ لأن الديمقراطية الغربية مزدوجة المعايير وعنصرية، أما نظامنا الإسلامي فمعاييره واحدة وغير عنصري، الديمقراطية الغربية هي التي مارست في ظلها دول الغرب كل جرائمها الاستعمارية من نهب وقهر وعنف وعنصرية واستغلال للدول الفقيرة والضعيفة، أما نظامنا الإسلامي فهو يجعل المسلمين كأمة ليسوا فقط ممنوعين من استغلال وظلم غيرهم، أو ضرورة العدل مع العدو قبل الصديق، بل مسئولين عن رفع الظلم والقهر والنهب والاستغلال عن أي إنسان وأي جماعة بشرية على وجه الأرض.

في ظل الديمقراطية الغربية يمكن أن تفسد البيئة وتلوث الأرض وتنتج السلاح الذري وتصيب الإنسان بالاغتراب، أما نظامنا السياسي الإسلامي

فيجعل الأمة مسئولة عن المحافظة على البيئة وعدم إنتاج إلا ما يسعد الإنسان.

الديمقراطية الغربية تفتقد بالقطع إلى الحرية؛ لأن الحاجة الاقتصادية والحرمان والخضوع للاحتكارات الكبرى يجعل المسألة مجرد لعبة بين المؤسسات العملاقة التي تسلب الإنسان حريته الحقيقية عن طريق الحاجة الاقتصادية، أو ألمانيا ومنظمات الجريمة، أو الإعلام المتوحش، أو غيرها أما نظامنا الإسلامي فإنه يجعل الإنسان قادرًا على مواجهة كل هذا لو نشأ؛ لأنه يعرف أن الله أكبر وأعز من تلك القوى، ثم إنه يمنع نشأة هذه المؤسسات القاهرة للإنسان بوسائل متعددة.

الديمقراطية الغربية تعطي للفرد حرية إفساد المستقبل والقضاء على الأجيال القادمة، أو حتى الإضرار بالآخرين فيما حوله؛ لأن حرية الزنا مثلاً انتقاص لحرية وحق الآخرين في عدم اختلاط الأنساب، فضلاً عن الأضرار التي تلحق بالمرأة التي تتحمل وحدها نتيجة هذا الزنا في معظم الأحوال، وحق الإجهاض مثلاً اعتداء على حق الجنين، وحرية الشذوذ طريق إلى انهيار المجتمع أي مصادرة لمستقبل الأجيال القادمة.. وهكذا.. أما نظامنا الإسلامي فهو يحرر الإنسان ويحمي الآخرين ويحافظ على مستقبل الأجيال القادمة.

نكرر أننا نتمسك بتحرير المصطلح، ونتمسك في نفس الوقت بحق الاختيار لكل إنسان، وحق التفكير والنشر وحق تداول السلطة وحق الاجتهاد وحق تشكيل المؤسسات السياسية الحزبية والنقابية والثقافية ونحترم صندوق

الانتخابات ونعتبر أن الاعتداء على كرامة إنسان هو أهم عند الله من الاعتداء على حرمة الكعبة!.

وأطمئن السادة العلمانيين على أن مستقبلهم مضمون في ظل النظام الإسلامي؛ لأن الشريعة الإسلامية تعطي المعارضين لها والمخالفين لها الحق في الاختيار والحق في تشكيل مؤسسات وأحزاب وصحف وتجمعات والحق في الدعوة إلى ما يؤمنون به، بل يجعل من واجب أمة الإسلام أن تحمي حرية هؤلاء في أي مكان وزمان، إذا ما اعتدى على هذه الحرية معتد، وقد يقول العلمانيون إن هذا بالفعل متاح في الشريعة الإسلامية ولكن تطبيق هذه الشريعة وفهمها أمر مرتبط بالبشر الذي يقومون على السلطة الزمنية، أي بكلمة أخرى أنهم لا يثقون في أن الإسلاميين المعاصرين سوف ينهجون معهم هذا النهج، وأقول لهم اطمئنوا فإن أحد قادة الإخوان المسلمين مثلاً وهو المستشار حسن الهضيبي عندما سئل عن "هل يسمح بقيام حزب شيوعي في الدولة الإسلامية، أو الدولة التي يحكمها الإخوان المسلمون مثلاً، قال: نعم يسمح بذلك، وهذا حقهم بل إنني أحرص منهم على إعطائهم الحق هم وغيرهم في تشكيل حزب سياسي علني يبشر بمبادئهم، ويدعو الناس إلى انتخابهم على أساسها، وإن كنت أعرف أن الجماهير سترفضهم.

التخبط في الخطاب العلماني:

الخطاب العلماني والتغريبي خطاب أيديولوجي أساسًا، وإذا افترضنا البراءة وصرفنا النظر عن النشأة المشبوهة للعلمانية في بلادنا، فإننا نتوقع أن تحاول التيارات العلمانية والتغريبية التوجه بخطابها إلى الجماهير، ونلاحظ في هذا الصدد أن التيار التغريبي فشل دائمًا في إقناع الجماهير بخطابه

السياسي وبرنامجه الاقتصادي والاجتماعي، ويرجع هذا إلى عدة عوامل، أولها: أن الوجدان الجماهيري والثقافة الجماهيرية لا يتقبلان الأفكار العلمانية والتغريبية بسهولة؛ لأنها غريبة عنهما، ولأنها لا تدرك جوهر تحدياتهما، ولا تخاطبهما باللغة التي يفهمانها، وثانيها: أن الخطاب العلماني يستخدم الأساليب والوسائل والمناهج ومدارس التفكير التي ظهرت في الغرب، أي التي هي جزء من البنيان الاجتماعي الغربي وتعبر عن واقع ومشاكل مغايرة ومخالفة لواقعنا. وثالثها: أن العلمانيين وبما أنهم ليسوا أوروبيين فإنهم مهما أوتوا من قدرة على فهم لغة الغرب فإنهم سيظلون أعجز من أن يهضموا ثقافة الغرب ويفهموها على حقيقتها، وبالتالي سيقدمون مفهومهم هم للثقافة الغربية وليس الثقافة الغربية في حقيقتها، وهكذا.

وجد العلمانيون أنفسهم في مأزق الجهل بما يريدون تقديمه والجهل بالأرضية الاجتماعية لجماهيرهم أيضًا، ثم الرفض المستمر لخطابهم السياسي من قبل الجماهير، وبدلاً من الاعتراف بفشل خطابهم السياسي راحوا يمارسون نوعًا من الإرهاب الفكري والسلطوي على الجماهير، فزعموا أن خطابهم السياسي ليس مجرد دعوة أيديولوجية كما هي في حقيقتها بل هي علم، وراحوا يكثرون من استخدام كلمات العلمية والموضوعية والمنهج العلمي وحقل المعرفة، وغيرها من المصطلحات بهدف الإرهاب الفكري للآخرين، وهنا وقعوا في خطأ جديد؛ حيث ساووا بين الأيديولوجية والمذهب السياسي وبين العلم – واستخدموا المناهج المختلفة للعلوم المختلفة في علوم أخرى وفي الخطاب السياسي وبدهي أن المناهج أدوات نظرية تختلف من

حيث صلاحيتها من حقل معرفي إلى آخر، فما يصلح من أدوات منهجية في علم قد يفشل في علم آخر، أو يحقق نجاحًا جزئيًا.

وكذلك راح العلمانيون يمارسون تعاليا زائفًا، فوصفوا منهجهم بالعقلانية رغم أنه لا علاقة بين العقلانية والخطاب السياسي العلماني، فالعقلانية قد تكون في التراث وقد تكون في غيره وليست حكرًا على تيار سياسي بعينه، وكذا وصفوا أنفسهم بالحداثة لوصف الآخرين بالرجعية في حين أن بعض التيارات الأخرى قد تكون أكثر حداثة من التيار التغريبي بل لا مانع من أن تكون إسلاميًا وحداثيًا مثلاً، ولا مانع أن تكون تغريبيًا ورجعيًا أيضًا.

ومع كل هذا الخلط في الأوراق والتداخل في المناهج العلمية وممارسة الإرهاب الفكري، فإن الخطاب العلماني لم يلق رواجًا لدى الجماهير، وهنا ارتكب التيار التخريبي أقسى جرائمه؛ حيث تحالف مع السلطات المستبدة والعسكر أساسًا لضرب الجماهير وتعذيبها بدعوى القضاء على الفكر الغيبي واللاعقلاني والرجعي، ولأن السلطة في بلادنا ما زالت تخضع لمنطق القوة، أي تخضع للمؤسسة العسكرية أساسًا، ولأن الجماهير عادة تلوذ بالدين والوجدان الديني في مواجهتها للسلطات المستبدة، أصبح الخطاب الديني ورموزه الخطر الأساسي على السلطة المستبدة، وهذه اكتشفت فائدة استخدام العلمانيين في تحديد فاعلية هذه المعارضة الجماهيرية لحماية مكاسب السلطة والتشبث بها، وأصبح المنظر في النهاية مزريًا حيث أصبح العسكري يستخدم المثقف العلماني كحذاء وسوط وأحيانًا ممسحة لأخطائه وتبريرًا لسياساته.

ومن خلال التحالف السلطوي العلماني يتم ارتكاب كل الخطايا والأخطاء فبدلاً من النظرة الشمولية للواقع وبدلاً من محاولة تجديد الواقع من

داخله، نجد النظرة التجزيئية لهذا الواقع والتعامل مع مشاكله كل على حدة، وبدلاً من اعتبار المجتمع كياناً حيّا مثل الجسم الحي يتجدد باستمرار من خلال تجديد خلاياه الحية نجد المحاولات تأتي من السلطة والعلمانيين لقتل أجزاء من الجسم الحي وزرع أخرى مكانها والنتيجة الحتمية أن يلفظ هذا الجسم المجتمعي الحي ما زرع فيه ويدفع أيضًا ثمن بتر أجزاء منه، أو قتل أجزاء أخرى، ويتحول في النهاية إلى كائن عاجز، ومرة أخرى بدلاً من اعتراف العلمانيين بالخطأ نراهم يتهمون الواقع بالجمود واللاعقلانية والتخلف، وأنه واقع غير قادر على النهضة، أو أن ثقافته لا يمكن لها أن تحمل قيم النهضة وتبدأ الحرب من ثم على المجتمع وهويته وثقافته في دوامة لا نهائية.

ويعبر حسن صعب عن هذه القناعة قائلاً: "إن العنف والقهر حق إذا تعذر سبيل الإقناع السلمي". ويعبر أدونيس أيضًا في كتابه الثابت والمتحول عن نفس الشيء قائلاً: "من الطبيعي أن يحتاج التحديث إلى طليعة أقلية، ما دام المجتمع العربي والثقافة العربية ثقافة تقليدية متخلفة، ولذلك يحتاج هذا المجتمع إلى تغيير جذري شامل لا يتم إلا بالعنف"، ويعلق الدكتور برهان غليون على ذلك في كتابه اغتيال العقل قائلاً: "أي ثورة وعنف تقودها أقلية طليعية ضد الأكثرية المتخلفة من الجماهير"..

الصحوة الإسلامية في خيال العلمانيين:

عندما فرضت الصحوة الإسلامية نفسها، راح العلمانيون يرسمون لها صورة من خيالهم بدلاً من التعامل معها كما هي، وهذا بالطبع نوع من الكذب السياسي من ناحية ونوع من الهروب العلماني من مواجهة الحقيقة من ناحية أخرى. والصورة الخيالية غير الحقيقية. والصورة الكاذبة التي رسمها

العلمانيون للصحوة الإسلامية أراحت العلمانيين؛ لأنها جعلتهم يمارسون هوايتهم المفضلة في النقد والتعالي الزائف وادعاء العلمية، وقد افتقدوا العلمية في اللحظة التي قرروا فيها اختراع شكل ومضمون للصحوة الإسلامية من عندهم ومن ثم نقدها، بدلاً من محاولة دراسة وفهم الظاهرة والتعامل معها كما هي وليس كما يتوهمون.

وبدهي أن الصحوة الإسلامية ليست معصومة من الخطأ، ولكن نقد الأخطاء شيء، واختراع أخطاء ونقدها شيء.

والغريب أن هذه الممارسة غير العلمية تجاه الصحوة الإسلامية طالت جميع مدارس العلمانيين بلا استثناء ولم تقتصر على هؤلاء المهرجين في المدارس العلمانية أمثال فرج فودة ورفعت السعيد، بل وصلت إلى عدد العلمانيين ممن تدثروا طويلاً برداء الوقار والعلمية أمثال د. فؤاد زكريا.

في كتاب "الصحوة الإسلامية في ميزان العقل" للدكتور فؤاد زكريا يبدأ الرجل بداية غير علمية ولا موضوعية حين يربط بين تخلف الدول الإسلامية وتمزقها وبين الإسلام الذي يمارسه المسلمون في تلك البلاد على أساس أن الإسلام في رأيه هو ما يصنعه به المسلمون، يقول دكتور فؤاد زكريا إن الدول الإسلامية أصبحت على الصعيد الدولي في ذيل المجتمع العالمي، إنها وحدها هي التي تعيش بلا أمل، يضيف "الكل في بلاد العالم الثالث ينهضون، وإن لم ينهضوا يقاومون وتنتفض قلوبهم بروح الثورة والسخط على الأوضاع ويتملكهم الأمل في مستقبل يتغير فيه مجتمعهم وإنسانيتهم إلى الأفضل.. إلا العالم الإسلامي.. فكل شيء فيه هامد خامد، وكل شيء فيه مبعثر ومنقسم

وكل روح فيه منطفئة مكدودة، أما الأمل فصارى الأمل ففي أن يدوم الحال، ولا يطرأ مكروه يقلب الأوضاع ويغير المستقر ويعكر الهادي".

ونحن بدورنا نسأل الدكتور فؤاد زكريا سؤالاً كان ينبغي هو أن يسأله لنفسه ويجيب عليه متى حدث هذا ولماذا حدث ألم يحدث هذا عندما غاب الإسلام عن الحكم والمجتمع، ألم يحدث هذا في ظل حكم علماني كان هو وغيره من العلمانيين سدنة له وكبار مسئوليه فيه، ألم يتسبب هذا الحكم العلماني في حدوث انفصام في الشخصية الشعبية حالت دون المساهمة والإيجابية وأدت إلى اليأس والسلبية.

قد يكون كلام الدكتور فؤاد زكريا صحيحًا لو كان الحكم إسلاميًا، ولكن الإسلام غاب عن الحكم منذ قرنين تقريبًا، وبالتالي فلا محل لتحميل الإسلام، أو المسلمين أسباب هذا الواقع المزري. ومن ناحية أخرى يرى الدكتور زكريا أن الجميع ينهضون، أو يقاومون ما عدا العالم الإسلامي فكل شيء فيه هامد وخامد، ويتناسى الدكتور زكريا أن الصحوة الإسلامية ذاتها ما هي إلا ثورة ومحاولة للمقاومة والنهضة، وأن جوهر مشروعها هو الثورة على الاستكبار العالمي والقوى الدولية الاستعمارية والاستبداد الداخلي وأسباب التخلف في الواقع، ولعل الدكتور زكريا يدرك الآن أن تهمة الإرهاب والعنف الموجهة من الجميع إلى الصحوة الإسلامية، وبصرف النظر عن رأينا فيها، هي دليل مقاومة وحياة ومعارضة وثورة سواء كانت في الطريق الصحيح أم لا.

ويعود الدكتور فؤاد زكريا، ممارسًا سطحية لا مبرر لها، فيقول: إن هناك من أصحاب الاتجاهات المتخلفة من تعلق بقطار الصحوة الإسلامية،

وهذا بالطبع أمر صحيح ووارد، ولكن ليس في الحركة الإسلامية وحدها، بل في كل حركة سياسية، أو اجتماعية، أو دينية، أو فكرية وفي كل الحركات والثورات والصحوات التي عرفتها الدنيا؛ لأن تسلق الانتهازيين لأي حركة أمر موجود ومعروف وليس قاصرا على الصحوة الإسلامية وحدها، بل لعلنا نزعم ولأسباب متعلقة بالمبادئ الإسلامية وبظروف الصحوة الإسلامية أن هذا في أقل حالاته بالنسبة للصحوة الإسلامية، وفي كل الأحوال فإنه لا يصح أن نلصق ظاهرة اجتماعية بحركة معينة، أو نقصرها عليها، أو نجعلها من عيوبها وكأنها اخترعتها هي.

يعود الدكتور فؤاد زكريا فيتعامل مع الصحوة الإسلامية كما يتوهمها، أو يتجاهل جوهرها ويلتقط شيئًا من أطرافها فيقول: "إن الحركات الإسلامية تركز كفاحها على الجوانب الشكلية من العقيدة وتثير ضجة إعلامية هائلة حول تربية اللحى لدى الرجال والحجاب لدى النساء".

والدكتور فؤاد زكريا هنا إما جاهل بالمسار الجوهري والعريض للصحوة الإسلامية وإما يتعمد الجهل والنسيان، ولن أذهب بعيد، فكاتب هذه السطور والموصوف لدى أجهزة الأمن بأنه من تيار تنظيم الجهاد لم يكتب سطرًا واحدًا عن اللحية، أو الحجاب في حين كتب عشرات الكتب ومئات المقالات حول القضية الفلسطينية، أو الكفاح الشعبي المصري ضد الاستعمار، أو دور الحركة الإسلامية في تصفية الإقطاع، أو قضايا الحرية والتبعية.. إلخ ونعود فنقول لماذا يتجاهل الدكتور فؤاد زكريا جهاد الإخوان المسلمين في فلسطين مثلاً، أو على ضفاف القناة، أو النضال السياسي الذي مارسه أحمد حسين ضد الملك والإقطاع، لماذا يتجاهل الدور الذي تلعبه حركة حماس في

فلسطين، وكذا حركة الجهاد الإسلامي سواء في الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني، أو في تفجير الانتفاضة الفلسطينية واستمرارها، لماذا يتجاهل أن حزب الله في لبنان مثلاً هو الذي حمل على عاتقه عملية الكفاح المسلح ضد التواجد الإسرائيلي في جنوب لبنان.

إنني أزعم أن قراءة الممارسات السياسية، وكذا الإسهامات للصحوة الإسلامية تنصب أساسًا على مناهضة الاستعمار، أو محاربة الاستقلال، أو كشف ألاعيب البنك الدولي، أو الانحياز إلى الفقراء والمستضعفين، أو تبني قضايا الحرية والعدالة، وحتى إذا تكلم أحدهم عن الحجاب فإنه أمر نادر من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يربطه بقضية التميز السلوكي والقيمي أي كرفض لقيم وسلوك المستعمر، كما يربطه بقطع خيوط التبعية الاقتصادية مع بيوت الأزياء الغربية وشركات تصنيع أدوات التجميل.

ويتابع الدكتور فؤاد زكريًا نفس الخطأ والتجاهل فيزعم أن الجماعات الإسلامية المعاصرة تفتقر إلى برنامج محدد المعالم وهذا لعمري هو الاستهبال بعينه، ففي غضون الأعوام القليلة الماضية هناك عشرات البرامج التفصيلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي قدمتها الأحزاب الإسلامية، ففي أكثر من مكان تم نشر برنامج جبهة الإنقاذ الجزائرية، وكذا حركة حماس الجزائرية، وهناك البرنامج الخاص بالإخوان المسلمين بالأردن، وحتى في اليمن فإن حزب الإصلاح الإسلامي نشر برنامجه الانتخابي في انتخابات ۱۹۹۳ كاملاً، وحتى في مصر هناك برنامج التحالف الإسلامي في انتخابات برلمان ١٩٨٤ وكذا البرنامج الانتخابي لانتخابات المحليات عام ١٩٩٢، وقد نشرت هذه البرامج في كتيبات واسعة الانتشار، وكذا ملخصًا لها

في صحيفة الشعب، بل لعلنا نزعم أن وجود برنامج محدد وتفصيلي هو أمر كان للاتجاه الإسلامي الريادة فيه، فهناك البرنامج الذي نشره حسن البنا تحت عنوان "مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي"، وهي رسالة للإمام الشهيد معروفة ومنشورة ومشهورة، وكذا البرنامج الذي قدمه الإخوان المسلمون في أغسطس سنة ١٩٥٢ لإصلاح الأوضاع في مصر عقب حركة ١٩٥٢.

شجرة الزيتون وشجرة الزقوم:

*** حول قضايا الحضارة والمدنية**

أنتم رافضون للحضارة والمدنية والعلم والتقدم والحداثة، تعيشون في الماضي ولا تعيشون في الحاضر وترفضون المستقبل، هكذا دائمًا يتحدث العلمانيون.

والحديث بهذه الطريقة يحمل مغالطات بالجملة، مغالطات أكثر من عدد كلمات تلك الجمل التي يلوكها العلمانيون دائمًا وأبدًا.

من هذه المغالطات التعامل مع الحضارة الغربية وكأنها هي الحضارة والعلم والمدنية، ورفض الاعتراف بالتعددية الثقافية والحضارية، ومنها إغفال تحليل علاقات السيطرة الثقافية على الصعيد الدولي، ومنها تجاهل الظرف الذاتي والموضوعي المعاصر لعلاقتنا المعاصرة بالحضارة الغربية، أي إغفال ظاهرة الاستكبار والاستعمار والنهب والتبعية والقهر والعنصرية التي شهدها العالم وشهدناها على يد الحضارة الغربية، ومنها أيضًا أن لنا نسقنا الحضاري والثقافي.

وإذا انطلقنا من أن لنا شخصية حضارية وثقافية متميزة، وأن هذه الشخصية الحضارية والثقافية مثل الشجرة، فإن العلمانيين يطلبون منا أن

نقطع تلك الشجرة من الجذع؛ لأن قطع الجذور مستحيل وأن نلصق على هذا الجذع شجرة الحضارة الغربية، وبالطبع هذا مستحيل علميًا وموضوعيًا؛ لأن النتيجة أن الشجرة ستموت ولن تورق ولن تثمر، فلا نحن حافظنا على شجرتنا ولا نحن استفدنا من الشجرة الأخرى.

والموقف الصحيح والعلمي هنا أن نبدأ بدراسة خواص شجرتنا، ونعرف أسباب ضعفها، ونستفيد من تجارب الآخرين حول أفضل أساليب العناية بالشجرة وأفضل وأحدث طرق ريها وتغذيتها ورعايتها، أي الانفتاح الثقافي الواسع جدًا على تجارب الآخرين لنجعلها زادًا وغذاءً وماءً لشجرتنا الحضارية، التي سوف تهضم هذا الزاد الثقافي كله في داخل أجهزتها وأنسجتها الحية وتجعله جزءًا منها".

إن الإسلاميين هنا وانطلاقًا من فهمهم لهذه النقطة لا يدعون إطلاقًا للانغلاق الثقافي والحضاري فهذا أولاً مستحيل، وهو ثانيًا يخالف تجاربهم؛ لأن الحضارة الإسلامية هي أكثر الحضارات انفتاحًا واستفادة من التجارب والثقافات والحضارات، والدعوة إلى الاستفادة من الدم وتجارب الآخرين فريضة إسلامية "اطلبوا العلم ولو في الصين" "الحكمة ضالة المؤمن" "من تعلم لغة قوم أمن شرهم" اللغة هنا ليست مجرد اللسان بل هي كل أنواع العلوم والثقافات، والحكمة طبعًا تعني كل أنواع الفنون والعلوم والثقافات، وكذا العلم يعني مختلف أنواع العلوم.

وانطلاقًا من هذا الانفتاح الحضاري والثقافي، فإننا لا نرفض أن نطعم شجرتنا بمختلف أنواع الأشجار الأخرى، والتطعيم في علم الزراعة معروف ولكن له شروطه، فهو لا ينجح إلا بين أنواع معينة من الأشجار، ورفضنا

للتطعيم بالحضارة الغربية لا ينبع من الأمر في ذاته، بل ينبع من الموقف العلمي الصحيح للتطعيم؛ لأن التطعيم هنا سيفشل حتمًا؛ لأنه بين شجرتين حضاريتين مختلفتين تمامًا؛ لأن حضارتنا تقوم على التوحيد الحرية والعدل والحضارة الغربية تقوم على الوثنية والقهر والنهب والعنصرية والمنفعة اللاأخلاقية.

إننا نطلب ونرحب ونؤمن بتعاون الحضارات وتفاعلها وتؤمن وترغب في ذلك بالشروط العلمية الصحيحة مع الحضارة الغربية، ولكن المشكلة هنا أن الحضارة الغربية لا تريد لا التعاون ولا التفاعل الحر مع الحضارات الأخرى إنها تريد الهيمنة الثقافية والحضارية والقضاء على الحضارات الأخرى ولم ولن تسمح للآخرين بالاستفادة منها، إنها تطلب منهم العمل كعبيد لديها، وأظن أن الجميع يعرف أنه في حين أن حجب العلم جريمة في الحضارة الإسلامية حجبه عن المسلم وغير المسلم، فإن الغرب يحاكم ويعاقب من يجرؤ على محاولة الاستفادة من التقنية الغربية وقضية المهندس المصري عبد القادر حلمي خير مثال على ذلك.

ذلك الرجل الذي حكم عليه بالسجن بتهمة نقل التكنولوجيا الأمريكية!

الحضارة الغربية إذن هي التي ترفض التفاعل الحر بين الحضارات وتاريخها مع العالم هو تاريخ الهيمنة والنهب والقهر والتعالم مع العالم بعنصرية وبالتالي فإن طريق التعاون مقطوع، ولا سبيل لنا إلا انتزاع العلم والمدنية والثقافة الحديثة انتزاعًا، وتحقيق النهضة من خلال الصراع مع الغرب وليس الخضوع له ما دام طريق التعاون والتفاعل الحر مقطوعًا سلفًا.

وهب أننا أسقطنا كل هذه الحقائق وسلمنا بالمنطق العلماني في أن الحضارة الغربية هي الحضارة العالمية، وعلينا أن ندخل البيت الحضاري العالمي، وأن الغرب لم ولن يمنعنا من ذلك فهل هذه الحضارة التي تدعو العالم للدخول الحر فيها وليس التبعية لها، تملك مقومات هذه العالمية، الحضارة لن تكون عالمية إلا إذا كانت تتسع للأبيض والأسود والأحمر والأصفر، ولن تكون عالمية إلا إذا كانت ذات معايير واحدة تجاه كل الجماعات البشرية، ولن تكون عالمية إلا إذا كانت منجزاتها تخدم كل البشر وليس جنسًا واحدًا منهم.

وإذا كانت الحضارة حضارة عنصرية فكيف تكون عالمية! وإذا كانت حضارة مزدوجة المعايير فكيف تكون عالمية وإذا كانت منجزاتها العلمية قد استخدمت ليس فقط لصالح الأوروبيين وحدهم، أو طبقة واحدة منهم في رواية أخرى بل هي استخدمت هذه المنجزات العلمية في قهر ونهب الآخرين كيف تكون عالمية وهي التي تفسد البيئة وتثقب الأوزون وتجعل الإنسان يعيش فوق بركان نووي وذري!

إذا كان لا بد من وجود حضارة عالمية، فلن تكون إلا الحضارة الإسلامية التي تنظر للناس من جميع الألوان والأجناس والأديان نظرة واحدة، بل هي حضارة شارك في صنعها واندمج فيها الأصفر والأسود والأحمر والأبيض، الآسيوي والإفريقي والأوروبي، والتي ترفض فكرة العنصرية "فالناس سواسية كأسنان المشط"، والتي لم تحجب العلم يومًا من أحد بل سارعت إلى تقديمه إلى من يطلبه ومن لا يطلبه، وهي الحضارة التي تجعل أبناءها ليسوا فقط ممنوعون من ممارسة الظلم والقهر والعنصرية، بل

مطالبون شرعًا بإزالة كافة أنواع الظلم والقهر والفقر والعنصرية عن أي إنسان، أو جماعة بشرية، وهي الحضارة ذات المسئولية الأخلاقية عن البيئة والإنسان بل والحيوان "لو عثرت عنزة في العراق لسئل عمر عنها".

والتي: "ليس منا من بات شبعان وجاره جائع" والجار هنا قد يكون فردًا، أو جماعة، أو مدينة، أو دولة، أو قارة، أو كوكبًا آخر، الحضارة التي لا تعرف ازدواج المعايير ﴿ لاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا ﴾.

وهكذا فإن الدعوة إلى الحضارة العالمية تستلزم الدعوة بالضرورة إلى الحضارة الإسلامية وليست الحضارة الغربية التي تحمل كل القيم والممارسات التي تسقط عالميتها..

قد يرد العلمانيون قائلين إنك تتحدث عن الحضارة الغربية ككتلة صماء، والأصح أن تتحدث عن مذاهبها الصالحة فقط، ونسأل نحن بدورنا ما هي مذاهبها، أو مذاهبها الصالحة، مع العلم أن الاعتراف بفساد مذاهب واسعة منها وليست استثناء، أو مذاهب طرفية، أو جانبية يستلزم بالضرورة التفكير في كون الأرضية الثقافية ذاتها فاسدة، وليست فقط تلك المذاهب ما دامت انتشرت واتسعت وعاشت في الحضارة الغربية، أي إنها خرجت على أن تكون استثناء على القاعدة، أو شذوذًا عليها، أو مجرد شيء هامشي فيها.

أليست النازية والفاشية والصهيونية والشيوعية من إفرازات الحضارة الغربية، وألا يعني فساد هذه المذاهب وسقوطها فساد الحضارة الغربية برمتها، حسنًا سنتجاوز هذا ونتحدث عن المذاهب المزعومة الصلاح.

وهي الرأسمالية، أو الليبرالية، أو الديمقراطية وكلها شيء واحد طبعًا، ولكن أليست تلك المذاهب هي التي حكمت الدول الاستعمارية وهي التي

ارتكبت جرائم إبادة الهنود الحمر والأندوجين في أستراليا واسترقت الأفريقيين السود ونظمت المذابح للشعوب في الجزائر وفلسطين وفيتنام والسلفادور.. والقائمة أطول من أن ترصد، ونهبت العالم كله، وأفرزت الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات التي امتصت دماء الشعوب وتركتها في حالة مجاعة وإفلاس، على أي حال سندعو واحدًا من كبار العلمانيين للشهادة في هذا المذهب الأخير المزعوم الصلاح، وبعدها لن يكون هناك محل المدعوة إلى الحضارة الغربية، أو أحد مذاهبها الساقط، أو السائد.

يقول د. فؤاد زكريا: "العالم كله يعرف أن الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا قد ارتكب من الفظائع ما لا تقاس جنبها أية فظائع، وأن فنون التعذيب قد وصلت على أيدي الفرنسيين في شمال أفريقيا إلى حد بالغ الفظاعة".

هذا عن الليبرالية الفرنسية، فماذا عن الأمريكية يا دكتور فؤاد؟ يسجل لها الدكتور فؤاد: "الفظائع التي ارتكبت في فيتنام وتشجيع المذابح السياسية في شيلي والتعصب العنصري ضد الزنوج في أمريكا والتأييد الشعبي لدولة عنصرية مثل إسرائيل".

ويصل الأمر بالدكتور فؤاد زكريا -ونحن نوافقه على استنتاجه- في أن الليبرالية والديمقراطية في الغرب وأمريكا ما هي إلا وهم وأن الحرية الفردية وغيرها من الحريات ما هي إلا أكذوبة، يقول الدكتور فؤاد زكريا: "إن الأمريكي العادي قد تشكل عقله بالطريقة التي يريدها المهيمنون على أجهزة الإعلام الجبارة، وهم الذين يسيطرون على أساليب التفكير وطرق السلوك في المجتمع بأسره، وإن النتيجة الحتمية لذلك أن يصبح الإنسان حتى في أبسط قراراته اليومية إنسانًا مسيرًا لا مخيرًا، وهكذا تجتمع في أمريكا ممارسات

ظاهرها الحرية وباطنها الخضوع اللاشعوري. وأن في هذا البلد ترفع عصابات مثل المافيا وتهزأ من كل شرعية وانضباط وتمارس تأثيرها على انتخابات الرئاسة والنقابات وتسيطر على الاقتصاد القومي، وأن الإحساس بالأمان منعدم لدى المواطن العادي ويخاف الرجال والنساء أن يسيروا ليلاً في قلب المدن الأمريكية، ويضيف الدكتور فؤاد: "إن المجتمع الأمريكي تنتشر فيه اتجاهات السحر والخرافة والشعوذة ويخلص في النهاية إلى أن المجتمع الأمريكي غير متوازن والحياة فيه غاية تفتقد الكثير والعائد النهائي على الإنسان ناقص هزيل".

ويضيف الدكتور فؤاد: "إن الانتخابات الأمريكية مظهر لأزمة خطيرة في الديمقراطية وأخطر ما في هذه الأزمة هو أن الأمور كلها تسير كما لو كان كل شيء على ما يرام والشكل الخارجي للعملية الانتخابية يومئ بأن كل شروط الحرية والاختيار السليم وتكافؤ الفرص قد استكملت، ومع ذلك فمن وراء هذا الشكل الخارجي يكمن خلل أساسي يستطيع أي شخص يتعمق في تحليل الأحداث أن يلمح ممارسات لا صلة لها على الإطلاق بجوهر الديمقراطية كما ينبغي أن يكون".

وما يقال من نفاق الحرية في أمريكا، يمكن أن يقال بصورة أوسع عن إيطاليا، وبصورة، أو بأخرى عن كل أوروبا، أي إن هذا المذهب الأخير في الغرب فاسد أيضًا، إذًا ماذا يبقى من شيء في الحضارة الغربية يدعونا العلمانيون إلى الأخذ به؟

إننا حين ندافع عن الحضارة الإسلامية ونتمسك بها فإننا في الواقع نحقق هدفين:

الهدف الأول: هو التصدي لمحاولة الهيمنة والسيطرة الغربية علينا؛ لأننا ندرك أن الهيمنة الثقافية والحضارية هي أحد أساليب الغرب في السيطرة علينا، وأنها الأكثر فاعلية في تحقيق سيطرة مجتمع على مجتمع من كل الوسائل الأخرى السياسية والعسكرية المباشرة.

الهدف الثاني: أننا نؤمن بأن قيم الحضارة الإسلامية هي القيم الأصلح إنسانيًا وأن على انتشارها يتوقف مصير البشرية، وإننا نطمح بها إلى تحرير الإنسانية وإنقاذها من الهاوية التي تسير إليها بسبب سيادة الحضارة الغربية.

الدعوة العلمانية إذن، والتي تستخدم مصطلحات الحضارات العالمية والمدنية والعلم والتقدم والحداثة والمعاصرة، ما هي إلا محاولة لتحقيق السيطرة الغربية الثقافية علينا كوسيلة تضاف إلى الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهي بهذا الأسلوب تحقق هدفين أولهما تسهيل السيطرة الغربية علينا، وإفقادنا قدساتنا الذاتية على المقاومة بمسخ شخصيتنا الثقافية، وثانيهما تشويه سمعة تلك الكلمات والمدلولات والمصطلحات لارتباطها بالممارسات العلمانية والغربية فيتم بناء حاجز نفسي بيننا وبينها أي حرماننا من المدنية والعلم والتقدم والحداثة والمعاصر، ولا شك أننا قد اكتشفنا هذه المؤامرة الخبيثة، فنحن نرفض الخضوع للهيمنة الغربية، ونحن نحرص على تأكيد هويتنا وشخصيتنا من أجل مزيد من القدرة على المقاومة للهيمنة الغربية، ونحن نعتبر العلم والتقنية والحداثة والمعاصرة فريضة علينا ينبغي أن نسعى وراءها في أي مكان وزمان، لنستفيد بها من خلال إدماجها في مشروعنا الحضاري الحي القادر على هضمها من خلال أنسجته الحية وتحويلها إلى عوامل قوة وازدهار في كياننا الحضاري الحي.

الكوكبية أم صدام الحضارات

أصبح كل من مصطلح الكوكبية "نسبة إلى كوكب الأرض"، أو العالمية، أو أن العالم يسير إلى حضارة عالمية واحدة ومصطلح حرب الحضارات، أو صراع الحضارات من المصطلحات الكثيرة التداول في الواقع الثقافي العربي والعالمي منذ أن سقطت الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتي وزال الاستقطاب الدولي بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية.

وينبغي بداية أن نرصد مجموعة من الظواهر حول هذين المصطلحين.

فمن ناحية فإن الدعوة والتبشير بما يسمى الكوكبية، أو العالمية، أو سير العالم إلى حضارة عالمية واحدة قد تفشت في الواقع الثقافي العربي والإسلامي والعالم الثالث عمومًا، في حين أن الحديث عن حرب الحضارات قد ظهر في أروقة دوائر الأبحاث الغربية وبالتحديد في أحد مراكز الأبحاث الجامعية الأمريكية على يد البروفيسور صمويل هانتجتون.

ومن ناحية أخرى ينبغي أن ندرك أن صدام الحضارات ليس اكتشافًا جديدًا، بل هو حقيقة معروفة غابت قليلاً بحكم فترة الاستقطاب الدولي، ثم عادت لتؤكد نفسها من جديد، وإن إدراك هذه الحقيقة لم يغب عن كثيرين من المفكرين العرب المخلصين أمثال مالك بن نبي الذي تحدث عن محور طنجة جاكارتا في مواجهة محور واشنطن موسكو، أو محمد جلال كشك الذي تكلم عن الصراع الحضاري

باعتباره الحقيقة الأكبر والتي تحرك الصراع العالمي رغم بروز الاستقطاب الدولي في ذلك الوقت بين الكتلتين الرأسمالية الاشتراكية.

تقوم دعوة الكوكبية، أو العالمية، أو سبر العالم إلى حضارة عالمية واحدة، على عدد من الأسس مثل أن العالم قد أصبح قرية إليكترونية صغيرة بحكم تقدم وسائل الاتصال وبالتالي أصبح الحديث عن الخصوصية الحضارية والثقافية مجرد وهم، وأن القيم الحضارية الغربية ينبغي لها أن تسود العالم بعد أن أثبتت أهميتها وجدواها، وأن من يريد أن يرفضها فإنما هو يرفض المعاصرة بل وعليه أن ينسحب من هذا العالم، وأن القيم الحضارية الغربية هي قيم حضارية عالمية.

أما صراع الحضارات، والذي قال به البروفيسور صمويل هانتجتون أستاذ علم الحكومات ومدير مؤسسة جون أولين للدراسات الاستراتيجية بجامعة هارفارد الأمريكية فهو يقوم على عدد من المفاهيم مثل أن القرن القادم هو قرن صراع الحضارات، وأن الحضارة هي الدين، وأنه لا خيار في الهوية الحضارية، أي إن الإنسان لا يملك أن يختار هويته الحضارية بل بها يولد ويموت، وأن الانقسام الأساسي بين الناس سيدور حول محور الثقافة، وأن التناقض الأساسي في السياسة الدولية سيكون بين مختلف الحضارات حيث ستشكل حدود هذه الحضارات ساحات القتال المقبل، وأنه لم يتبق في عالمنا المعاصر سوى ست حضارات هي الغربية، والصينية واليابانية والهندية والسلافية والإسلامية، وأن الحضارة الإسلامية هي المرشحة لتحدي الحضارة الغربية وبالتالي يجب تجنيد أبناء الحضارة الغربية لمواجهة المسلمين.

ومن الملفت للنظر هنا، أن الحديث عن صراع الحضارات تم في مراكز الأبحاث التي تمثل الأساس الاستراتيجي للسياسات الغربية، أي إن الغرب يدرك هذه الحقيقة ويعمل على أخذها في الاعتبار ورسم سياساته على أساسها وبدهي أن صمويل هاتنجتون ليس عميلاً للأصولية الإسلامية وبالتالي فنحن أمام حقيقة بدهية يعمل الغرب من خلالها، فهل تغيب عنا هذه الحقيقة التي طرحها من قبل الكثير من المفكرين الإسلاميين على أساس أنها من البديهيات هل تغيب عنا هذه الحقيقة، ونعيش في وهم الكوكبية التي تفشت في واقعنا الثقافي العربي.

الكوكبية خدعة كبيرة، بل هي مجرد قفاز لإلهائنا عن حقيقة المسألة وبالتالي إخضاعنا في النهاية للحضارة الغربية، وتبريراتها أكثر فسادًا، فإذا كان العالم قد أصبح قرية إليكترونية صغيرة بحكم تقدم وسائط الاتصال، فهذا مدعاة للتأكيد على حضوريتنا الثقافية، فحتى الفرنسيين، وهم جزء من الحضارة الغربية -يقاومون الغزو الثقافي الأمريكي- رغم أنه من نفس قيمهم الحضارية، ولم تحل وسائط الاتصال المتقدمة التي حولت العالم إلى قرية إلكترونية صغيرة عن أن يرفعوا صوتهم احتجاجًا ويدعون إلى المحافظة على الخصوصية الثقافية الفرنسية.

وإذا كان البعض يعتبر الحضارة الغربية حضارة عالمية فإن الحضارة الغربية قد أخضعت العالم قهرًا وسلبًا ونهبًا ولم تخضعه عن طريق الانفتاح الحر، بل إن قيم الحضارة الغربية ذاتها قيم غير عالمية؛ لأنها تقوم أساسًا على العنصرية، سيادة المسيحي الأبيض على باقي العالم، وبدهي أن وجود العنصرية في صميم القيم الحضارية الغربية يجعلها بالضرورة حضارة غير

عالمية؛ لأن القيم الحضارية العالمية ينبغي ألا تفرق بين لون، أو جنس، أو دين وإلا كانت دعوة للخضوع الحضاري وليس حضارة عالمية.

وفي الحقيقة فإن إدراك حقيقة أن الصراع الأساسي في العالم كان ولا يزال حضاريًا يؤكد على ضرورة الاهتمام بالمحافظة على هويتنا الثقافية والحضارية وإلا فمصيرنا مصير الهنود الحمر، خاصة وأن الغرب يدرك أن الحضارة الإسلامية هي أكبر التحديات التي تواجهه نظرًا للصراع التاريخي الطويل والذي لم ينقطع يومًا والممتد في التاريخ والجغرافيا بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية ونحن إذا أمام مجموعة من الخيارات.

فإما الانخداع بفكرة الكوكبية والاستسلام بالتالي للإبادة الحضارية، وإما مواجهة التحدي الغربي عن طريق التأكيد على الخصوصية الحضارية الإسلامية، وأن نحاول إحداث نوع من التعاون بين مختلف الحضارات، أو التأكيد على الخصوصية الحضارية الإسلامية والاستعداد لصراع طويل وقاسي مع الحضارة الغربية.

وفي الحقيقة فإن الحضارة الغربية ذاتها هي التي لا تقبل التعاون الحضاري بل لا تقبل بأقل من الخضوع الكامل لهيمنتها الثقافية وبالتالي النهب الاقتصادي والقهر السياسي والعسكري، وهكذا فليس أمامنا سوى خيار المواجهة.

أما كيف تتم هذه المواجهة فهناك طريقان، طريق الجمود والسلفية وطريق التحدي والاستجابة، فأما طريق الجمود والسلفية فهو طريق مفيد ولا شك ولكن إفادة مرحلية؛ لأن السلفية والجمود ترفض بداهة كل تجديد، وبالتالي ترفض الخضوع والانفتاح على الغرب وهي بذلك أفضل من تقليد

الغرب والاندماج فيه، وأروع ما في الصخرة هو جمودها، ولكن هذا الجمود والسلفية المفيد مرحليًا لا يصلح ولا يقدر على الاستمرار في المواجهة، ولن يكون إلا كنوع من صحوة الموت، أو الحالة الديناصورية التي ستنقرض في النهاية.

أما طريق التحدي والاستجابة، فهو طريق التجديد والإحياء الإسلامي ومواجهة قضايا العصر استنادًا إلى الثوابت الإسلامية "الكتاب والسنة". أي إنه تجديد من الداخل الإسلامي الحي، مثل التجديد الذي يحدث دائمًا في خلايا الكائن الحي من داخله وليس بقطع أجزائه وتثبيت أجزاء خارجية.

أي إن المطلوب تحديًا ومواجهة استنادًا إلى الإسلام واستجابة لمستجدات الواقع وتقديم الاجتهادات المكافئة لها استنادًا أيضًا إلى الثوابت الإسلامية، وهذا الطريق هو القادر على المواجهة والصمود والانتصار في عالم صراع الحضارات.

الإسلام ليس تراثًا فقــط:

لا شك أن الإسلام كان جوهر التراث العربي منذ ظهور الإسلام وحتى الآن، ولكنه بالقطع ليس تراثًا فقط، إنه كيان حيّ ما زال يعمل في عقل ووجدان الأمة، وهو وسيلتها الصحيحة وأيديولوجيتها من أجل التحرر والانعتاق.

والتغريبيون والعلمانيون يرفضون الإسلام أصلاً، وهم لذلك يرفضون التراث ويقفون منه موقفًا سلبيًا، ولولا أن الإسلام كان جوهر التراث العربي، لما كان هذا موقفهم من التراث، إنهم مثلاً يمجدون التراث الفرعوني، أو

القبطي، أو حتى العربي الجاهلي، ونجدهم متحمسين لكل تراث، إلا التراث الإسلامي، وهذا هو المدخل الصحيح لفهم موقف العلمانيين من التراث، المسألة كلها موقف سلبي من الإسلام ولا علاقة لها بموضوع التراث.

ووضع المسألة في إطار أن الصحوة الإسلامية منحازة إلى التراث، والعلمانيون منحازون إلى الحداثة هي مغالطة بالضرورة فالصحوة الإسلامية ليست بالضرورة منحازة إلى كل ما هو في التراث بل هي تقف موقفًا نقديًا من هذا التراث وتعترف بأن فيه إيجابيات وسلبيات؛ لأنه عبارة عن نتاج تطبيقٍ كلي، أو جزئي للإسلام، تطبيقٍ صحيح، أو خاطئ، أو قاصر، هم منحازون بالضرورة إلى الإسلام الذي ما زال حيًا في النفوس ومستمرًا إن شاء الله إلى يوم القيامة ويعتبرونه أيديولوجية الجماهير من أجل التحرر والنهضة، وأن إزاحة الإسلام عن الواقع العربي مثلاً أدى إلى انفصام الشخصية العربية، وكان هذا هو سبب التخلف الحقيقي في الواقع العربي والصحوة الإسلامية أيضًا بالضرورة ليست ضد الحداثة، والحقيقة أن وضع مسألة التراث في مواجهة الحداثة ليست إلا هروبًا علمانيًا من الاعتراف بالحقيقة وهي أنهم يناهضون الإسلام الحي في النفوس وليس التراث.

ومن الناحية العلمية المحضة مثلاً فليس التراث أيًا كان مسئولاً عن حل مشكلات الحاضر، ولكن إصرار العلمانيين على جعل التراث هو سبب مشاكل الحاضر اعتراف ضمني بأنه قوة حية ينبغي الدخول معها في معركة، وبديهي أن التراث كمفهوم لا يمكن أن يكون قوة حية في الواقع وإلا ما كان تراثًا، إن القوة الحية هي الإسلام، وهذا في الحقيقة المقصود بالحملة وجوهر المشكلة بالنسبة إلى العلمانيين.

نعم الصحوة الإسلامية تحترم التراث وتراه عقلانيًا وإيجابيًا ومجالا للإشادة والفخر، والمدرسة العلمانية على العكس تراه لاعقلانيًا وخرافيًا وأسطوريًا، ولو حتى سلمنا مؤقتًا بموقف العلمانيين من التراث واعتبرناه لاعقلانيًا وخرافيًا وأسطوريًا، لما كان ذلك سببًا كما يقول العلمانيون في تخلف الحاضر، فالتراث الأوروبي مثلاً مليء بالسحر والخرافات ورفض العام والتمسك برؤية الكنيسة للفلك والطبيعة وغيرها إلى درجة حرق كل ما يخالف هذه الآراء ومع ذلك وبرغم ذلك لم يكن هذا حائلاً دون استمرار مسيرة النهضة الأوروبية، فلماذا لم يحدث ذلك في الواقع العربي رغم أن التراث الإسلامي في أسوأ حالات الرؤية إليه كان أقل كثيرًا من التراث الأوروبي في اضطهاد خصومه، أو حرق المعارضين، وفي أحسن حالات الرؤية إليه كان تراثًا مرنًا عقلانيًا وداعيًا إلى الحرية والعدالة، لماذا لم تحدث نهضة برغم إزاحة كل ما هو تراثي بل وإسلامي من الحكم والمؤسسات وسيطرة العلمانيين التامة على مواقع التأثير في المجتمعات العربية منذ قرنين من الزمان.

الخطأ إذن موجود في الشكل والمضمون اللذين يطرح بهما العلمانيون المشكلة ويبحثون عن حل لها في هذا الإطار.

انظر مثلاً إلى الدكتور فؤاد زكريا يمارس عشرات الأخطاء في عدة أسطر في كتابه الصحوة الإسلامية في ميزان العقل قائلاً: "التجاهل المزعوم لجذورنا ومنها الجذور الدينية هو في رأي الكثيرين السبب الحقيقي لهزيمة ١٩٦٧ وموقفنا من الماضي هو الذي أدى إلى تلك الكارثة، على حين أن الأداء الأفضل الذي قمنا به في عام ١٩٧٣م إنما يرجع في نظر هؤلاء إلى

أننا ازددنا اقترابًا من هذه الجذور بعد أن تبينت لنا فداحة الأضرار التي نجمت عن انفصالنا عنها".

والدكتور فؤاد زكريا هنا يختلق تفسيرات، أو يصيغها بطريقته، فالذي قاله الإسلاميون أن الإيمان بالله وليس التراث والماضي هو شرط من شروط النصر بالنسبة للمسلمين، والله تعالى ليس ماضيًا ولا تراثًا، وقالوا إن الإسلام الحي في النفوس هو الوحيد القادر على تعبئة الأمة وحشد قواها وجعلها إيجابية وهذه حقيقة اجتماعية يلمسها أي دارس لحركة الجماهير العربية – وأن الهزيمة حدثت في ١٩٦٧ كنتيجة طبيعية للحرب على وجدان الأمة الحي وليس جذورها؛ لأن الحرب على وجدان الأمة يخلق انفصام الشخصية ويدفع المجتمع إلى السلبية وهذه بديهية، وأنه عندما سمح للأمة باستلهام دينها ووجدانها في ١٩٧٣ انتهى الانفصام فزادت الإيجابية وأصبح الإنسان متسقًا مع نفسه، فأظهر تعاونه الطبيعي وأدى أداءً متفوقًا في حرب ١٩٧٣، وأن الله تعالى أيدنا بنصره في هذه الحرب ومدد الله تعالى يأتي دائمًا بشرطين الإيمان والأخذ بالأسباب، وهذه دعوة للعمل وليست دعوة للتواكل؛ لأن اعتبار العمل هنا فريضة والأخذ بالأسباب هنا فريضة، وأنه بعد الأخذ بالأسباب وبذل أقصى الجهد ومع التسليم بقدرة الله تعالى على إرسال المدد يصبح الإنسان قادرًا على تجاوز كل الصحاب، بل نجده استنادًا إلى قدرة الله التي هي أعلى قدرة في الكون يصبح شجاعًا إلى درجة اقتحام الصعاب التي لا تسعفه وسائله المادية على اقتحامها، ولو غاب البعد الإيماني عن حرب ١٩٧٣ لتقاعسنا عنها؛ لأن كل الحسابات العسكرية كانت في غير صالحنا.

العلمانية ليست أكثر من شوشرة:

يعترف الدكتور فؤاد زكريا بأن العلمانية المعاصرة دفاعية قبل كل شيء، وأنها تستهدف مقاومة التيار الإسلامي الجارف ولا تستهدف بناء مشروعها الخاص، قائلاً في كتابه الصحوة الإسلامية في ميزان العقل: "اتجهت الحركة الإسلامية المعاصرة إذن إلى المزيد من الفعل الإيجابي وإلى المزيد من التوسع والشمول وصب كافة جوانب المجتمع في قوالبها الخاصة، أما العلمانية فإنها علمانية سلبية تعرف جيدًا ما تريد، لكنها لا تتوحد حول هدف إيجابي يحدد لها ما تريد، فالعلمانية اليوم تضم القومي واليساري والليبرالي والمثقف غير المُسَيَّس، وبقدر ما يختلف هؤلاء في تعريف مفهوم التقدم، أو الإصلاح، أو النهضة – وفي تحديد نوع المسار الذي يسعون إلى توجيه المجتمع نحوه، فإنهم يتفقون جميعًا على رفض الأهداف العامة التي يدعو إليها التيار الإسلامي".

ثم يحدد الدكتور فؤاد زكريا سمات العلمانية في بلادنا قائلاً: "إنها لا تكون مشروعًا للنهضة، وإنما تشترك في رفض المشروع الذي تقدمه الحركة الإسلامية المعاصرة، وإن الفرق بين التيار الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني الذي يتصدى له ليس تضادًا بين مشروعين وإنما هناك مشروع إسلامي من ناحية ومحاولات دفاعية لنقد هذا المشروع وبيان نقاط الضعف فيه من ناحية أخرى، وهو ليس تضادًا بين أيديولوجيتين؛ لأن هناك من جهة أيديولوجية إسلامية وتختلف تياراتها في بعض التفاصيل، ولكنه الاتجاه العام والاستراتيجية البعيدة المدى متقاربة، وهناك من جهة أخرى مجموعة من

الأيديولوجيات الشديدة التباين التي لا يجمع بينها سوى رفض الحل السياسي الذي يقترحه التيار الإسلامي".

وبالطبع فإن اعتراف الدكتور فؤاد زكريا وهو علماني – جاء في معرض دعوته للتيار العلماني بأن يتحول إلى مشروع للنهضة بدلاً من اكتفائه بدور الناقد لمشروع النهضة الإسلامي، وبديهي أن دعوته هذه لا مستقبل لها؛ لأن العلمانية في نشأتها وممارساتها لا تملك مقومات المشروع ولن تمتلكه يومًا، وعلى أي حال فإن ما قاله الدكتور فؤاد زكريا يؤكد الرأي الذي يقول إن العلمانية ما هي إلا عقبة في طريق النهضة، وإنها مجرد شوشرة على المشروع الحضاري للأمة وهي إسلامية بالضرورة، ولأنها لم تكن ولن تكون مشروعًا للنهضة فإنها تلقت دعمًا مباشرًا دائمًا من السلطات الاستعمارية والسلطات الاستبدادية التي توجست دائمًا من المشروع الحضاري للأمة وهو المشروع الإسلامي.

وهكذا فليس غريبًا على العلمانية ما تشاهده من ممارساتها التي وصلت في عدائها للمشروع الحضاري للأمة، إنها مثلاً دعمت الاستعمار في مواجهة حركة التحرر الوطني التي كانت إسلامية بالضرورة ودعمت الاستبداد وقمع الحريات للقضاء على التيار الإسلامي، بل وجدنا اليساري العلماني يدعم الفساد والطفيلية والاقتصاد التابع وينحاز ضد الفقراء ما دامت السلطات التي تمارس هذا تقمع الاتجاه الإسلامي، ووجدنا، الليبرالي العلماني يرفض منطق صندوق الانتخابات إذا جاءت بالإسلاميين، ووجدنا العلماني القومي ينحاز إلى الطائفية ما دامت الطائفية مبررًا لإزاحة التيار الإسلامي وهكذا..

وبسبب كون العلمانية مجرد شوشرة على المشروع الحضاري للأمة فإنها ظلت دائمًا ضعيفة الانتشار لدى الجماهير ومقطوعة الصلة بالواقع، وبعيدة كل البعد عن المصالح المشروعة للأمة، بل معادية لها في أغلب الأحيان ولهذا السبب نفسه وجدنا الجماهير تنخرط في الحركات الإسلامية وتتعاطف معها؛ لأن تلك الحركات ليست إلا تعبيرًا وطليعة للمشروع الحضاري لتلك الجماهير.

العلمانيون.. سواء:

يعترف د. رفعت السعيد وينسى نفسه - أن كلاً من ولي الدين يكن وشبلي شميل وهما من أوائل العلمانيين العرب كانا مواليين للاحتلال البريطاني، يقول د. رفعت السعيد في كتابه ثلاثة لبنانيين في القاهرة "إنه موقف غريب يستحق التأمل أن معظم المفكرين أمثال شبلي شميل وعدلي يكن موالين للاحتلال البريطاني، فولي الدين يكن يصدر صفحات كتابه المعلوم والمجهول الذي صدر من مطبعة الشعب سنة ١٩٠٩ بصورة للمعتمد البريطاني اللورد كرومر واصفًا إياه بمصلح مصر.

لاحظ هنا أن اللورد كرومر ممثل سلطة الاحتلال البريطاني، وهو نفسه المسئول عن مذبحة دنشواي المشهورة.

وأن شبلي شميل هو القائل: "إن مصر تحت سيطرة الإنجليز انتظم ريها وأثرى فلاحاها واتسعت زراعتها وانتظمت ماليتها وبلغت الحرية فيها مبلغًا عظيمًا" ويصل الأمر بشبلي شميل أن يؤيد الإنجليز في محاولة مد امتياز قناة السويس وهو الأمر الذي عارضه الشعب كله ووصل إلى حد اغتيال رئيس الوزراء لمنعه من إتمام هذه الصفقة الخيانية.

وهؤلاء عند رفعت السعيد وغيره هم رواد الاشتراكية والحرية والتقدم والنهضة والعلم... إلخ.. وهم الذين دعوا إلى نبذ الدين والتراث ودعوا إلى الإلحاد والمذاهب الغربية على اختلافها، أي إنهم دعاة العلمانية الأوائل، وهكذا كانت نشأة العلمانية في أحضان الاحتلال أمر له دلالته؛ لأن الاحتلال في حد ذاته اعتداء على الحرية والنهضة والتقدم والعدالة، فما بالك بمن يصفه بالإصلاح، ويصف عهده بالحرية، ثم يزعم بعد ذلك أنه صاحب مشروع للنهضة! أي نهضة هذه! المسألة كلها شوشرة على الكفاح الوطني وإحداث انفصام في الشخصية الوطنية وقتل لروح النهضة والمقاومة وخدمة لأهداف الاستعمار.

ولكن هل كل العلمانيين سواء. من يمين ويسار واشتراكي وتقدمي وليبرالي.. إلخ نعم هم سواء؛ لأنهم أصحاب مشروع واحد هو مشروع الشوشرة على الكفاح الوطني ومنع الاتجاه إلى النهضة بأسبابها الحقيقية والعمل من خلال خطة الاستعمار ولصالحه.

رفعت السعيد نفسه اعترف في تأريخه للحركة الشيوعية المصرية بأنها نشأت على يد اليهود، وأكمل المؤرخ الأمين المستشار طارق البشري الجملة فقال: على يد اليهود ولصالح مشروع قيام إسرائيل!

ولأنهم سواء فإن محمود أمين العالم يبدي إعجابه بزكي نجيب محمود؛ لأنه يتصدى للقوى السلفية ويدعو فؤاد زكريا إلى جبهة معادية للصحوة الإسلامية.

ولأنهم سواء فموقفهم واحد، الليبرالي لطفي السيد أحد أعمدة حزب الأمة الموالي للاحتلال وأحد كتاب صحيفة "الجريدة" المناهضة للكفاح الوطني

والمشيدة دائمًا بالاحتلال وقاسم أمين – داعية تحرير المرأة، هو أيضًا من نفس الحزب حزب الأمة، ووجد التشجيع من نفس الصحيفة "صحيفة الجريدة".

والاشتراكي شبلي شميل يتغزل في الاحتلال واللورد كرومر ويتناسى مذبحة دنشواي، بل ويتناسى اشتراكيته حيث يصف الفلاح المصري بالسعادة في ظل الاحتلال رغم النظام الإقطاعي!

والحركة الشيوعية المصرية يهودية النشأة إسرائيلية الأهداف.

ونوال السعداوي وجمعية تضامن المرأة تمولها مؤسسة فورد كونديشن وهو ما كشفته زميلاتها في الجمعية ونشرته الصحف في أكثر من مرة.

وغالي شكري – وجماعة مجلة حوار بأكملها – تلك المجلة اليسارية التي تمولها المخابرات الأمريكية – كما يقول الأستاذ محمد جلال كشك.

واليمين واليسار، الاشتراكية والشيوعيين، والليبراليين ودعاة تحرير المرأة كلهم في خندق واحد لمواجهة ما يسمونه بالخطر الأصولي، أو السلفية، ويدعون لمواجهة هذا الخطر بالتعاون مع إسرائيل وأمريكا والشيطان.

لماذا تأخرنا – وما السبيل إلى النهضة:

سننسى، أو نتناسى أن القرآن يدعو إلى العلم، بل يعتبره فريضة إسلامية، وأن العلم تراث إنساني وليس اختراعًا غربيًا، وأنه لم يحدث أبدًا أن اضطهد أحد المسلمين في أي حقبة زمنية من مسيرة الحضارة الإسلامية لرأي علمي كما حدث في الصراع بين العلم والكنيسة في الغرب.

سننسى، أو نتناسى أن الدعوة إلى العلم هي بالتحديد دعوة أصحاب المشروع الإسلامي للنهضة، فمحمد كرد علي وشكيب أرسلان والأفغاني

وغيرهم دعوا إلى العلم واعتبروه طريق المسلمين إلى النهضة، ويرصد د. برهان غليون هذه الحقيقة قائلاً: "لقد أصبح البرهان على عدم التعارض بين الإسلام كتراث ودين وبين التقدم كقانون للحضارة ونموذج غربي هو في الواقع محور عمل رجال النهضة من الإسلاميين، فمنهم من سعى إلى أن يبين كيف كان الإسلام يحث على التضحية والعمل والجهاد، ومنهم من بين كيف كان الإسلام يحث على العلم والأخذ بالعقل ونبذ التقليد والأعراف السيئة والخرافة، ومنهم من بين تعلقه بالحرية، بل بالسلطة المدنية، ومنهم من أبرز تشجعيه للصنائع... إلخ...".

سننسى كل هذا ونقول للعلمانيين إن المعاهد والجامعات العربية لا تستمد مفاهيمها ولا طرق تعليمها لا من القرآن ولا من اللغة ولا من التراث، بل كلها تأخذ النموذج العلمي والتعليمي الغربي ومع ذلك لم يحدث نهضة ولا أخذنا بأسباب العلم.

ونقول لهم إن الدارسين العرب – الذين تتشكل بالطبع ثقافتهم من الإسلام والثقافة الإسلامية، هم أنفسهم الذين تفوقوا في العلوم في جامعات الغرب، بل وأصبحوا العمود الفقري للنهضة العلمية الغربية المعاصرة، فلماذا تفوقوا وأسهموا رغم ثقافتهم الإسلامية.

المسألة إذن لا علاقة لها بالذات ولا بالثقافة العربية بل السبب في تخلفنا هو أنكم تحكموننا، وأنكم بأسلوبكم الاستبدادي والانفصامي مزقتم الذات العربية وأفقدتم المجتمع القدرة على تجديد نفسه من الداخل وشوهتم الهوية فلم يعد هناك الوعاء الصحيح والذات السوية القادرة على الانتفاع وتطوير المجتمع من خلال اكتساب العلوم العصرية.

إنه لا نهضة ولا علم ولا تقدم بدون إطار مجتمعي له فاعلياته الثقافية والحضارية أي له شخصيته، وإذا انفصمت هذه الشخصية، ضاعت كل المحاولات للتقدم أي إن الشخصية الثقافية لنا هنا ليست متناقضة مع العلم، أو التقدم، أو النهضة بل هي شرط لها، وهل هناك بناء بغير قواعد، أو شجرة بغير جذور ودائمًا العلم والتقنية ليست بضاعة معروضة في فاترينة نذهب لنشرتيها، بل هي تفاعل الذات وإيجابيتها ومحاولتها للحصول على ما يجددها ويطورها ويزيدها غنى، لا من يدمرها ويشوهها ويمسخها.

فلما سقطت الماركسية سقطت معها العلمانية العربية برمتها:

الولوج إلى الحداثة والتقدم والنهضة يمر عبر القضاء على الدين والتراث والهوية، فزكي نجيب محمود يقول: "هذا التراث كله بالنسبة لعصرنا قد فقد مكانته"، وطه حسين يقول: "ما يربط مصر بالشرق سطحي وعابر وعلينا أن نصبح جزءًا من أوروبا"، وسلامة موسى يطالب بحرق الأديان والثقافات والتقاليد، وشيلي شميل يقول: "إن تطور العلوم غير ممكن مع بقاء الدين" ونديم البيطار يقول: "إن التخلص من التقاليد هو شرط التخلص من الاحتلال".

ووضع المسألة بهذه الطريقة وضع العلمانية في مواجهة المجتمع، وفي عداء للجماهير التي لا ترغب بالطبع في التخلي عن دينها ولا ثقافتها فكان لا بد أن يتم قهر هذه الجماهير على ترك هذا الدين وتلك الثقافة عن طريق عنف تقوده أقلية طليعية ضد أكثرية متخلفة كما يقول أدونيس.

وبالطبع فإن المسألة بهذه الصورة جعلت العلمانية شيئًا سوقيًا ومبتذلاً ولا إنسانيًا، فبحثت لها عن أيديولوجية تغطي طابعها السوقي والمبتذل

واللاإنساني، فكانت الماركسية هي هذا الغطاء الأيديولوجي، وهكذا لم تكن المسألة اقتناعًا بجدوى وصلاحية الماركسية في ذاتها ولا في جدواها وصلاحيتها للمجتمع العربي بقدر ما كانت غطاءً تخفي به العلمانية العربية سوءاتها، ويعبر الأستاذ برهان غليون عن هذه الحقيقة قائلاً في كتابه اغتيال الوعي: "ولا شك أن الماركسية قد أنقذت أيديولوجية الحداثة من طابعها السوقي الفج المعادي بشكل فج للمجتمع وللجماعة من خلال عدائه للتقاليد التي أصبحت رمزًا لها ووضعها في سياق أيديولوجية عالمية وإنسانية" ويضيف الدكتور برهان غليون: "كان الدافع إلى تبني الماركسية في النخب العربية هو تبرير الثورة على التقاليد عمومًا والدين خصوصًا وكذا تبرير العنف في مواجهة الجماهير".

إذن الماركسية لم تكن في الواقع العربي إلا قماطًا للعلمانية ومحاولة لتبرير العداء للجماهير وقمعها عن طريق التلويح بنظرية إنسانية، أو عالمية، أو تقدمية.. وهكذا.. أي مجرد محاولة للخروج من مأزق ولتبرير السوقية والإرهاب ضد المجتمع.

وهكذا فإن سقوط الماركسية في بداية التسعينيات من القرن العشرين، وضع العلمانية العربية في مأزق جديد، بل قل وضع لها الكفن ودشن موتها؛ لأن سقوط الماركسية بما أنها إفراز للثقافة للبنية الحضارية الغربية يعني ضمنًا سقوط كل الإفرازات الحضارية الغربية، أي يعني ضمنا سقوط كل المذاهب التي تبنتها، أو دعت إليها العلمانية، بل هو أيضًا سحب لورقة التوت وتمزيق للقماط الذي توارت العلمانية العربية خلفه كثيرًا، وهكذا لم يكن غريبًا بعد سقوط الماركسية أن نجد العلمانيين العرب بما فيهم الماركسيين أصبحوا

دعاة للخضوع لأمريكا وللغرب وللرأسمالية ومبشرين بقيم حرية السوق والاقتصاد الحر والنظام العالمي الجديد، والانخراط في أسوأ أنواع الخيانة ملتقين عن عمد مع الصهيونية والصليبية ومعتبرين مهمتهم الأولى والأخيرة هي القضاء على الصحوة الإسلامية التي يطلقون عليها اسم الأصولية الإسلامية.

الأصل الإسلامي والأصل الوضعي لحقوق الإنسان:

يعترف العلمانيون – وعلى رأسهم د. فؤاد زكريا. بأن هناك أصلاً قويًا لحقوق الإنسان في النصوص الإسلامية، يقول فؤاد زكريا في كتابه: "الصحوة الإسلامية في ميزان العقل": "إن للعقائد الدينية دور رئيسي في تأكيد القيمة المطلقة للإنسان، الذي ينبغي ألا يتخذ وسيلة، أو أداة لغيره، ومن المؤكد أن الدفعة المعنوية التي بعثتها تلك العقائد كانت من أهم العوامل الحافزة لتلك الحركة التي تعاقبت عبر عصور ممتدة من أجل استخلاص حقوق الإنسان وجعلها حقيقة واقعة، ويضيف فؤاد زكريا: "ولو بحثنا في السمات التي تميز الإسلام باعتباره دينًا توحيديًا في نظرته إلى الإنسان التي بنى عليها فهمه لحقوقه، لوجدنا أن الإسلام يجعل للإنسان طبيعة مكرمة مستمدة من كونه خليفة لله في الأرض، وهذا التكريم مطلق لا يتقيد بجنس، أو مكانة، أو اجتماعية إنما هو تكريم للإنسان بما هو كذلك، فالإنسان الذي تحددت طبيعته على أنه خليفة لله في الأرض لا يصح أن يضطهد، أو يظلم، أو تسلب حريته، أو يفرق بينه وبين أخيه على أساس العرق، أو اللون.. إلخ".

وبالطبع فإن الأصل الإسلامي لحقوق الإنسان أوسع بكثير من هذا الذي قدمه د. فؤاد زكريا، ولكننا نكتفي به هنا ما المشكلة إذن يا دكتور فؤاد

المشكلة هي: "أنه من السهل كما يرى الدكتور فؤاد ما دام الأصل في حقوق الإنسان مصدرًا أزليًا وما دام العقاب على انتهاكها هي نفس الجزاءات التي تضمن الخير والشر في العقيدة الدينية، وهو الجزاء الأخروي فقط فإنه إذا لم يكن إيمان الحاكم صادقًا فلن يردعه شيء عن انتهاك هذه الحقوق، ولن يستطيع مواطنوه المضطهدون أن يهبوا ضده بأي شيء سوى الجزاء الأخروي".

ولو لم يكن الدكتور فؤاد زكريا أستاذًا بالجامعة لقلنا: لا يعرف، ولو لم يكن مسلمًا لقلنا: إنه يتحدث عن المسيحية مثلاً؛ لأن من المعروف لدى كل إنسان يعرف قدرًا يسيرًا من الإسلام أن للخير والشر جزاءه الدنيوي في الإسلام وجزاءه الأخروي أيضًا، ومن العجيب أن العلمانيين ينتقدون الإسلام من هذه الزاوية أي زاوية ترتيب عقاب وحدود وتعازير في الدنيا على مرتكبي الآثام والجرائم، ويقولون إن هذا إدخال للدين في ملكوت الدنيا والمفروض أنه أي الدين يختص بالآخرة فقط.

وأعتقد أن الدكتور فؤاد يعرف – كما يعرف تلاميذ الابتدائي أن عقاب ابن عمرو بن العاص عندما اعتدى على حقوق أحد المصريين كان عقابًا دنيويًا وهو الضرب بالسوط وبنفس الطريقة التي ضرب بها المصري، وعلى يد الشخص المضروب ذاته، ولم يقل أحد ساعتها كما لم يتطرق ذهن أحد إلى ترك عقاب ابن عمرو بن العاص حاكم مصر إلى الآخرة لينال جزاؤه فيها، إذن فهذا الإشكال في غير محله، فهناك بالطبع جزاء دنيوي، وهناك أيضًا جزاء أخروي وبدهي أن وجود الجزاءين معًا يجعل للمسألة ضمانات أقوى من تلك الموجودة في الأصل الوضعي الذي يعتمد على الجزاء الدنيوي وحده.

ونعود إلى الدكتور فؤاد زكريا الذي يحذرنا بأنه إن لم يكن إيمان الحاكم صادقًا فلن يردعه شيء عن انتهاك هذه الحقوق، ونقول له تردعه الجزاءات الدنيوية، ويردعه الوعي العام ويردعه هؤلاء القوم الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وتردعه قدرة الأمة على خلعه، وتردعه المؤسسات المدنية في المجتمع الإسلامي، ويردعه علماء الدين، ويمكن أيضًا أن يتجاوز هذا كله، ولكن هذا التجاوز يصح ويحدث أيضًا بشكل أوسع إذا كان الأصل النظري لحقوق الإنسان وضعيًا، فمسألة التجاوز هذه تصح في وجود حاكم يخرج على الشريعة وفي وجود حاكم يخرج على القانون الوضعي، ولكن الوضع الاجتماعي للأمة في حالة الاحتكام إلى الشريعة وضع أكثر تماسكًا من ذلك الوضع في حالة القانون الوضعي أي القدرة على ردع الحاكم المتجاوز في المجتمع الإسلامي أكبر بكثير منها في حالة الأصل الوضعي لحقوق الإنسان.

إن الدكتور فؤاد زكريا يعرف بالضرورة أن الأصل الوضعي لحقوق الإنسان لم يحل دون قيام ديكتاتوريات عسكرية في أماكن عدة من العالم لا تستند إلى الشريعة الإسلامية ولا تعرفها.

بل قل إن الأصل الوضعي لحقوق الإنسان كان مزرعة لظهور النازية والفاشية والصهيونية ومن قلب الحضارة الأوروبية ذات الأصل الوضعي لحقوق الإنسان، والأصل الوضعي لحقوق الإنسان لمن يمنع إنجلترا من استعمار ونهب العالم ولم يمنع فرنسا من استعمار ونهب وذبح الشعوب الأخرى، بل وتعذيب المعارضين لسلطتها الاستعمارية كما حدث في الجزائر مثلاً، فضلاً عن الإبادة والمذابح التي حدثت على يد إنجلترا وفرنسا وأمريكا..

وكل هؤلاء المستندين إلى الأصل الوضعي لحقوق الإنسان، وفي أمريكا ذاتها ما زالت حتى اليوم حقوق الإنسان الأسود مهدرة.

إذن فإهدار حقوق الإنسان حدثت في وجود الأصل الوضعي لتلك الحقوق وما زالت تحدث، بصورة واسعة على مستوى ظهور فلسفات ديكتاتورية كالنازية والفاشية والصهيونية وعلى مستوى انتهاك حقوق غير البيض، وعلى مستوى إبادة شعوب بأكملها كالهنود الحمر، أو تنظيم المذابح لشعوب أخرى كما حدث في المستعمرات، أو التطهير العرقي كما يحدث في البوسنة والهرسك، أو انتهاك كل حقوق الشعب الفلسطيني.

ونعود فنلفت نظر الدكتور فؤاد زكريا وأحزابه أن الأصل الإسلامي لحقوق الإنسان لا يتعارض مع قيام الأمة باستنباط قوانين وضمانات وظروف تفصيلية لزيادة ضمان هذه الحقوق، ولعل المجلس الإسلامي العالمي وضع إعلانًا تفصيليًا لحقوق الإنسان يمكن للدكتور وأحزابه قراءته للتأكد من أننا لا نرفض بل نطالب بكل الضمانات واللوائح والوسائل والظروف التي تمنع انتهاك حقوق الإنسان، ونستند في ذلك إلى الأصل الشرعي، وإلى الضمانات الدنيوية أيضًا؛ لأن تلك الضمانات الدنيوية موجودة أصلاً في الشريعة، والشريعة لم تمنع من الأخذ بأي ضمانات أخرى؛ لأنها شريعة مرنة ومتسعة وتدعو إلى الاجتهاد.

والدكتور فؤاد وغيره في هذه القضية وغيرها دائمًا يواجهنا بأن النص الديني يحتمل دائمًا اتساع التأويل، أو التلاعب به، أو إخراج الشيء ونقيضه.. وهكذا، وينسى الدكتور أن هذا الأمر موجود في كل النصوص دينية ووضعية، والنص الماركسي مثلاً تعرض لتفسيرات شتى متعارضة، وكذا أي

نص في أي مذهب، أو فلسفة، أو علم، وإلا ما ظهرت المدارس العلمية والمذهبية، وإلا ما اتهم هذا الماركسي أخاه الماركسي بتحريف النظرية، أو تشويه التطبيق، أو استخدام النص الماركسي لمصلحته.. وهكذا.. إذا كان هذا عيبًا، أو ميزة فهو عيب، أو ميزة بالنسبة للنص الديني وللنص غير الديني على حد سواء، ولعل الضوابط الموجودة في الفقه الإسلامي تجعل التلاعب بالنص الإسلامي بالذات في أضيق الحدود، وتجعل كل من يحاول استخدام هذا النص لمصلحته بطريقة بهلوانية كما يحدث أحيانًا معرضًا للسخرية والاستهجان، ولا يلقي أحد له بالاً، ولا يعتد بكلامه، ولو قارنا بين النص الإسلامي والنصوص الأخرى دينية ووضعية لوجدنا عبقرية في المرونة والضوابط تستحق التحية لهذا النص وهؤلاء الفقهاء، وأعود فأقول إنه إذا كان هناك من سخر علمه الديني لصالح حاكم، أو طبقة فهناك من سخر علمه الطبقي، أو الماركسي، أو نضاله السياسي التاريخي لصالح الحكومات المستبدة ملكية وجمهورية، ومن أيد منهم إسرائيل وأمريكا، ومن استخدم لضرب العمال والفقراء، أو تبرير الفساد والطفيلية.. إلخ.. وأعتقد أن الدكتور فؤاد زكريا يعرف منهم من الأسماء والمنظمات أكثر مما أعرف.

وهل من العلمية والموضوعية أن أستخدم ظاهرة عامة تحدث في كل المذاهب والأفكار والنصوص وأستخدمها في الهجوم على فكرة واحدة، أو أجعلها مبررًا لرفض هذه الفكرة؟!

والدكتور فؤاد زكريا وغيره في هذه القضية وغيرها لا يمل من تكرار أن التطبيق الصحيح للإسلام كان في عهد مقيد هو عهد الرسالة والخلفاء الراشدين، وأن التاريخ الإسلامي في معظم فتراته ممتلئ بتجاوزات الحكام

وإهدار هذا الحق، أو ذاك، أو ممارسة هذه الجريمة، أو تلك ويخلص من ذلك أنه ما دام الأمر كذلك فلنهدر هذه النصوص ونتخلى عن الدعوة إلى تطبيق الإسلام.

حسنًا يا دكتور، فماذا نطبق؟؟ يجيب الدكتور نطبق نصوصًا وضعية، وإذا كان التاريخ الإسلامي فيه فترة صغيرة مثالية باعتراف الدكتور فإن تاريخ المذاهب الوضعية القديمة والحديثة ليس فيه هذه الفترة، وأعتقد أنه معنا في التاريخ الوحشي لأوروبا، ولكن ماذا عن الحاضر، ماذا عن المائة سنة الأخيرة، ألم ترتكب فيها حكومات النصوص الوضعية جرائم بالجملة، جرائم الاستعمار والنهب والقمع والعنصرية وإبادة أجناس وتعذيب في سجون أوروبا ومستعمراتها برغم أنف القوانين الوضعية، وإعلان الثورة الفرنسية والإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان والماضيت كارتا وإعلان الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، وهو نفس العام الذي أعطت هذه الأمم المتحدة للعالم إعلانًا لحقوق الإنسان ووافقت على انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني وتجريده من أرضه ووطنه وتاريخه وإنسانيته، ماذا عن جرائم أمريكا في النصف الأخير من القرن العشرين في فيتنام وكمبوديا ولاوس والعراق والكويت والسلفادور... إلخ... ماذا عن التطهير العرقي في البوسنة؟ ماذا عن الجريمة المستمرة في فلسطين، ماذا عن الحقوق المهدرة للسود في أمريكا؟ وماذا عن نظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا، وهي وغيرها جرائم ما زالت تمارس حتى اليوم، وهي جرائم بحق شعوب وأمم وجماعات بشرية وليست جرائم ضد أفراد فقط، ونحن طبعًا ضد الجريمة سواء كانت ضد فرد، أو جماعة، ماذا عن التطبيقات المأساوية للماركسية، والتي أدت إلى إفلاسها في الاتحاد

السوفييتي وأوروبا الشرقية وغيرها، ألا يعني هذا أنه ما دامت كل هذه الجرائم تحدث فإن الدعوة المزعومة لترك الإسلام بدعوى وجود تجاوزات في التاريخ الإسلامي لا بد أن تكون ذاتها هي الدعوة إلى ترك كل الأفكار والمذاهب التي عرفها العالم، وماذا يبقى هل هي دعوة للانتحار مثلاً؟ أو اليأس.

والمقارنة الصحيحة تقول إن المسار العام للتاريخ الإسلامي كان إيجابيًا مع وجود تجاوزات، وإن المسار العام للمذاهب الوضعية كان سلبيًا، وبالطبع المعول عليه هنا هو المسار العام وليس التقاط الشوارد والبحث في القمامة، ثم استخلاص النتائج، وحتى إذا سلمنا جدًا بأن التاريخ الإسلامي في مساره العام كان سلبيًا، وأن المذاهب الوضعية في مسارها العام كانت سلبية، ألا يكون للإسلام ميزة باعتراف أكبر ناقديه ومنهم فؤاد زكريا بأن هناك فترة قصيرة صالحة، وهذه الفترة القصيرة الصالحة لم تتكرر في أي تطبيق مذهبي آخر، ألا يكفي هذا لترجيح كفة الإسلام، أو على الأقل تفهم منطق الدعاة إلى تطبيقه، فعلى الأقل دعوتهم فيها شيء من القدرة على التطبيق الصالح الأمر الذي يفتقده الآخرون تمامًا.

وعلى أي حال لم يعد هناك من يستطيع الدفاع عن قابلية الماركسية، أو النازية، أو الفاشية للتطبيق الصالح دون تجاوز وبيروقراطية وفساد، ولا أظن هناك عاقلا يمكن أن يدافع عن الصهيونية، إذن فلا يبقى إلا أن نبحث عن اعتراف علماني من الدكتور فؤاد زكريا نفسه بفساد الديمقراطية الغربية ذاتها حتى لا يكون هناك نظام وضعي أثبت صلاحيته للتطبيق في الواقع، يقول الدكتور فؤاد زكريا في هذا الصدد: "إن هذا النظام مبني أساسًا على قيم فردية

وعلى الرغم من المظهر البراق الذي يتخذه هذا النظام حين يؤكد أنه المدافع عن الحرية الفردية، وحقوق التعبير والكلام إلى آخر هذه الحريات الليبرالية المعروفة التي يتخذها المدافعون عن هذا النظام محورًا لدعايتهم على الرغم من هذا كله فإن الحرية التي يدافع عنها هذا النظام هي في واقع الأمر حرية استغلال القوي للضعيف، وكل ما عدا ذلك من حريات تظل ذات طابع شكلي"..

جدول الداخل والخارج في قضايا التخلف والنهضة:

لا شك أن للتخلف والهزيمة الحضارية التي نعاني منها أسبابها الداخلية، وعلى طريقة الأستاذ مالك بن نبي فإن هناك في البنيان العربي ما يمكن أن نطلق عليه "القابلية للتخلف" ولا شك أيضًا أن هناك العوامل الخارجية التي نفذت من الثغرات الموجودة في البنيان الاجتماعي العربي، فوسعت قاعدة التخلف وبنت لها حصونًا من عوامل التخلف واستمراره وإغفال أحد العوامل الداخلية، أو الخارجية طريق أكيد إلى تكريس هذا التخلف.

وفي البداية فإن الطريق إلى النهضة يستلزم دراسة كيف تقوم النهضات وكيف تنتزع الأمم والحضارات انتصاراتها ولكن هذا نفسه يصبح عملاً في الفراغ ما لم يتم تحديد معرفي دقيق بالجماعة التي تريد أن تقوم بإنجاز هذه النهضة أي لا بد أن أعرف من أنا لكي أنهض ولا بد بالطبع أن أكون ذاتًا وإرادة، وأن أعترف بموروثي الثقافي سلبيًا كان أم إيجابيًا وأنه شيء فاعل في الذات الثقافية يمكن تطويره وإنهاضه، وتجاوز أو إغفال معرفة الذات وكذا تجاوز أو إغفال التحديات الخارجية هو خطأ علمي لا شك فيه، ويمكن أيضًا في هذا الإطار تحقيق الإصلاح الداخلي عن طريق الجهاد ضد التحدي

الخارجي ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾، وكذلك فإن التخلص من عيوب الذات طريق أيضًا إلى الانتصار على التحدي الخارجي.

والأفغاني مثلاً ناهض السلبيات في الجسم الثقافي العربي والإسلامي وناهض الاستعمار والاستبداد في نفس الوقت، وإذا كانت النظرة التقويمية لتيار الإصلاح الإسلامي تقول بأنه اهتم أكثر بمناهضة الاستعمار وأغفل عيوب الذات فذلك غير صحيح ولكن هذا الانطباع جاء من إغفال التيار الآخر العلماني لبعد التحديات الخارجية فلم يكن له تأثير يذكر في قضايا مناهضة الاستعمار، أو الصهيونية مثلاً، فالقضايا التي طرحها أحمد خان وأنطون فرح ولطفي السيد وشبلي شميل وسلامة موسى وطه حسين وقاسم أمين وغيرهم تغفل قضية التحرر والحرية وأحيانًا تتورط في الدفاع عن السلطة الاستعمارية، أو تتحول إلى بوق لها.

ولعل هذا الأمر ذاته قد أدركته الأجيال التالية من النخب العلمانية فأرادت أن يكون لها إسهامها المباشر وغير المباشر في النضال ضد الاستعمار خاصة مع تصاعد الاستفزاز الاستعماري والصهيوني ضد بلادنا، الأمر الذي لا يمكن السكوت عليه بسهولة، ولكن بالطبع جاء هذا الإسهام جزئيًا وقصير النفس، وإذا كان التيار الإسلامي يرى في الاستعمار والصهيونية ظاهرة حضارية وبالتالي فلا بد من حسمها بالصراع والنضال والجهاد وأنه لا يمكن الوصول معها إلى حل وسط، فإن التيار العلماني وخاصة الفلسطيني الذي اضطر إلى الإسهام في المواجهة وضع المسألة على قاعدة الصراع الاشتراكي الرأسمالي، أو على قاعدة الصراع السياسي والمصلحي وبالتالي أفقد المسألة بعدها الحضاري فجاء موقف هذا التيار

جزئيًا وبالتالي تخبط في المآزق المتوالية، وجاء أيضًا قصير النفس فوقع في النهاية في فخ الحلول الوسط والمساومة ولم يقدر على مواصلة حمل السلاح بل ألقاه مع أول متغير كبير في المعادلات الدولية.

وعلينا أن نرصد ملاحظة هامة في هذا الصدد، وهي أنه في الفترة القصيرة التي دخل فيها التيار العلماني وخاصة الفلسطيني معترك النضال ضد الصهيونية والاستعمار؛ لأنها طرحت نفسها طرحًا لم يستطع تجاوزه، أنه استخدم في التعبئة الجماهيرية الكثير من المقولات التقليدية للتيار الإسلامي، أي إنه اضطر إلى أن يحشد الجماهير من خلال وجدانها الحضاري وشخصيتها وهويتها واتخذ موقفًا قريبًا من التيار الإسلامي في القضايا التي كان يعتبر نفسه فيها مختلفًا وفي القضايا التي اخترعها هو نفسه لتبرير رفضه للثقافة العربية والإسلامية إنه استخدم لغة تأكيد الذات والهوية ورفض التغريب... إلخ..

وفي كل الأحوال فإن تلك المحاولة جاءت لتضع التيار العلماني في مأزق التخلي عن قناعاته الثقافية من أجل قضايا النضال الوطني، أو التخلي عن قضايا الوطن من أجل قناعاته الثقافية، وأسفرت في النهاية عن تأكيد صحة المقولات والرؤى التي طرحها التيار الإسلامي منذ اللحظة الأولى الأمر الذي جعل الكثير من الشرفاء في التيار العلماني يسقطون خياراتهم الأيديولوجية باتجاه تبني الإسلام من جديد كدين وأيديولوجية ثورية أيضًا.

مأزق تاريخي أم مشروع لقيط:

يعبر الدكتور برهان غليون في كتابه "اغتيال العقل" عن فشل مشروع النهضة العلماني ووصوله بالواقع العربي إلى حالة مزرية من الاستبداد

والتخلف والتبعية، يعبر عن هذا بقوله إنه انحباس، أو مأزق تاريخي، ويعترف الدكتور غليون بأن هذه الأزمة، أو الانحباس، أو المأزق التاريخي لا يزال مستمرًا لغياب المشروع الاجتماعي والثقافي والسياسي لحركة النهضة، والصحيح أن هذا المأزق، أو الانحباس كان بسبب هذا المشروع أساسًا؛ لأنه مشروع افتقد منذ اللحظة الأولى الجذور القادرة على النمو في التربة والاخضرار والإثمار فيها.

الموقف من مشروع النهضة العلماني الذي ساد الواقع العربي في القرنين الأخيرين والذي استند أساسًا على الصدام مع التراث وتجاوز الهوية وأغفل مفهوم الصراع الحضاري مع الغرب وجعله مجرد صراع جزئي سياسي، أو اقتصادي، الموقف من هذا المشروع بالتحديد هو الذي يجعل المنحاز إلى هذا المشروع يرى هذا الأمر، أو ذاك محاولة للنهضة ويجعل الرافض لهذا المشروع يرى نفس تلك الأمور عمليات إجهاض للنهضة.

ففي حين يرى الدكتور غليون أن محاولة محمد علي للتصنيع وبناء الدولة كانت محاولة للنهضة، ثم يحلل أسباب سقوط هذه المحاولة ويجعلها في كونها حركة عسكرية بيروقراطية وقومية عاجزة عن تعبئة الطاقات العربية الفاعلة في تلك الحقبة، أو أنها سقطت تحت ضربات التدخل الأجنبي الغربي، أو أنها حرمت نفسها من منابع فكرية شكلت لأوروبا الناهضة مرتكزات قوتها الأساسية، وهي المنابع الفكرية والسياسية التي لا يمكن لنهضة أن تتحقق بمعزل عنها ويعود الدكتور غليون فيقول إن حركة اليقظة التي أعقبت إجهاض تجربة محمد علي قامت بسد الفجوات الفكرية في مشروع محمد علي وأسهمت في عملية إصلاح فكري وأيديولوجي وأدبي، وقدمت مساهمات

تتعلق بتجديد أسس العقائد الدينية، أو تجديد الآداب واللغة العربية. ويصل الدكتور غليون إلى أن هذه اليقظة العربية انتهت بتحقيق نظام إقليمي عربي عبر عنه تأسيس الجامعة العربية في القاهرة عام ١٩٤٥ ونشوء الدول العربية والهوية العربية، ثم يعود الدكتور غليون متابعًا ما يراه محاولات النهضة في حركة ١٩٥٢ في مصر من خلال البعد القومي والاشتراكي ويرجع الدكتور غليون فشل هذه المحاولة إلى تمحورها حول شخص الزعيم، وعدم قبولها إلا ما يدعم مركز هذا الزعيم السياسي، وبنائها نظامها الفكري على الدعاية الأيديولوجية الضيقة ونظامها الاقتصادي على تنمية براجماتية فاقدة للهدف البعيد وللاتساق الذاتي، وبدلاً من أن يعترف الدكتور غليون بالفساد في بنية مشروع النهضة العلماني، وأنه كان السبب في ضياع النهضة وإجهاضها وليس مجرد محاولة فشلت لأسباب تكتيكية، فإن الدكتور غليون راح ينتقد هذه المحاولات في إطار التماس العذر للمشروع وقصر فساده على الجانب التكتيكي منه وليس الاستراتيجي، وكان من المتوقع أن تتناقض أسباب الفشل التي اقترحها الدكتور غليون مع بعضها، أو أن تكون أسباب هي بذاتها دليل على فساد المشروع برمته، فإذا كانت محاولة محمد علي وعبد الناصر قد فشلت لاعتمادها على شخص وممارستها الاستبداد فهذا بذاته دليل على فساد المشروع برمته، فإذا كانت محاولة محمد علي وعبد الناصر قد فشلت لاعتمادها على شخص وممارستها الاستبداد فهذا بذاته دليل على أنها ليست مشروعات للنهضة، فمشروع النهضة لا يمكن أن يحمل اسم مشروع إذا اعتمد على شخص، أو غيب الجماهير عمدًا عن المشاركة الفعالة في المشروع.

والدكتور غليون يرى أن من أسباب فشل مشروع محمد علي غياب المرتكزات الفكرية، ثم يقول إن حركة اليقظة العربية التي ظهرت عقب فشل مشروع محمد علي قد سدت هذه الفجوة، ولكن نسي الدكتور غليون، أو تناسى أن حصاد هذه اليقظة التي سدت الفجوات الفكرية في مشروع محمد علي كان حصادًا أكثر مرارة بل أدت إلى كارثة الاحتلال العسكري لبلادنا.

الصحيح والمنطقي والعلمي أن ما يسميه الدكتور غليون حركة نهضة ولو كانت محاولات فاشلة ما هي إلا حركات لإجهاض النهضة وأن كل ما فعلته هو أنها جمعت عن عمد تراكمات القوة والإيجابية في الواقع العربي وأهدرتها إهدارًا فأضاعت المسار الصحيح للنهضة وأضاعت الموارد على حد سواء. والواقع أن ملامح وعوامل النهضة كانت قد بدأت تتشكل في مصر مثلاً قبيل محمد علي، فالشعب المصري تحت قيادة علماء الدين المجاهدين كان قد استطاع أن يمارس جهادًا مسلحًا ناجحًا ضد الحملة الفرنسية ١٧٩٨ – ١٨٠١ وضد حملة فريزر الإنجليزية ١٨٠٧، أي إنه حسم التحدي الخارجي لصالحه، وكان أيضًا قد نجح في فرض إرادته السياسية على الوالي والخليفة حين فرض زعماء الشعب في انتفاضة ١٨٠٥ شروطهم السياسية والاجتماعية في أن يكون فرض الضرائب والممارسات السياسية عمومًا واختبار الوالي من خلال علماء الدين وأعيان الشعب ورءوسًا الطوائف مما يمكن أن تطلق عليه الاتجاه إلى حكم برلماني ونيابي، أي إنهم حسموا قضية الحرية والحكم لصالحهم، وفي مجال التصنيع كان ثوار القاهرة قد نجحوا في ثورة القاهرة الثانية ضد الفرنسيين في تصنيع البارود والمدافع وشارك في هذه الثورة كبار التجار من أمثال السيد أحمد المحروقي أي إن التمويل الصناعي كان جاهزًا

والقدرة العلمية أيضًا مع الطاقة النهضوية الهائلة التي تفجرت من خلال مشاركة الشعب ونجاحه في حسم التحدي الخارجي والتحدي الداخلي في إطار الشريعة الإسلامية وتحت قيادة علماء الدين، أي من خلال القيادة الطبيعية للأمة ومن خلال أيديولوجيتها ووجدانها وكان من الطبيعي أن هذا التراكم في الوعي وهذه المشاركة الواسعة وتلك التركيبة الاجتماعية قادرة على البدء في مشروع كبير للنهضة قادر على حسم كل التحديات، ولكن محمد علي جاء ليفرغ هذه النهضة من محتواها، ويدمر بنيانها الاجتماعي فيفسد الأزهر ويحبس العلماء ويحول كل الموارد لصالح مشروع مرتبط بشخصه، ثم يستخدم هذا كله في الصراع مع الخلافة العثمانية فيضعفها لصالح أوروبا ويضعف مصر أيضًا وتكون النتيجة الحتمية ضياع وإجهاض مشروع النهضة الحقيقي وإفساح الطريق أمام أوروبا للسيطرة على العالم العربي والقضاء على الخلافة العثمانية.

ثم تظهر ما يسميها الدكتور غليون حركة اليقظة العربية، فإذا بها تضرب في ثوابت الأمة وتقطع جذورها وتحدث عملية مسخ ثقافي للذات العربية فتصيبها بالانفصام وبالتالي السلبية فتفسح بدورها الطريق أمام الاحتلال العسكري للبلاد العربية.

والأمر ذاته وبصورة أسوأ في تجربة عبد الناصر، فالأوضاع في مصر والعالم العربي في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات كانت أوضاع ثورة شاملة ضد الاستعمار، المشاركة الشعبية في الكفاح على أشدها وملامح النهضة الصناعية تتشكل من خلال عمليات المقاطعة للبضائع الأجنبية ومحاولات التصنيع التي قطعت شوطًا كبيرًا على يد أمثال طلعت حرب وكذا

من وجود ظرف الحرب العالمية الثانية التي فرضت حماية جمركية إجبارية من خلال النشاط البحري للمتحاربين لمدة ست سنوات، واحتياج الحلفاء لاستيراد البضائع المحلية للمستعمرات مما دعم الصناعة المحلية دعمًا كبيرًا، ومن الطبيعي أن جنين الثورة والنهضة الذي تشكل في لمّ الأمة من خلال وجدانها وأيديولوجيتها الطبيعية كان قادرًا على النمو لولا الإجهاض الذي قام به ضباط يوليو في مصر الذين قطعوا النهضة عن جذورها الفكرية الإسلامية الطبيعية واستخدموا الفكر لتبرير الاستبداد وجمعوا الموارد في مشروع مرتبط بشخص الزعيم فأهدروها إهدارًا وكانت النتيجة أنهم فصلوا السودان عن مصر مثلاً وسلموا لإسرائيل جيش مصر وسوريا والأردن لتمزقه تمزيقًا، وتحتل كل سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان.

وهكذا فالصحيح أن مشروع النهضة العلماني، لم يكن مشروعًا بقدر ما كان إجهاضًا للنهضة، وأن الأوضاع المأساوية التي وصل إليها الواقع العربي ليست مجرد انحباس، أو أزمة، أو حتى مأزق تاريخي لمشروع النهضة العلماني، بل هو في جوهره كشف لحقيقة مشروع لقيط لا يمتلك مقومات لا صحيحة ولا خاطئة للنهضة.

الثقافة العربية بين التحدي الحقيقي والتحدي الزائف:

الثقافة والنهضة، الثقافة العربية والتقنية الحديثة، التحدي العلمي والتكنولوجي، العقل العربي هل هو مشدود إلى الخلف، أو جامد في مكانه، أم عقل قادر على التطلع بأمل إلى مستقبل أفضل، الأصالة والمعاصرة، التراث والتجديد، هذه كلها وغيرها إشكالات مطروحة ومشروعة ويجب حسمها، أو الحوار حولها، ولكن بشرط أساسي ألا تكون نوعًا من العلامات المزيفة، أو

طريقة لطمس الحقيقة والواقع، أو نوعًا من الدجل السياسي، أو تبريرًا، أو الدعاية لأيديولوجية سياسية معينة، أو لسلطة معينة، أو قفزًا على الإشكالات الحقيقية في الواقع العربي، أو تعاليًا عليه.

وإذا اعتبرنا أن الثقافة هي التي تقود عملية تغيير المجتمع وتقدمه، أو في أقل الحالات في القلب من عملية التغيير والنهضة والتقدم وليست مجرد عملية استهلاك عقلي للإمتاع، أو التسلية، أو إبراز الذات الشخصية، أو المجتمعية لكان من الواجب علميًا أن نضع التصور الصحيح للأرضية الاجتماعية والأوضاع المجتمعية التي تعمل فيها هذه الثقافة، وبالتالي فإن إشكالات أخرى تسبق هذه الإشكالات يجب أولاً أن يكون الحوار حولها أي يجب ألا يتم تجاهلها، أو القفز عليها، وهذه الإشكالات منها هل يمكن للثقافة أن تكون قائدة لعملية التغيير والتقدم في ظل سلطة مستبدة أي حسم تحدي العلاقة بين السلطة المستبدة والثقافة قبل حسم قضية التحدي في علاقة الثقافة بالعلم والتكنولوجيا مثلاً، وبكلمة أخرى هل تصبح الثقافة قادرة على حسم تحدياتها المطروحة دون أن تصبح ثقافة مواجهة الاستبداد وهل يصح الحديث أصلاً عن دور للثقافة في غياب الحرية!

الأمر ذاته في الحديث عن ثقافة في مجتمع مستعمر، سواء كان استعمارًا تقليديًا، أو استعمارًا حديثًا يعمل من خلال آليات السوق، أو المؤسسات المالية الدولية العملاقة، وهل يمكن الحديث عن ثقافة قائدة وقادرة على التغيير إذا تجاهلت هذه الثقافة قضية كشف العلاقات الاستعمارية ومواجهتها.

ومن هذه الإشكالات أيضًا الحوار حول طبيعة التصور الحضاري في العالم، فهل الحضارة في العالم مجرد حضارة واحدة تسهم فيها الأمم المختلفة بإسهامات معينة في أوقات معينة، أم أن هناك خصوصيات حضارية لكل أمة، وتواصلاً حضاريًا، أو انقطاعًا حضاريًا يخص كل حضارة على حدة، ويشتق من هذا السؤال العديد من الأسئلة هل نحن أمة ذات حضارة خاصة وهل انقطع تواصلنا الحضاري؟ أم أننا في حالة هزيمة حضارية فقط وينبغي البدء في عملية إقلاع حضاري جديد ومواجهة تحدو الهزيمة الحضارية؟. وهل الحضارة الغربية ذاتها حضارة عالمية؟ أم أنها حضارة لا تحمل سمات العالمية؛ لأنها قائمة على العنصرية والقهر والعنف ونهب الآخرين، وهل الطريق إلى التقدم يمر عبر تأكيد الهوية والخصوصية والمواجهة مع الحضارة الغربية أم يمر عبر الاندماج والذوبان في تلك الحضارة.

وفي الثقافة العربية هناك مدرستان أساسيتان، دون إغفال التمايزات البدهية والطبيعية داخل كل مدرسة على حدة، المدرسة الأولى قفزت على الإشكاليات الحقيقية الأولية وتجاهلت الواقع وتعاملت مع الظواهر في الفراغ، انطلقت هذه المدرسة من اعتبار الحضارة الغربية حضارة عالمية نحن جزء منها، أي إنها تجاهلت البعد اللاعالمي في الحضارة الغربية، وتجاهلت عنصريتها وممارساتها الاستعمارية الصحيفة والنهبية، وراحت بالتالي تناقش وسائل الاندماج وأساليبه وطالبت بالقضاء على كل ما يحول دون هذا الاندماج من خصوصية حضارية، أو هوية، أو حتى دين وهذه المدرسة أيضًا في التي هيمنت على أدوات الثقافة العربية وسيطرت على التوجيه التربوي والتعليمي والإعلامي والفني وارتبطت بالسلطة السياسية بطريقة، أو أخرى

فتجاهلت عن عمد غياب الحرية باعتبارها شرطًا للثقافة، وأهم رموز هذه المدرسة الطهطاوي، وطه حسين، ولويس عوض، ومحمد أركون وغيرهم وكلهم تقريبًا كانوا وزراء تعليم أو ثقافة، أو قيادات كبيرة في أجهزة السلطة الثقافية والتعليمية والتربوية والإعلامية ولم يكن لهم إسهام يذكر في قضايا مواجهة الاستعمار، أو مناقشة قضايا الحرية والتبعية، بل جل إسهامهم يكمن في الدعوة المباشرة إلى الالتحاق بقطار الحضارة الغربية وقطع الصلة بهويتنا الثقافية بل وديننا مثل عبد الله العروي، أو حتى الترويج المباشر والدفاع المباشر عن السلطة الاستعمارية مثل لطفي السيد وقاسم أمين، أو الطعن في عقائد الأمة وتشويه تراثها مثل حسين أمين وسعيد عشماوي ومحمد أركون ولويس عوض، أو الارتباط المباشر بالسلطة وتبرير تصرفاتها الاستبدادية وخلع صفات الثورية والتقدمية عليها وإلباسها ثوبًا أيديولوجيا برغم كونها سلطات عسكر في الأساس مثل محمود أمين العالم ولطفي الخولي ورفعت السعيد، أو حتى ترويجًا للكيان الصهيوني ودعوة للاندماج معه في إطار مشروع إنسان شرق أوسطي يضم العربي والإسرائيلي على قدم المساواة مثل فرج فودة، وهكذا ويرغم السيطرة شبه التامة على أدوات الثقافة من أجهزة وصحف وإذاعة وتليفزيون وسينما ومسرح بل ومؤتمرات علمية ظلت ثقافة هؤلاء مجرد بذور استنبتت في الهواء فلم تخضر ولم تثمر وظلت غريبة عن الواقع شكلاً ومضمونًا.

والمدرسة الثانية في الثقافة العربية كانت تلك المدرسة التي طرحت الإشكاليات الحقيقية الأولية ولم تتجاهل الإشكاليات الأخرى فنجد أن جمال الدين الأفغاني وعبد الله النديم ومالك بن نبي ومنير شفيق قد طرحوا قضايا

الحرية، الاستعمار، التبعية، الخصوصية الثقافية والحضارية لأمتنا ولم يتجاهلوا قضايا التقدم العلمي والتقني والنهضة والعلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل، ونشأت هذه المدرسة بعيدًا تمامًا عن السلطات المستبدة بل من خلال المواجهة معها وكذا مواجهة الاستعمار وحشد الجماهير للنضال ضده وتثوير الواقع ورفض كل ما هو سلبي في العادات والتقاليد والتأكيد على عوامل الإيجابية في الشخصية العربية، وبرغم أن رموز هذه المدرسة قد تعرضوا للاضطهاد دائمًا من قبل السلطات الاستعمارية والسلطات المستبدة، إلا أن ثقافتهم التي استنبتوها في ضمير الأمة ووجدان الشعب ما زالت تترعرع وتخضر وتثمر، وبالطبع فإن هذا المدرسة الثقافية لم تقتصر على هؤلاء الذين كان لهم إسهام ثقافي مباشر مثل الأفغاني والنديم ومالك بن نبي ومنير شفيق وغيرهم، بل يمكن أن نضيف إليهم مصطفى كامل ومحمد فريد وعز الدين القسام وعمر المختار وعبد القادر الجزائري وغيرهم؛ لأن ثقافة المواجهة اقتضت أن يكون المجاهدون ذوي إسهام ثقافي فنجد أن الزعماء من أمثال هؤلاء كان لهم إسهامهم ورأيهم ونضالهم على المستوى التربوي والتعليمي والثقافي، بل نجدهم هم أنفسهم قد مارسوا التعليم والتربية من خلال محو الأمية، أو تحفيظ القرآن "**عمر المختار**"، أو إنشاء الجامعات والمدارس "مصطفى كامل ومحمد فريد"، أو دروس العلم "عز الدين القسام"... وهكذا، بل ونجد أن أصحاب المشروعات الثقافية منهم كالأفغاني والنديم كانوا زعماء المواجهة الشعبية ضد الاستعمار والاستبداد، أو مقاتلين في صفوف الجماهير ضد الكيان الصهيوني مثل منير شفيق.

الإنسان خارج نفسه:

هل تستطيع الثقافة العربية استيعاب الحضارة الحديثة؟ التراث والنهضة، الأصالة والمعاصرة، هل يستدعي استيعاب الحضارة الحديثة التضحية بالهوية؟ هل يقتضي الاحتفاظ بالهوية الانسحاب من العالم؟

هذه وغيرها قضايا وإشكالات تطرحها مدرسة التغريب وتجيب عليها إجابة حددتها من قبل، ثم وضعت لها الأسئلة، ومن هنا جاءت المغالطة المقصودة، أو الخطأ غير المقصود.

يجيب الدكتور زكي نجيب محمود في كتابه تجديد الفكر العربي على هذه الإشكالية فيقول: "علينا أن نأخذ من تراث الأقدمين ما نستطيع تطبيقه اليوم تطبيقًا عمليًا، فيضاف إلى الطرائف الحديثة المستحدثة، فكل طريقة للعمل اصطفاها الأقدمون وجاءت طريقة جديدة أنجح منها كان لا بد من اطِّراح الطريقة القديمة ووضعها على الرف الذي لا يعنى به إلا المؤرخون، بعبارة أخرى إن ثقافة الأقدمين، أو المعاصرين هي طرائق عيش فإذا كان عند أسلافنا طريقة تفيدنا في معاشنا الراهن أخذناها، وكان ذلك هو الجانب الذي نحييه من التراث أما ما لا ينفع نفعًا عمليًا تطبيقيًا فهو الذي نتركه غير آسفين، وكذلك نقف الوقفة بالنسبة إلى ثقافة المعاصرين من أبناء أوروبا وأمريكا، المدار هو العمل والتطبيق، المدار هو ما يعاش به.

أما عبد الله العروي فيقول: "أما حان الوقت؛ لأن نكف عن الدعوة إلى الانكماش والانعزال تحت شعار الأصالة الخصوصية.

ويقول العروي أيضًا في كتابه: "العرب والفكر التاريخي" "إن الرجوع إلى نظريات الماضي والحفاظ على أصالة فارغة وهم يعوق التقدم" ويقول: "إن علينا أن نجتث الفكر السلفي من محيطنا الثقافي"..

أما الدكتور طه حسين فيقول في كتاب مستقبل الثقافة في مصر: "إن مستقبل مصر مرهون بأخذها مثل الحضارة الإنسانية وبالفضائل المدنية والديمقراطية كما مثلها الغرب وعلى مصر أن تصبح جزء من أوروبا وأن تسير سيرتها في الحكم وفي الإدارة وفي التشريع، وعلينا أن نكون أوروبيين في كل شيء قابلين ما في ذلك من حسنات وسيئات"...

وقد يبدو للوهلة الأولى أن هناك خلافًا في الرؤية بين زكي نجيب محمود الذي لا يرفض التراث كله، وبين كل من طه حسين وعبد الله العروي اللذين يدعوان إلى نبذ التراث تمامًا والأخذ بالثقافة الغربية جملة وتفصيلاً، ولكن الحقيقة أن جوهر الموقف لدى الثلاثة ولدى غيرهم من القضية واحد وإن اختلف الشكل وأسلوب التناول، ذلك أنهم يتعاملون مع التراث ومع الثقافة الغربية أيضًا بطريقة القص واللصق، فيمكن لدى العروي وطه حسين قص التراث كله وإلقائه في المزبلة ولصق الثقافة الغربية في العقل العربي بدلاً منه، ويمكن لدى زكي نجيب محمود قص أجزاء من التراث وأخرى من الثقافة الغربية ولصقها بالعقل العربي، والخطأ في هذه الرؤية هو التعامل مع العقل العربي بمعزل من التراث وكأن التراث شيء جانبي ميت في هذا العقل يمكن قصه كله، أو أجزاء منه، والأمر نفسه بالنسبة للثقافة الغربية وبدهي أن الإنسان ليس شيئًا خارج ذاته وتراثه بحيث يمكن هكذا ببساطة لصق أجزاء ونزع أجزاء وقص أجزاء، وهذه عملية غير علمية بالطبع؛ لأن مجرد تصور

حدوثها جهل مركب بطبيعة العقل وبطبيعة التراث وبطبيعة الثقافة أيضًا، ولو تصورنا حدوثها لتصورنا على الفور موت الإنسان، أو على الأقل إصابة عقله بالشلل، وبصرف النظر عن رأينا في التراث سلبًا، أو إيجابًا فهو جزء لا يتجزأ من العقل والوجدان والذات لا يمكن قصه هكذا بمشرط الجراح!

وعند الدكتور فؤاد زكريا فلا بد من شيء من التركيب والتعقيد والفذلكة فتصبح المسألة في كتابه خطاب إلى العقل العربي – صدمة حضارية تولدت عن الاحتكاك بالغرب في أوائل القرن التاسع عشر، ويطرح الدكتور فؤاد زكريا المسألة على أنها إما موقف يتشرنق بالتراث والتاريخ، أو موقف يساير التيار الجديد أملاً في أن يكون له نصيب في ذلك التقدم المادي الذي حققته الحضارة الغربية، أو موقف توفيقي بين الاثنين، أما موقف الدكتور زكريا فلا هو هذا ولا ذاك بل لا بد من نظرة تقييم للتراث ولا بد أن نكون مبدعين أي نشارك بأنفسنا في الحضارة ونصبح جزء منتجًا فيها لا مستهلكًا لها.

أخطاء الدكتور زكريا رغم قدرته على تركيب الرؤية تبدو في اعتباره أن المسألة نشأت كصدمة حضارية نتيجة الاحتكاك بالغرب في بداية القرن التاسع عشر، والصحيح أن الاحتكاك والصراع مع الغرب لم يكن فقط في بداية القرن التاسع عشر بل حدث منذ فترة طويلة تزيد على الألف عام وتمر بمحطات كثيرة في حياة الرسول ﷺ ذاته في الصراع مع الدولة الرومانية، ثم في عهد الخلفاء الراشدين في تحرير الشام وشمال أفريقيا من الرومان، ثم في الأندلس، والبحر المتوسط، ثم الحروب الصليبية في الشرق وحرب الألف عام في المغرب العربي وكذا الصراع الذي خاضته الدولة العثمانية داخل أوروبا ذاتها، ليس هناك إذن صدمة ولا شيء نشأ فجأة بل المسألة صراع طويل، ثم

حسمه لصالح الغرب في بداية القرن التاسع عشر، لأسباب كثيرة علينا أن نعرفها ونحللها ونتجاوزها في إطار حشد كل القوى في هذا الصراع لاستعادة زمام المبادرة الحضارية، أو على الأقل الصمود أمام الغرب، والصيغة التي يطرحها الدكتور فؤاد زكريا صيغة زائفة؛ لأنها تتجاهل أولاً البعد الصراعي في المسألة وتتعامل معها بصورة بريئة كما لو كان الاختيار يتم في معرض للمنتجات العلمية والحضارية وليست عملية معقدة من الصراع لا يصح فيها إلا انتزاع التقدم؛ لأن الغرب وأيًا كان موقفنا إسلاميًا، أو علمانيًا، تراثيًا، أو اندماجيًا لن يسمح لنا بالنهضة لا على الأساس الإسلامي ولا العلماني، لا التراثي ولا التغريبي والقضية كيف ننتزع النهضة وكيف نقضي على الهزيمة الحضارية وكيف نستعيد زمام المبادرة الحضارية مع الغرب، ولأنها تغفل مسألة كون الحضارة الغربية حضارة غير عالمية قائمة على العنصرية لا يصح معها التفاعل الحر حتى لو أردنا ذلك، بل يصح معها الصراع لانتزاع النهضة انتزاعًا.

الحضارة الغربية هي حضارة وثنية إغريقية، وليست حضارة عالمية، نعم الحضارة الغربية الحديثة نشأت من خلال بعث الثقافة الإغريقية والثورة على الكنيسة والمسيحية، أي هي حضارة محلية تمامًا؛ لأنها في مسيرتها المعاصرة أسقطت حتى المسيحية باعتبارها شيئًا شرقيًا وأكدت على القيم الإغريقية وبرغم أنها أكدت على القيم الإغريقية القديمة، أي أكدت على التراث الثقافي الأوروبي الخاص، فإنها لم تفتعل معركة تسمى الأصالة والمعاصرة، أو التراث والتجديد، أو غيرها من الثنائيات التي يعشقها دعاة التغريب في بلادنا والتي تعبر عن جهل بأنفسنا وجهل بالحضارة الغربية في

نفس الوقت، أو تمثل في أحسن حالاتها نوعًا من التعالي الزائف والتلاعب بالألفاظ.

تخصص علمي وليس مؤسسة دينية:

يجهد الدكتور فؤاد زكريا نفسه إجهادًا مؤلمًا حتى يثبت أن في الإسلام مؤسسة دينية مثله تمامًا مثل المسيحية وبالتالي يبرر ظهور العلمانية في بلادنا كما ظهرت في الغرب، أي إنه يريد أن يقول لنا إن العلمانية ليست نتاجًا غربيًا محضًا في ظرف اجتماعي وتاريخي خاص بالغرب، بل هي ضرورة لنا أيضًا؛ لأننا مثل المسيحية الغربية لدينا مؤسسة دينية ينبغي الثورة عليها.

وبرغم أننا نرى أساسًا أن الثورة على الكنيسة في أوروبا لم تكن ثورة على المؤسسة الدينية بقدر ما كانت ثورة على الدين المسيحي ذاته، أي محاولة أوروبية للقصاص من دين دخيل عليها -وهي الإغريقية الوثنية أصلاً- أي محاولة لاستعادة الدين الأوروبي الأصلي وهو الوثنية الإغريقية، برغم أننا نرى ذلك، إلا أننا سنترك هذه النقطة ونناقش الدكتور زكريا فيما يزعمه بالمؤسسة الدينية الإسلامية يقول فؤاد زكريا في كتابه "الصحوة الإسلامية في ميزان العقل":

"غير أن القول بأن الإسلام لا يعرف ولم يعرف مؤسسة دينية على الإطلاق هو قول ينطوي على قدر غير قليل من الإسراف؛ لأن الإسلام كان ولا يزال يضم سلطة دينية قوية، فالأزهر على سبيل المثال مؤسسة دينية يحتل قمتها شيخ الأزهر "ويعود الدكتور زكريا ليقول: "وطوال التاريخ الإسلامي كانت هذه السلطة الدينية قائمة" ولم يقل لنا الدكتور أين وكيف ولم يضرب لنا مثالاً واحدًا على ذلك.

على أي حال وبرغم أن الدكتور فؤاد زكريا لم يجد مثالاً في طوال التاريخ الإسلامي على هذه السلطة الدينية، وبالتالي لم يقدم لنا هذا المثال، إلا أننا سنترك هذا التاريخ الإسلامي كله الذي لم توجد فيه سلطة دينية، ونناقش الدكتور في المثال الذي اتخذه دليلاً وهو الأزهر وشيخ الأزهر وبداية فإن أصغر مهتم بتاريخ الأزهر يعرف أنه جامعة علمية وليس مؤسسة دينية، وأن هذا الأزهر يعج بالتيارات الفكرية والفقهية والمذهبية الإسلامية، وهذا في حد ذاته دليل على أنه ليس مؤسسة دينية، إذ لو كان كذلك لتوحد خطابه الفقهي ولانعدم وجود التيارات الفقهية والمذهبية والعقائدية المختلفة داخله، أما شيخ الأزهر مثلاً فإنه يستطيع أن يقول رأيه في أي قضية، ثم يخالفه فيها علماء الأزهر، أو يرفض الاقتناع بها الجمهور العادي ولا يشعر أحد بالإثم، أو الخروج عن الدين وكل العلماء بما فيهم شيخ الأزهر يقررون أن كلامهم صواب يحتمل الخطأ وخطأ يحتمل الصواب ويختمون فتاواهم واجتهاداتهم دائمًا بكلمة والله تعالى أعلم، ولو كان الأزهر مؤسسة دينية لأصبح لما تصدره من أحكام وفتاوى ملزمة للجمهور ولباقي العلماء وإلا أثموا، أو طردوا من رحمة الرب كما هو الحال في المؤسسة الدينية المسيحية.

الدكتور فؤاد زكريا أيضًا يعتبر هيئة الإفتاء وعلى رأسها مفتي الديار مؤسسة دينية، ولعل فتوى الدكتور طنطاوي مفتي الديار المصرية حول البنوك والتي تعرضت لأكبر قدر من النقد من علماء الدين ومن الحركة الإسلامية بالذات تثبت أنها ليست مؤسسة دينية، إذ لو كانت كذلك للزم الالتزام بهذه الفتوى، وفي المناقشات الواسعة التي تعرضت لهذه الفتوى لم يقل الدكتور طنطاوي مفتي الديار المصرية إن هؤلاء الناقدين خرجوا على

الشرع، أو أثموا بل قال: هذا اجتهاد. والذين قالوا بضرورة الأخذ برأي المفتي هم العلمانيون أنفسهم ولقد عبر عنهم الأستاذ محمود السعدني حين قال في إطار هجومه على منتقدي الفتوى من يفتي غير المفتي؟!

وعلى أي حال فإن التهمة الموجهة من قبل السلطات ومن قبل العلمانيين إلى الإسلاميين عمومًا هو أنهم خارجون عن التفسير الأزهري للإسلام، وإذا كان الأمر كذلك فهل الحركة الإسلامية هي هذه الثورة العلمانية على المؤسسة الدينية؟!

ومن الغريب أيضًا أن العلمانيين ومنهم الدكتور زكريا ينتقد الحركة الإسلامية؛ لأن آراءها في الدين متناقضة مع بعضها البعض وليست ذات رأي واحد في القضايا المطروحة – وهذا صحيح؛ لأن كل يقدم اجتهاده الذي يعرف أنه صواب يحتمل الخطأ، أو خطأ يحتمل الصواب كما قال الإمام الشافعي رحمه الله: "رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب".

ويتابع الدكتور زكريا إثبات وجود المؤسسة الدينية في الإسلام قائلاً: "لو تم تطبيق الشريعة الإسلامية بديلاً عن القوانين الوضعية لأصبح من المحتم أن تظهر مؤسسات دينية"..

وعجبًا للدكتور الذي يرى الأزهر ودار الإفتاء مؤسستين في ظل غياب تطبيق الشريعة الإسلامية وتطبيق القانون الوضعي، ثم يعود يتحدث عن مؤسسات سوف تظهر عندما تطبق الشريعة الإسلامية! فهل المؤسسات الدينية موجودة بالفعل أم سوف تظهر.

على أي حال فإن الدكتور يخاف أن تكون هناك هيئة عليا للحكم على شرعية، أو عدم شرعية القوانين، وهذا لعمري موجود الآن، أليس هناك محكمة عليا تحكم بدستورية، أو عدم دستورية القوانين الوضعية وهل هذه مؤسسة دينية مثلاً، وللعلم المحكمة العليا التي تحكم بدستورية، أو عدم دستورية القوانين مثلها مثل الهيئة، أو المحكمة الإسلامية التي سوف تحكم بمطابقة القوانين للشريعة أم عدم مطابقتها هي محكمة، أو هيئة موجودة بالضرورة في ظل أي نظام قانوني وضعي، أو غير وضعي.

ويعود الدكتور زكريا لالتقاط كل ما من شأنه أن يثبت وجود مؤسسة دينية في الإسلام فيورط نفسه في عكس ما يريد إثباته تمامًا، يقول الدكتور فؤاد زكريا إن المؤسسة الدينية الإسلامية تتدخل في الشئون العلمية والدليل على ذلك: "أنه ما زال دارون وفرويد حتى الآن موضوعين في القائمة السوداء لدى جميع المفكرين الإسلاميين وبخاصة رجال الدين منهم"، ثم يقول: "والأمر كذلك حتى بالنسبة لكشوف علمية محايدة كالهندسة الوراثية، أو أطفال الأنابيب، وكلنا يذكر كيف أن بعض الهيئات الدينية أفتت بتحريم الإنجاب عن طريق الأنابيب، ثم عدلت عن رأيها فيما بعد حينما اتضح لها أن هذا الأسلوب يمكن أن يحاط بجميع الضمانات التي تحول دون الخلط بين الأنساب"..

الدكتور فؤاد زكريا هنا يجعل للإسلام مؤسسة دينية؛ لأن بعض المفكرين الإسلاميين وخاصة رجال الدين منهم يهاجمون أفكار دارون وفرويد وماركس، وبداية فإن دارون وفرويد وماركس لهم أتباع في بلادنا يروجون لهم ولم نسمع عن أحد رجال الدين مثلاً طلب بإحراقهم كما كانت تفعل الكنيسة، كل ما في الأمر أن هناك نقد فكري لأفكارهم وهذا بالطبع متاح

للجميع بما فيهم رجال الدين، وإلا لأصبح معنى مجرد كونك مسلمًا أن يحرم عليك العالم أن تنطق بكلمة ضد أحد، وثانيًا يضطر الدكتور إلى إدراج المفكرين الإسلاميين في قائمة المؤسسة الدينية، فكيف يمكن ذلك، أليس وجود مفكرين إسلاميين من غير علماء الدين قد تراجعوا في رأيهم الأمر الذي يؤكد أنهم يدركون أنه مجرد رأي يخطئ ويصيب وليس مؤسسة دينية تفرض رأيها وتعتبره مقدسًا، ولو كان رأيهم مقدسًا لما تراجعوا عنه، ويعترف أيضًا أن الجانب الذي اهتم به علماء الدين كان الجانب الأخلاقي في المسألة وهذا أمر لا علاقة له بتدخل ما يسمى بالمؤسسة الدينية المزعومة في الأبحاث العلمية المحايدة إذا انصب جهد هؤلاء على مسألة اختلاط الأنساب وهي مسألة أخلاقية.

ما أغفله الدكتور أيضًا هو أن هناك ممن هم خارج إطار علماء الدين الإسلامي والمفكرين الإسلاميين في العالم كله بما فيه بلادنا من ينتقد ماركس وفرويد وداروين دون أن يخشى أحد من تحولهم إلى مؤسسة دينية.

التيار الإسلامي رائدًا:

سنترك هذه المرة الدكتور فؤاد زكريا يحدثنا عن بعض أمراض المجتمع العربي، فهو مثلاً يرى أن الطاعة مرض عربي، وقد نشر مقالاً في مجلة العربي في يوليو ١٩٨٦ تحت عنوان "مرض عربي اسمه الطاعة" قال فيه: "إذا كانت هناك أسباب معنوية لتخلفنا وتراجعنا واستسلامنا أمام التحديات فإن الطاعة تأتي على رأس هذه الأسباب، إنها بغير تحفظ رذيلتنا الأولى وفيها تتبلور سائر عيوبنا ونقائصنا" وبعد أن يستعرض الدكتور فؤاد زكريا عضلاته الفكرية في تحديد أشكال وأنماط هذه الطاعة في الواقع العربي والآثار السلبية

المترتبة على هذه الطاعة يختم مقاله "بأن التمرد قيمة أيضًا وأن أعظم إنجازات الإنسان لم تتحقق. إلا على أيدي الذين رفضوا أن يكونوا مطيعين وأن كل شيء عظيم أنجزته البشرية كان مقترنًا بقدر من التمرد ومن الخروج على مبدأ الطاعة".

ولا شك أن التيار الإسلامي المعاصر تيار متمرد شق عصا الطاعة على الحكام والمؤسسات ورفض الخضوع للواقع الموجود وله أسبابه طبعًا أيًا كان الرأي فيها، وهذا التيار منهم بالعنف والخروج على المألوف وأحيانًا يتهم بإحداث تفسير جديد للإسلام لم يعرفه السلف ولا الخلف! والمهم في هذا وأيًا كان الموقف فإن أحدًا لا يختلف على أن التيار الإسلامي غير مطيع، وهو بهذا يستحق الثناء من الدكتور فؤاد زكريا على الأقل من هذه الزاوية. ولكنني أتوقع أن يعود الدكتور فؤاد زكريا وبعد أن أصبح التمرد علم على التيار الإسلامي أن يعود فيعتبر الطاعة ليست مرضًا عربيًا كما كان يقول بل يدعو إلى هذه الطاعة.

وفي الإطار ذاته يحدد الدكتور فؤاد زكريا في كتابه الصحوة الإسلامية في ميزان العقل أن من أمراض الواقع العربي أن هذا الواقع يستبعد المرأة من العمل الاجتماعي ويتعامل معها بصورة متخلفة، وقد حدد لنا الدكتور أسباب هذا وآثاره التي قد نختلف أو نتفق معه فيها، ولكننا على أي حال سنعتبر من يمارس دفع المرأة إلى العمل الاجتماعي ذا موقف صحيح، وهو كذلك في رأينا، ولكننا سندهش عندما نفاجأ بأن التيار الإسلامي كان رائدًا في هذا المجال فالحركة الإسلامية في فلسطين كان لها فضل تقديم عناصر فدائية قامت بأعمال انتحارية مثل عواطف عليان، والإخوان المسلمون في مصر

كانوا روادًا حيث كانت الدكتورة وفاء رمضان هي أول امرأة تنتخب كعضو في مجلس نقابة مهنية هي نقابة الأطباء، وعدد المرشحات مثلاً على قوائم التحالف الإسلامي في مصر سنة ١٩٨٧ كان أكبر من عدد هؤلاء المرشحات على قوائم أي حزب آخر بما فيه الأحزاب التقدمية، بل لقد سقطت إحدى هؤلاء شهيدة برصاص "الأحزاب التي تزعم العصرية والحداثة وهي الشهيدة نعمات، مرشحة التحالف الإسلامي عن أبي سوهاج.. وكذا عدد المرشحات في قائمة التحالف الإسلامي لانتخابات المحليات سنة ١٩٩٣ وحتى بالنسبة إلى الصحافة الإسلامية نجد مجلة مثل المختار الإسلامي يعمل بها عدد من المحررات أكثر مما يعمل بجريدة الأهالي مثلاً، رغم أن الأولى شهرية والثانية أسبوعية، وهكذا فالتيار الإسلامي رائدًا في مجالي التمرد، ودفع المرأة للعمل الاجتماعي – ونسأل الله ألا يعود الدكتور فؤاد زكريا وأحزابه فيطالب بعدم دفع المرأة للعمل الاجتماعي، أو يعتبر هذا عيبًا!.

ويتابع الدكتور فؤاد زكريا في كتاب الصحوة الإسلامية في ميزان العقل الكلام عن علاقة الدين بالعلم ويزعم أن هناك من يناهض العلم باسم الدين، ورغم أننا لا نصدق هذا؛ لأن قضية دعوة الإسلام إلى العلم قضية معلومة من الإسلام بالضرورة، إلا أننا سنسايره في زعمه ونقول لو كان هذا صحيحًا مثلاً لكان التيار الإسلامي رائدًا في الأخذ بأسباب العلم، والدكتور فؤاد زكريا يعرف أن التيار الإسلامي ينتشر في كليات العلوم التجريبية كالطب والهندسة والعلوم وغيرها، وأن الكثير من عناصر التيار الإسلامي ذوو تخصصات علمية دقيقة بدءًا من الدكتور نجم الدين أربكان أستاذ الهندسة ورئيس الحزب

الإسلامي في تركيا وانتهاءً بالدكتور علاء محيي الدين (طبيب بيطري) المتحدث الرسمي باسم الجماعة الإسلامية في مصر.

وما زال كلام الدكتور فؤاد زكريا يعطينا الانطباع بأن التيار الإسلامي تيار رائد، فالدكتور في معرض حديثه عن أن الاستيراد يؤدي إلى زيادة رقعة التيار الإسلامي؛ لأنه يعطيه الأرضية الملائمة وأن الحرية تقلص هذه الأرضية، وبرغم أننا لا نوافق الدكتور على هذا الرأي بل نرى أن التيار الإسلامي؛ لأنه يعبر عن وجدان الأمة ومصالحها فهو ينتشر في حالة الاستبداد، وينتشر أكثر ويتألق في حالة الحرية، إلا أننا سنسايره فيما يقول حيث يصل إلى نتيجة غريبة وهي أنك لو سألت أحد قيادات التيار الإسلامي هل تفضل الاستبداد برغم ما تتعرض له الحركة الإسلامية من تضحيات وقمع وسجون ومشانق أم تفضل الحرية؟ لقال لك إنه يفضل الأولى؛ لأنها تزيد رقعة التيار الإسلامي على الثانية رغم أن تكاليف الأولى باهظة، ثم ينسى الدكتور نفسه ويعود فيقول إن من أمراض الحركات السياسية وخصوصًا الإسلامية أنها مجرد تعبير عن مصالح قياداتها وأن هذه القيادات تستخدم التيار الإسلامي للحصول على مكاسب أي إنها حركة انتهازية، ولو كانت كذلك لما فضلت مصلحة المبدأ الذي ينتشر رغم المشانق على مصلحة أمانها الشخصي ومصالحها التي تتأثر بالقطع في جو الصدام والاستبداد والسجون والمشانق، وهكذا يتناقض الدكتور فؤاد زكريا مع نفسه أولاً، ثم يعطي الحركة الإسلامية وسام المبدئية وتغليب مصلحة المبدأ على مصلحة أعضاء الحركة وأمانهم الشخصي !.

في مقال للدكتور فؤاد زكريا في مجلة العربي عدد فبراير ١٩٨٧ تحت عنوان "الإرهاب من زاوية عربية" يقول الرجل كلامًا نوافقه عليه على طول الخط، ونحن نوافق على كل ما هو صحيح ونستفيد من آراء الآخرين حتى لو كانوا في معسكر أيديولوجي، أو فكري، أو عقائدي مخالف لنا "**الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها أخذها**"، يقول فؤاد زكريا إن الغرب مزدوج المعايير فيما يخص قضية الإرهاب؛ لأنه يمارس إرهابًا جماعيًا منظمًا في حين يحرم علينا الكفاح المسلح، ويرى أن من حق الضعيف أن يمارس العنف لطلب حقه من القوي بأي طريقة بشرط أن تكون أخلاقية من ناحية ولها آثار إيجابية من ناحية أخرى، وانطلاقًا من هذا فهو يرفض خطف الطائرات والسفن وغيرها ويعتبرها أعمالاً غير مشروعة؛ لأنها تضر أولاً بقضيتنا ولأنها تضر بأبرياء ثانيًا، ونحن معه في هذا أيضًا، ويشيد الدكتور فؤاد زكريا بعملية نسف مقر المارينز في بيروت، أو ضرب المجندين الإسرائيليين في حائط المبكي ويقول باللفظ الواحد: "وبهذا المقياس يمكن أن ندرج ضمن العمليات المشروعة عملية نسف مقر المارينز في لبنان، أو ضرب المجندين في حائط المبكي بينما تنتمي عمليات خطف السفن والطائرات، أو قتل المسافرين في المطارات إلى ميدان الأعمال غير المشروعة"..

ومن المعروف أن العملية التي نفذت ضد المارينز في بيروت ونضيف إليها العملية ضد مقر الحاكم العسكري الإسرائيلي في صور قد نفذها حزب الله في لبنان والعملية التي تمت في حائط المبكى ضد المجندين الإسرائيليين نفذتها عناصر حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وأن عمليات خطف السفن

والطائرات وقتل المسافرين في المطارات نفذتها منظمات فلسطينية أخرى ماركسية، أو قومية.

وهكذا فالعمليات المشروعة نفذها التيار الإسلامي والعمليات غير المشروعة من وجهة نظر الدكتور فؤاد ومن وجهة نظرنا أيضًا نفذتها العناصر العلمانية، وهكذا فإن الدكتور فؤاد زكريا يسجل للتيار الإسلامي الريادة في مجال اختيار الأسلوب الأخلاقي والنافع والمشروع في مجال الكفاح المسلح.

وهو هنا لا بد أن يعترف بأن التيار الإسلامي رائد في الكفاح المسلح ورائد في اختيار الأسلوب الأخلاقي ورائد في الحساب السياسي حيث يختار الأسلوب النافع لقضيته.

عقلانية أم براجماتية أم انهزامية:

بدلاً من بناء نهضة شاملة عن طريق مشاركة جماهيرية واسعة واستنادًا إلى الذات وتطويرًا لها والاستفادة من كل العلوم والتقنيات العصرية، أو حتى انتزاعها انتزاعًا كما يطرح أصحاب المشروع الإسلامي للنهضة، فإن العلمانية التي حكمت بلادنا منذ قرنين تقريبًا، تعمدت تخريب الذات واستبعاد الجماهير بل وقمعها، ثم اختزلت مفهوم النهضة الصحيح إلى مجرد حداثة تعنى باستهلاك السلع الغربية دون الحصول على البنية الصناعية اللازمة لإنتاج هذه السلع، وبذلك بددت الثروات العربية الهائلة في استيراد أحدث المقتنيات والسلع الاستهلاكية، وبعبارة واحدة بددت الثروة وأحدثت انفصامًا في الشخصية العربية.

وفي تطور أخير له ما وراءه قدمت لنا العلمانية شعارًا جديدًا يكشف عن الكذب والنفاق وإرهاب المصطلح، وهو "العقلانية" وحولت هذا المصطلح إلى أيديولوجية كاملة لها سماتها، رغم أن العقل والعقلانية والأسلوب العقلي والعلمي والمنطقي أمر لا علاقة له بالأيديولوجية ولا يمكن أن يشكل أيديولوجية في حد ذاتها وبديهي أننا لسنا في حاجة هنا إلى أن نؤكد ما هو معلوم من الدين والتاريخ والحضارة والواقع بالضرورة من أن الإسلام دين عقلاني والحضارة الإسلامية حضارة عقلانية، أو دعوة القرآن الكريم في عشرات الآيات إلى التفكير واستخدام العقل والنظر والتدبر، بل جوهر الحوار القرآني والإسلامي عمومًا مع خصوم يدور حول دعوتهم إلى استخدام العقل، أي إن العقلانية واللاعقلانية بل محاولة إلى إخفاء السيئات النظرية والأيديولوجية الغربية تحت مصطلح يخفي معالمها ويروج سمها بيننا.

على أي حال يعترف د. برهان غليون في كتابه اغتيال العقل "أن العقل ليس اكتشافًا جديدًا في الثقافة العربية ولا هو غرة للحضارة الغربية".

وكذا يعترف كل من زكي نجيب محمود ومحمود أمين العالم بأن الإمام الغزالي – وهو عند العلمانيين أسوأ الصور الفكرية الإسلامية وأشدها تخلفًا، "عقلاني النظر إلى أقصى الحدود" الوعي والوعي الزائف، محمود أمين العالم. ويقول محمود أمين العالم أيضًا: "فالحق أنني أجد في الكثير مما كتب الغزالي مستوى رفيعًا من النهج العقلاني" وما دام الأمر كذلك فلماذا تلك الدعوة الغربية حول لاعقلانية التيار الإسلامي، أو لاعقلانية الحضارة الإسلامية، أو لاعقلانية الثقافة العربية، الأمر في جوهره ليس دعوة للعقلانية بل هو دعوة للبرجماتية في أسوأ صورها وتطبيقاتها، المطلوب هو القضاء

على العقل العربي والإسلامي، وبناء عقل جديد يتحرر من كل شيء ويعود إلى نقطة الصفر، والاعتماد فقط على جزئيات الواقع الموجود، أي الاعتراف بشرعية هذا الواقع، ثم عقلنته، والواقع هو إسرائيل والنظام الشرق أوسطي والإنسان الشرق أوسطي بدلاً من الإنسان العربي والإسلامي، هو النظام الدولي الجديد، اقتصاد السوق، هو البنك الدولي والتبعية، وعقلنة هذا الواقع تحت شعار "العقلانية" هو أن يصبح عدوي هو صديقي ويصبح الإسرائيلي مثلي إنسانًا شرق أوسطي، ويمكن التعاون في إطار سوق أوسطية تكون إسرائيل فيها صاحبة التكنولوجيا والخبرة ويكون العرب أصحاب الماء والثروات والأرض، ويكون الاقتصاد الوطني جزءًا من الاقتصاد العالمي، أي إن المسألة ليست عقلانية بل انهزامية وربما أيضًا صهينة وأمركة.

نظرة ثقافية لأسباب العنف:

لكل مجتمع بنيانه الثقافي، الذي اكتسبته وارتضته هذه الجماعة البشرية، أو تلك من خلال تجاربها ومعارفها وعقائدها وخبراتها وبصرف النظر عن مدى إيجابية، أو درجة صحة هذا البيان من عدمه فإن مجرد الرضا به يعني ضمنًا القدرة على الاحتكام إليه وممارسة الفرد والجماعة علاقاتها وصراعاتها استنادًا إلى هذا البنيان الثقافي وبطريقة سلمية.

ومجتمع مثل المجتمع المصري – الذي عرف طويلاً معنى الاستقرار والحوار والصراع السلمي، أصبح الآن ينطوي على قدر هائل من العنف، لدرجة أن العديد من المفكرين الاجتماعيين الذين كانوا يرددون الميل المصري إلى الدعة والهدوء، قالوا إن هناك تطورًا نوعيًا في الشخصية وإن ترديد المقولات السابقة عن طبيعة المجتمع المصري السلمية أمر يحتاج إلى

إعادة نظر، وإنه لم يعد من المسلمات، ولكن أحدًا لم يكلف نفسه عناء البحث عن أسباب هذه التغيرات خارج التفسيرات السطحية والبسيطة والتي لا تغوص إلى العمق.

وفي الواقع فإن النخبة المثقفة -والتي تتشدق بتحليل هذه الظاهرة- هي في الواقع سببها وإن كانت أولى ضحاياها، ذلك أنها ارتضت منذ البداية القطيعة مع الجماهير والتعالي عليها، بل وناصبت الثقافة الوطنية العداء واستلهمت في خطابها الثقافي كل شيء إلا ثقافة الأمة ووجدان الجماهير، وأحيانًا كانت تصل إلى حد المطالبة بقهر الجماهير على التخلي عن قناعاتها تحت شعار تحرير الجماهير كرهًا من التخلف والرجعية، وكانت في كل الأحوال عون للسلطة وعطاءً لها، حتى لو كانت سلطة مستبدة، أو فاسدة، أو معادية للجماهير، أو حتى متآمرة عليها.

ومع الوقت تحولت الثقافة النخبوية إلى وظيفة اجتماعية وغاية للحصول على مكاسب فئوية، بدلاً من أن تكون وسيلة لزيادة وعي الذات بنفسها وبمزاياها وعيوبها على حد سواء، وأصبح الولوج إلى عالم المثقفين يحمل في حد ذاته رؤية في السلم الاجتماعي ينبغي الحرص عليه والصراع من أجل ديمومته.

ولأن الثقافة النخبوية كانت مغتربة، ولأنها تحولت إلى وظيفة كان من الطبيعي أن تمارس القهر الثقافي بل التعالي على الجماهير واحتقارها والطعن في ثوابتها الثقافية، أو السخرية منها. فكان رد الفعل التلقائي ومع هذا الانفصال النخبوي وفقدان أدوات التواصل مع الجماهير واحتقارها والسخرية

منها أن الجماهير لجأت إلى العنف كنوع من القصاص وكإثبات الذات في مواجهة الآخر.

ومن ناحية أخرى فإن المنظومة الثقافية التي تعرضت للتمزيق والضرب المستمر من النخبة المثقفة، لم تعد قادرة على إعطاء الصراع والحوار طابعه السلمي؛ لأن عمليات التشويه المتعمد للثقافة الوطنية أفقد علاقات الصراع السلمي والحوار الثقافي الذي يستند إليه، وأحدث في الواقع الاجتماعي خللاً وعدم توازن قاده بدوره بالضرورة إلى العنف؛ لأنه إذا اهتزت المنظومة الثقافية لمجتمع ما فإن العنف نتيجة حتمية لإعادة التوازن، أو لتأكيد الفئات الاجتماعية لوجودها والدفاع عن مصالحها بعد أن أصبح طريق الحوار استنادًا إلى ثقافة مرجعية تحظى بالرضا العام بسبب غياب أو اهتزاز هذه الثقافة المرجعية.

على أن أهم ما في الأمر أن تمزيق، أو غياب، أو عدم احترام المنظومة الثقافية الوطنية، أو أي منظومة تحظى بالرضا العام تعني أن السلطة تسقط بيد الفئة الأقوى –العسكريين مثلاً– وأن الطريق إليها، أو إلى غيرها من المواقع الاجتماعية لا يخضع إلا لمنطق القوة وحده وبالتالي فإن منطق العنف من هذه الفئة، أو تلك ليس إلا تعبيرًا عن إدراك هذه الحقيقة وممارسة لها ووعيها بأن الدعوة إلى نبذ العنف مثلاً ما هي إلا نوع من الخداع تقوم بها إحدى القوى التي مارست هذا العنف على نطاق واسع وبطريقة منظمة لمنع القوى الأخرى من منافستها، أو تهديدها، أو استخدام وسائلها.

تاريخ تسلل التشريع الأجنبي إلى مصر:

من المطالب الثابتة للشعب المصري عمومًا وللحركة الإسلامية خصوصًا مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية الغراء، والمتتبع لحركة الصراع السياسي في مصر في العشرين سنة الأخيرة -خصوصًا- يجد أن هذا المطلب كان دائمًا على رأس أولويات الحركة الإسلامية العلنية والسرية كما أن هذا المطلب حظي من القبول الشعبي بما جعله مادة رئيسية في برامج كل الأحزاب والقوى السياسية، سواء في أوساط المعارضة أم في أوساط الحكومة على السواء.

ومنذ أن دخل التشريع الأجنبي مصر منذ عهد محمد علي ومن بعده وخاصة الخديوي إسماعيل والخديوي توفيق نجد أن الحركة الشعبية الجماهيرية اعتمدت مطلب تطبيق الشريعة كمطلب ثابت.

فالحركة الشعبية التي قادها الشيخ الشرقاوي "أحد علماء الأزهر" ضد ظلم المماليك سنة ١٧٩٥ التي انتهت بخضوع المماليك للمطالب الشعبية وكتابة وثيقة بين المماليك والرعية بقيادة العلماء تبين الحقوق والواجبات بين الحاكم والرعية -قد أكدت ذلك المطلب، ففي الجبرتي "أن الدفتردار حضر إلى العلماء -الذين اعتصموا بالأزهر احتجاجًا على الظلم- ووقف بين أيديهم وسألهم عن مرادهم فقالوا له: "نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها"، وعندما جاء نابليون إلى مصر غازيًا سنة ١٧٩٨ حاول أن يخدع الجماهير فادعى في منشوره الذي وزرعه بمجرد وصوله "أنه يطيع الله ويحترم نبيه والقرآن العظيم". مما يدل على مدى تغلغل التمسك بالشريعة الإسلامية لدى جماهير الشعب المصري وقتذاك.

وفي سنة ١٨٠٦ حاول السلطان العثماني عزل محمد علي إلا أن العلماء أرسلوا إلى قائد الأسطول العثماني رسالة جاء فيها: "والشريعة مقامة في أيامه".. يقصدون أيام محمد علي أي إن إقامة الشريعة في أيامه تبرر التمسك به وعدم عزله.

وحتى ذلك التاريخ كان الصراع يدور حول جدية تطبيق الشريعة والتمسك بها من الناحية الفعلية؛ لأن الواقع القانوني والاجتماعي كان واقع سيادة الشريعة من الناحيتين التشريعية والقانونية أي إن الخروج على الشريعة لم يكن سياسة قانونية معتمدة، ولكن كان مجرد خروج على النصوص القانونية المتبعة، أو إهمال التطبيق من الناحية العملية، أما من الناحية النظرية والدستورية فإنه لم يكن هناك تشريع آخر قد حل محل الشريعة الإسلامية.

وحينما بدأت عملية تسلل التشريع الأجنبي إلى مصر في عهد محمد علي وأولاده من بعده، فإن الصراع السياسي كان حول ضرورة إلغاء القوانين الأجنبية والعودة إلى جعل الشريعة الإسلامية الغراء هي المرجع في القضايا والقانون، وكانت الشريعة الإسلامية من المطالب الثابتة لجمال الدين الأفغاني في خطبه وتحركاته وبرامجه السياسية، وفي الصحف التي كان جمال الدين الأفغاني قد أنشأها، أو ساهم في تحريرها، أو مد نفوذه إليها سواء في داخل مصر (١٨٧١ – ١٨٧٩)، أو في خارجها قبل ذلك وبعده. كان جمال الدين وأتباعه وتلاميذه ينادون بإلغاء المحاكم المختلطة والقوانين الأجنبية والعودة إلى الشريعة الإسلامية، صحيح أن اهتمامات جمال الدين الأفغاني كانت أوسع كثيرًا من مسألة الشريعة الإسلامية كشكل قانوني، فقد اهتم بمجمل مشاكل العالم الإسلامي واهتم بتوحيده وترقيته والنهوض به. وتعرض القانون

الأجنبي لعملية نقد وسخرية مريرة على يد الثائر العظيم عبد الله النديم سواء في مقالاته اللاذعة أم في خطبة النارية. كما كانت مسألة التخلص من القوانين الأجنبية والمحاكم المختلطة من ضمن برنامج ومطالب الثورة العرابية.

وعندما تسلم مصطفى كامل راية الكفاح الوطني ظلت مسألة التخلص من القوانين الأجنبية والعودة إلى الشريعة الإسلامية أحد المطالب الأساسية للحركة الشعبية المصرية ضمن مطالبها الكثيرة الخاصة بالجامعة الإسلامية والتخلص من الاحتلال الإنجليزي ودعم قيم البلاد وعاداتها الوطنية لمواجهة الاحتلال وعلى نفس الدرب سار كل من محمد فريد وعبد العزيز جاويش، اللذين خلفا مصطفى كامل في قيادة الحزب الوطني والحركة الشعبية عمومًا.

وبظهور جماعة الإخوان المسلمين على يد الإمام الشهيد حسن البنا سنة ١٩٢٩ قفز الاهتمام بتطبيق الشريعة الإسلامية قفزة واسعة إلى الأمام، وأصبح هذا المطلب من المطالب الرئيسية لجماعة الإخوان ولزعمائها ومفكريها وصحافتها، وإذا كان مطلب الشريعة في برنامج الأفغاني والنديم، ثم مصطفى كامل ومحمد فريد وعبد العزيز جاويش كان جزءًا من الدعوة إلى تقوية الخلافة القائمة "الخلافة العثمانية" والصراع مع الاستعمار الإنجليزي والتمسك بشعار "الجامعة الإسلامية".. فإن سقوط الخلافة العثمانية عمليًا ونظريًا قبل ظهور جماعة الإخوان جعل الإخوان المسلمين يفكرون في إقامة جمهورية إسلامية في مصر، أو صبغ مصر بالصبغة الإسلامية أولاً، ثم توحيد العالم الإسلامي تحت قيادة واحدة فيما بعد.. أي إن ترتيب الأولويات قد اختلف عما كان عليه بالنسبة للأفغاني ومصطفى كامل وخلفائهم، فقد كانت الخلافة العثمانية قائمة وبالتالي اتجهت الدعوة إلى تقوية الخلافة والنهوض

بالمسلمين والتخلص من الاستعمار، وكانت الشريعة تدخل ضمن عوالم الصراع من أجل وتوحيد التخلص من الاستعمار، وبالتالي تكون مصر جزءًا من هذا العالم الإسلامي الموحد. وبتغيير ترتيب الأولويات بسبب سقوط الخلافة وصعوبة قيامها من جديد في ظروف قريبة كان على الإخوان أن يعملوا على إقامة نظام إسلامي في مصر أولاً وأن يتجهوا في حركتهم اليومية، أو في برامجهم السياسية، أو خطبهم، أو دراسات كبار المفكرين المنتمين إليهم مثل عبد القادر عودة وسيد قطب، بل ظهرت العديد من القضايا المرتبطة بمسألة تطبيق الشريعة الإسلامية مثل قضايا تكفير الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله "أي الذي لا يطبق الشريعة"، أو تكفير المجتمع الذي لا تسوده الشريعة الإسلامية وغيرها من القضايا الفكرية والحركية المرتبطة بهذا الأمر، وبعد سلسلة الصدامات الموالية مع نظام حكم عبد الناصر وعملية القمع البشع الذي تعرضت له الحركة الإسلامية في مصر في الخمسينيات والستينيات ظهرت مجموعة من الأفكار التي سببت حوارًا وخلافًا سواء في صفوف الإخوان أو في صفوف الجماعات المنشقة، وكلها مرتبطة بقضية تطبيق الشريعة الإسلامية والحكم على الشخصيات والحكام والمجتمعات التي لا تطبق ذلك، وظهرت مصطلحات تكفير الحاكم، أو تكفير المجتمع، أو عدم تكفير هذا وذاك، بحيث غطى الحوار مساحات واسعة من اهتمام الحركة الإسلامية. وأثر هذا الأمر أيما تأثير على أسلوب الحركة وعلى مجمل اهتماماتها وعلى صلاتها بعموم المسلمين أيضًا. فهناك من يعتقد بجاهلية المجتمع وبالتالي يجب هجرته، أو جهاده ومن يرى أنه من العبث مطالبة الحكام الكفار بتطبيق الشريعة الإسلامية، ومن يرى بعكس ذلك ومن

يرتب على ذلك أو عكسه اتباع أسلوب معين في الحركة، ومن قال بالأحكام الملكية ومن قال بغير ذلك إلى ما لا نهاية. وعلى كل حال فليس من موضوع بحثنا دراسة تلك الأمور، أو تغليب رأي على رأي، فعلينا أن نتابع حركة المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية في مصر.

في نهاية الستينيات ظهرت الجماعات الإسلامية إلى العمل العلني مرة أخرى بعد أن توارت تحت الأرض في العمل السري، أو خلف القضبان لفترة. وكان مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية هو المطلب الأساسي والرئيسي، وربما الوحيد في بعض اللحظات، فظهرت الملصقات ومجلات الحائط في الجامعات وكلها تطالب بالشريعة الإسلامية باعتبارها الأسلوب الوحيد لحل مشاكل مصر ولإرضاء الله تعالى أولاً، اعتبرت تلك المجلات والملصقات التي أصدرها طلاب الجامعات خصوصًا أن كل مشاكل مصر من هزائم عسكرية وتخلف سياسي واقتصادي واجتماعي، فضلاً عن الظلم الاجتماعي والفساد إنما هي بالتحديد نتيجة مباشرة لعدم تطبيق الشريعة الإسلامية، وسارت على نفس النهج تقريبًا الصحافة الإسلامية التي ظهرت فيما بعد وفي المقالات التي كانت تنشرها الصحف الحكومية لبعض المتمسكين بالإسلام من الصحفيين والكتاب، بل وبدأت المطالب الأخرى التي تنادي بها الحركة الإسلامية في مصر تتفرع وتنمو من خلال شعار تطبيق الشريعة الإسلامية، فظهرت المقالات والكتب والخطب التي توضح أن الشريعة الإسلامية ليست مجرد حدود، أو قوانين، أو محاكم ولكنها منهج حياة يتضمن مبادئ سياسية وأخرى اجتماعية واقتصادية فضلاً عن القانونية.

وعلى مستوى البرلمان المصري ظهرت المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية في برلمان ١٩٧١ – ١٩٧٦ على يد النائب الشجاع محمود نافع الذي دخل البرلمان عضوًا عن دائرة ميت غمر – دقهلية وبدأ حديثه عن الشريعة الإسلامية في رده على بيان الحكومة في ١٩٧١، ثم صار لا يمل من تكرار هذا المطلب، وقدم العديد من المشروعات الخاصة بتحريم الخمور صناعة وتجارة واستهلاكًا وإلزام المرأة العاملة بالزي المحتشم وصرف معاش للمعوقين ولكبار السن كما تنص الشريعة الإسلامية وغيرها من القوانين والقاعدة، واعتبر في كل كلامه تحت القبة أن مشاكل مصر تحل بالشريعة وليس بشيء آخر سواها، وفي الحقيقة فإن محمود نافع كان يعبر عن رأي عام متسع يردد ذلك الأمر في كل مكان وفي كل موقع في ذلك الوقت لدرجة أن لجان الاستماع، التي شكلها الرئيس السادات سنة ١٩٧١ لمعرفة اتجاهات الرأي العام المصري بشأن صياغة الدستور – قد استمعت في كل مكان ذهبت إليه إلى كل فئات الشعب المصري تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، وبالفعل قامت لجنة صياغة دستور ١٩٧١ بتضمينه نصًا يقول: "إن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للقوانين"، إلا أن النص تغير فيما بعد وقبل إقرار الدستور إلى نص آخر يقول: "إن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، الأمر الذي فهم منه أنها ليست الوحيدة مصدرًا للتشريع وإن كانت مصدرًا رئيسيًا.

معركة الألف واللام:

وقد شهد البرلمان المصري فيما بعد ما يسمى بمعركة الألف واللام، حيث طالب محمود نافع وآخرون معه مثل الأستاذ عبد الفتاح أبو علي

والدكتور محمد معتوق والشيخ رمضان عرفه وغيرهم بتغيير تلك المادة – الثانية من الدستور– لتكون "الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع" أي بزيادة ألف ولام على المادة الأصلية، وتمخضت تلك المطالبات التي حظيت باهتمام شعبي واسع عن استجابة الحكومة إلى ذلك فتم تغيير المادة الثانية من الدستور بالفعل وأضيفت إليها الألف واللام في سنة ١٩٧٩، وعقب هذا التغيير شهدت المحاكم المصرية عددًا من المواقف المهمة التي تجاوز فيها القضاة نص القانون وحكموا بموجب أحكام الشريعة الإسلامية مباشرة استنادًا إلى النص الدستوري، واشتهر من بين هؤلاء المستشار محمود غراب، والمستشار محيي الدين عبد الغفور.. كما شهدت المحاكم العديد من الطعون أمام محكمة النقض لنقض الأحكام بدعوى عدم مطابقتها للشريعة الإسلامية، وشهدت الحياة القضائية حوارًا متصلاً حول جواز، أو عدم جواز التمسك بالقوانين المخالفة للشريعة في المحاكم. وهنا ظهرت الحاجة، أو الدعوة إلى تقنين أحكام الشريعة الإسلامية في بنود واضحة، وتقدم الأزهر بعدد من مشروعات القوانين المقننة إلى مجلس الشعب المصري إلا أن مصيرها كان الضياع في الأدراج، وما زال التعارض بين الدستور والقوانين القائمة موجودًا حتى الآن، ومن ناحيتها قامت إدارات الأزهر بإلغاء كافة تعاقداتها الربوية والتزمت بالشريعة الإسلامية في تعاملاتها استنادًا إلى نص الدستور مما أوجد العديد من المشاكل القانونية بينها وبين الأطراف الأخرى.

وعقب موت السادات في ١٩٨١ –وظهور حزب الوفد الجديد وانتعاش الصحافة الحزبية والحريات الحزبية عمومًا– تضمنت كل برامج الأحزاب النص على تطبيق الشريعة الإسلامية، واختلفت في تفسيرها كل حسب هواه..

فعلى حين يرى حزب التجمع اليساري الاقتصار على دعم القيم الروحية والخلقية يرى حزب الوفد والحزب الوطني الحاكم ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية ولكن بالتدريج، مما جعلهما عرضة للقول بأن التدرج هنا المقصود به تسكين الموضوع الذي أصبح يعتمد على قاعدة شعبية واسعة جدًا ولا يمكن تجاهلها، أما أحزاب الأحرار والعمل والأمة فبرامجها تنص صراحة على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية فوريًا، ويبرز في هذا الصدد حزب العمل بقيادة المهندس إبراهيم شكري الذي يمارس نضالاً برلمانيًا وصحفيًا وحزبيًا من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية، بل لقد شهدت جريدة الشعب –لسان حزب العمل– الدعوات الصريحة لتطبيق الشريعة وصبغ مصر بالصبغة الإسلامية عمومًا وخاصة في عهد رئيس تحريرها الأستاذ عادل حسين، وقد تدعم هذا الأمر بعد عقد التحالف بين حزب العمل والإخوان المسلمين.

إذن فقد كان مطلب العودة إلى الشريعة الإسلامية مطلبًا شعبيًا ووطنيًا في كل الأوقات، وبديهي أن سيادة تشريع أجنبي في مصر أمر ضار على كل مستوى.. فهو أمر مخالف لأوامر الله سبحانه وتعالى أولاً، ثم هو أمر يجعل هناك انفصامًا في الشخصية المصرية بما له من عواقب وخيمة على كل مستوى ثانيًا، وهو أيضًا أمر يجعل استقلالنا منقوصًا ومشكوكًا فيه من ناحية ثالثة، بل إن البعض يرى أن فشل مشروعات الاستقلال الوطني في مصر كان يرجع لعدم إدراكها بعد التأكيد على التميز في الهوية والانتماء وإلغاء القوانين المستوردة.

ومما لا خلاف عليه بين كافة فقهاء الدساتير وعلماء التشريع وعلماء الاجتماع من كل اتجاه أن القانون لا يحقق الأهداف المرجوة منه ما لم يستند

إلى عقيدة الأمة ووجدانها وعاداتها وتقاليدها، والاستعمار لم يكن يلهو حين كان يعمل كل ما في وسعه في سبيل إقصاء الشريعة الإسلامية وإدخال التشريع الأجنبي إلى بلادنا، ولعل أهمية الشريعة الإسلامية في تأكيد هوية الأمة وتميزها، مما يحقق لها قدرة أكبر على مواجهة الاستعمار قد جعل ذلك الاستعمار يحاول أن يروج عددًا من الافتراءات حول هذه القضية، وللأسف فإن عددًا من المفكرين والسياسيين والصحفيين راح يردد بوعي، أو بدون وعي تلك الافتراءات.

يقول الاستعمار وتلامذته "إن التشريع الأجنبي قد حل محل التشريع الإسلامي بسبب جمود التشريع الإسلامي وعدم مسايرته للتطور، وأن الاستعمار لم يكن له يد في إقصائه، وإن التطور الطبيعي كان هو المسئول عن ذلك".

وتلك فرية ذات نتائج خطيرة بدءًا من فشل مشروعات الاستقلال التي لم تدرك أهمية التميز في الهوية والانتماء ولم تغير التشريع الأوروبي إلى تشريع إسلامي وانتهاء بغربة سياسية واجتماعية وقع فيها المثقفون إلا من رحم ربك.

وإذا كان التشريع الأجنبي قد بدأ يتسلل إلى مصر عام ١٨٤٠، وتأكد عامي ١٨٧٥ و١٨٨٣، فإن التحقيق التاريخي يثبت أن هذا السبب غير سليم؛ لأن المجلة العثمانية التي كانت تنشر القوانين الإسلامية مقننة كانت قائمة قبل هذا الوقت، ولأن محمد قدري باشا في مصر كان يقوم فعلاً بتقنين الأحكام وقتها، كما أن الوثائق التاريخية تكشف عن أن السبب الذي دعا حكام مصر إلى الأخذ بالتشريع الأوروبي هو رغبتهم في أن يقدموا لدول الامتيازات

نظامًا قانونيًا ينشأ على شاكلة النظام القانوني في بلادهم، أو هو أمر مبيت بليل في أروقة التخطيط الاستعماري.

"إن لفقه الشريعة الإسلامية مرونة وتقبل للمعاصرة وقابلية للتقنين تظهر بوضوح في مجلة الأحكام العدلية، وهي مجلة تقنين شكلت لها لجنة برئاسة أحمد جودت باشا بدأت في ١٨٦٩ وانتهت في ١٨٧٦، وأخذت أحكامها من كتب ظاهر الرواية في المذهب الحنفي إلا القليل أخذت فيه بأقوال المتأخرين من الحنفية مراعاة للأنسب والأنفع في تقرير الأحكام". وإن هذه المجلة كانت عملاً تقنينيًا أي تجميعيا للأحكام وتصنيفها وترتيبها بتبويب منطقي وعلمي على هيئة حوارات متتابعة".

ولقد كانت أكمل تقنين أُخذ عن الفقه الإسلامي في ذلك الوقت، كما أنه قد سبقها في هذا الإطار الجهد التجميعي الذي قام به شيخ الإسلام أبو السعود بن محمد بن مصطفى العماد" وكذلك الخلاصة التي صنفها من جزأين الشيخ إبراهيم الحلي باسم "ملتقى البحر"، ثم جاء في القرن السابع عشر الجهد التجميعي الفذ الذي أعده فقهاء الهند في ستة مجلدات ضخمة بتكليف من السلطان محمد أورنك زيب عالمكير واشتهرت باسم "الفتاوى الهندية الشاملة للعبادات والمعاملات والعقوبات على مذهب أبي حنيفة"، ثم هناك "القوانين نامه" التي كان يصدرها سلاطين العثمانيين مشتملة على تنظيمات إدارية وجزائية.

وإذا كان التوثيق التاريخي يثبت تهافت القائلين بأن التشريع الأجنبي قد حل محل التشريع الإسلامي بسبب جمود التشريع الإسلامي وعدم مسايرته للتطور، فإن المزيد من الدراسة يثبت أن ذلك كان أمرًا مقصودًا ومبيتًا

ومخططًا له من دوائر الاستعمار، ففي سنة ١٩٠٨ طبع حزب الإصلاح الدستوري كتابًا مترجمًا بعنوان: "رسائل مصري لسياسي إنجليزي كبير في ١٩٠٥.. تضمن الكتاب أربع عشرة رسالة: كتبها المصري بالإنجليزية وعثر عليها في أوراق العضو الليبرالي في البرلمان الإنجليزي "سير روبرتسون"، وورد بالرسالة الخامسة "أن النظام التشريعي القضائي الجديد نشأ في مصر فجأة في يوم واحد وبالقوة القاهرة وعلى يد أمة أجنبية وجعلوا نظامه على نمط أنظمة بلاد بعيدة فرموا به شعبنا دون أن ينبهونا إليه ولا راعوا عواطفنا وإرادتنا وأخلاقنا الوطنية وتقاليدنا القومية.. إنكم غذيتم المصريين بطعام لم يألفوه ولا يستطيعون هضمه.. إن بناء القضاء يجب أن تكون جدرانه من المادة الوطنية.. بمعنى أن يكيف ذلك لنظام القضائي على ما يوافق فطرة العقل الوطني الأصلية، أن يعتمد على الوسائل الوطنية.. ولا تكون للقضاء فائدة إلا إذا كان موافقًا لميول الشعب وعاداته وشعائره الدينية وتقاليده، والحق يقال فإن هذه البلاد المصرية ما زالت منذ زمن بعيد ترزأ بالقوانين الأوروبية غير الموافقة ودون مراعاة لعادات الوطنيين وتقاليدهم، ثم ختم رسالته بقوله: "أقول الحق الذي لا نزاع فيه: إن تشعب غرس أجنبي سيئ التأثير والمناسبة والحجم، قد أفسد وشوه تقاليد هذه البلاد، وقد شكلت أغصانه الممتدة الضخمة ظلاً مظلمًا على الشعب".

وإذا كان القضاء في الإسلام له أهمية كبيرة لدرجة أن الرسول الأعظم ﷺ قد مارسه بنفسه، وإذا كانت الحضارة الإسلامية قد أفرزت مدرسة قضائية عادلة ومتميزة، سواء إبان صعود الحضارة الإسلامية أو حتى في أوقات ضعفها واستشراء عوامل التفكك في داخلها، وإذا لم يكن غريبًا أن تحفل كتب

التاريخ بآلاف الأمثلة التي تدل على نزاهة القضاء الإسلامي ومدى مرونة الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان، بل بالمواقف الشجاعة والمتميزة للقضاة في مواجهة ظلم الحكام، أو غيرهم وصدوعهم بالحق مهما كانت النتائج. فإننا سوف تقدم مثلاً قضائيًا فذا حدث قبيل دخول التشريع الأجنبي إلى مصر ليكون هذا المثل دليلاً واضحًا على أن الشريعة كانت ولا تزال حتى اللحظة الأخيرة في أوج قوتها وصلاحيتها بما يقطع حجج المرجفين والمنافقين.

"ففي يوم ١٢ مايو سنة ١٨٠٥ اجتمع زعماء الشعب في دار المحكمة وطلبوا من القاضي أن يرسل في استدعاء وكلاء الوالي ليحضروا مجلس الشرع فأرسل يستدعيهم على عجل فحضروا، وعندما انعقد المجلس عرض الزعماء ظلامة الشعب وحرروا مطالبهم وهي ألا تفرض من اليوم ضريبة على المدينة إلا إذا أقرها العلماء وكبار الأعيان، وأن تجلو الجنود عن القاهرة وألا يسمح بدخول أي جندي إلى القاهرة حاملاً سلاحه، وأن تعاد المواصلات في الحال بين القاهرة والوجه القبلي".

وقد أقرت المحكمة هذه الطلبات وأبلغت بها الوالي خورشيد باشا إلا أن الأخير لم يذعن لحكم المحكمة فانعقدت المحكمة في اليوم التالي وأصدرت حكمًا بعزل الوالي، بل وأصدرت المحكمة سندًا شرعيًا بذلك جاء فيه: "إن للشعوب –طبقًا لما جرى به العرف قديمًا ولما تقضي به أحكام الشريعة الإسلامية– الحق في أن يقيموا الولاة ولهم أن يعزلوهم إذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم؛ لأن الحكام الظالمين خارجون عن الشريعة.

بدأت تسلل التشريع الأجنبي إلى مصر في عام ١٨٤٠، وهو العام الذي أبرمت فيه معادة لندن بين محمد علي وبين الباب العالي، أو قل العام الذي فرضت فيه أوروبا رأيها على كل من محمد علي والسلطنة العثمانية معًا بعد أن دمر محمد علي قوة السلطنة العثمانية وجيوشها تمامًا وأصبح قريبًا جدًا من الآستانة، وهنا تدخلت الدول الأوروبية مجتمعة وفرضت صلحًا بين الطرفين يحقق لها تقليص نفوذ محمد علي والهيمنة على الخلافة حتى حقق لها تدمير القوة العسكرية للخلافة، فقررت أوروبا أن تبقي على الخلافة محتضرة ولا تسمح بظهور خلافة جديدة تحت حكم محمد علي تجدد شباب العالم الإسلامي، إذن ففي ١٨٤٠ كانت الخلافة المنهكة بفعل حروبها مع محمد علي قد وقعت عمليًا تحت النفوذ الأوروبي، واستطاعت أوروبا أن تفرض نفوذها على الخلافة ومحمد علي معًا. فتدخلت أوروبا في الوقت المناسب –بعد إنهاك قوى الطرفين– وأجبرت بجيوشها وأساطيلها محمد علي على توقيع اتفاقية لندن ١٨٤٠، وبخضوع محمد علي لذلك كان عليه أن يفتح الأسواق المصرية على مصراعيها أمام التجارة الأوروبية تنفيذًا للمعاهدات المبرمة من قبل، وأصبحت مصر مأوى للمغامرين والمرابين وغيرهم تحت ظلال نظام الامتيازات الأجنبية. وعلى كل حال، فقد أنشأ محمد علي في سنة ١٨٤٠ ما يسمى بمجالس التجار "مجالس أحكام التجارة"، وهي عبارة عن محاكم تجارية للفصل في المنازعات التجارية بين الأهليين، أو بينهم وبين الإفرنج، وتتألف هذه المحكمة من رئيس وباش كاتب وكاتب وثمانية من التجار: خمسة منهم من الوطنيين وثلاثة من الأجانب، وكان بكل من القاهرة والإسكندرية محكمة من هذا النوع. وبتمثيل التجار الأجانب في هيئة

المحكمة، فإن الباب قد فتح عمليًا أمام التشريع الأجنبي ليتسلل إلى مصر، واستمرت تلك المحاكم تعمل حتى عهد إسماعيل، وأضيفت إليها محكمة استئناف تسمى "مجلس الاستئناف"، كما زاد عدد الأجانب فيها فأصبح مساويًا لعدد الوطنيين وقد ألغيت هذه المحاكم لتحل محلها المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦.

وبالإضافة إلى تلك المحاكم، أو مجالس التجار فإن الامتيازات الأجنبية التي تمتع بها رعايا الدول الأجنبية عمومًا والأوربية خصوصًا كانت هي الأخرى بابًا واسعًا لتسلل التشريع الأجنبي إلى بلادنا، وقصة الامتيازات الأجنبية تتلخص في أن الدولة العثمانية -في سبيل تحصين بلاد المسلمين ضد النفوذ الأجنبي- كانت قد منعت الأجانب من حق تملك العقارات في بلاد السلطة العثمانية، ثم عادت تحت الضغط الأوروبي فأعطتهم هذا الحق عندما ضعفت وخضعت للابتزاز الأوروبي سنة ١٨٦٧، وفي مقابل هذا الحق قبلت الدول الأوروبية خضوع رعاياها للوائح والقوانين المالية والعقارية التي تضعها السلطنة العثمانية من غير حاجة إلى موافقة الدول الأوروبية، بل خضوع هؤلاء الأجانب للمحاكم التركية في المنازعات العقارية سواء كانوا مدعين، أو مدعى عليهم، كما اشترطت تركيا اختصاص المحاكم العثمانية بنظر قضايا الأجانب -مدنية، أو جنائية، أو تجارية- إذا كان في الخصومة صالح أهلي، وتفصل في هذه المنازعات طبقًا للقوانين الأهلية دون حاجة إلى حضور القنصل، أو مندوبه أثناء المحاكمة.. وكذلك نص هذا القانون على أن تسري أحكام القوانين العثمانية الخاصة بالعقوبات على الرعايا الأجانب كما تسري على الأهليين سواء بسواء، وكذلك تسري عليهم القوانين الجنائية

ويحاكمون أمام المحاكم العثمانية، أما إذا كانت هناك منازعات غير عقارية وطرفاها أجانب وليس فيها صالح أهلي فيمكن للطرفين اللجوء إلى قناصل بلادهم للحكم فيها بينهم.

وإذا كانت تركيا قدمت ذلك منحة وفي حدود ضيقة كما يظهر من نص القانون فإن الدول الأوروبية راحت تطور تلك المنحة وتستغلها أبشع استغلال، بل بصورة مخالفة للقانون الصادر في ١٨٦٧ واستغلت تغلغل نفوذها في مصر في عهدي سعيد وإسماعيل وجعلت من الامتيازات الأجنبية اعتداءً صارخًا على السيادة المصرية، وصار للامتيازات الأجنبية في مصر مظاهر ومميزات مختلفة تمامًا عما خوله لها القانون الصادر في ١٨٦٧، وإذا كان النفوذ الأجنبي ظل ضعيفًا في مصر وكذلك التواجد الأجنبي في عهد محمد علي وإبراهيم وعباس الأول فإن فتح قناة السويس ومد السكك الحديدية وظهور العديد من الشركات والبنوك الأجنبية التي تعمل في مصر جعل تلك الامتيازات بلا حدود وجعلها اعتداء صريحًا على السيادة المصرية، وقد طغى الأجانب الذين بلغ عددهم في عهد إسماعيل ١٠٠ ألف نسمة أمام ضعف الحكومة، فقد كان سعيد باشا كثير السخاء معهم ولم يكن يرفض أي منحة يطلبونها وكان ينساق من غير تبصر إلى أي مشروع يعرضونه عليه، فإذا لم ينالوا من تلك المشاريع ما يبغونه من ربح عوضهم سعيد باشا ما فاتهم من الأرباح، وكان القناصل يتدخلون لتأييد مطالب هؤلاء الأجانب ويكرهون سعيد باشا على إجابتها، وكانوا يتحرجون في عهد عباس الأول من هذا التدخل لما كان لديه من الوسائل لوقفهم عند حدهم، وقيل إنه كان لديه نمر يألفه ويضعه بالقرب منه محجوبًا عن الأنظار فإذا اشتد الجدل

بينه وبين أحد القناصل استدعى النمر في رفق وهدوء إلى حيث يراه القنصل فكانت لهذه الوسيلة "الدبلوماسية" أثرها في حسم النزاع.

إذن فقد ظلت الامتيازات في مصر تتبع أوضاعها الأصلية على عهود محمد علي وإبراهيم وعباس، كما كانت بالإسكندرية والقاهرة محكمتان تسمى كل منهما المحكمة التجارية، أو مجلس التجار تفصل في المنازعات التجارية بين الأوروبيين والمصريين، وقضاتها من الوطنيين والأجانب، والغالبية فيها للوطنيين كما سبق أن وضحنا، ولكن مع ضعف سلطة الحكومة في عهد سعيد وازدياد النفوذ الأجنبي بفعل الديون في عهد إسماعيل طغت سلطة الأجانب ونالوا عددًا من المزايا بالعرف والعادة كما يلي: -

- انتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترف رعاياهم من الجرائم التي تقع على الرعايا الوطنيين.
- التزم الأهالي عندما يقاضون الأجانب بأن يرفعوا دعاواهم أمام المحاكم القنصلية، وأن يكون التنفيذ في حضور القنصل، وبدهي أن القناصل كانوا يمتنعون عن الحضور إذا كان الحكم في غير صالح الأجانب، فيضطر الأهالي للتوسل إلى القناصل لحضور التنفيذ وهنا يقوم القناصل بمساومة الأهالي والوصول معهم إلى اتفاقات مجحفة لصالح الأجانب، فيضطر الأهالي لقبولها بدلاً من تعديل التنفيذ إلى ما شاء الله.
- كما اغتصب القناصل سلطة الفصل حتى في القضايا التي يرفعها الأجانب على الأهالي، أو على الحكومة المصرية ذاتها.

وعلى سبيل المثال فقد حكمت المحاكم القنصلية بتعويضات وصلت إلى ٢,٨ مليون جنيه في مدى أربع سنوات (١٨٦٤ – ١٨٦٨).

وقد عبر فان بلمن عن هذه الحالة بقوله: "إن الأوروبيين يعبرون عن الاختصاص المختلط للقنصليات بأنه نشأ عن العرف، وفي الحقيقة فإنه وليد الاغتصاب الواقع من الأقوياء على الضعفاء".

وبديهي أن ذلك حقق قدرًا هائلاً من الاضطراب والظلم للوطنيين، فكل قضاء قنصلي يحكم طبقًا لقانون بلاده، فلم يكن التعامل بين الناس قائمًا على قواعد معلومة وضوابط مرسومة، بل صارت المعاملات عرضة لأهواء المحاكم القنصلية وقوانينها، وإذا علمت أن القنصليات العامة للدول المتمتعة بتلك الامتيازات كانت ١٧ قنصلية.. أي إنه كانت بمصر ١٧ محكمة قنصلية تحكم كل منها بقوانين بلادها، وأنه لكي تستأنف حكمًا منها كان عليك أن تقدم هذا الاستئناف أمام محكمة إكس بفرنسا، أو أنكونا بإيطاليا، أو أثينا باليونان، أو لندن في إنجلترا، أو محكمة تريستا بالنمسا، أو محكمة نيويورك بأمريكا على حسب جنسية طرف الخصومة الأجنبي، وبديهي أن الأجانب كانوا يستأنفون أمام تلك المحاكم مما يؤدي إلى تنازل الطرف الوطني عن الخصومة بدلاً من الدخول في تلك المتاهات التي لا يعرف لها آخر.

فكر الخديوي إسماعيل في إصلاح ذلك الخلل ولكنه – بدلاً من أن يعالجه بأن يكون القضاء الأهلي وشريعة البلاد هما المرجعان في التقاضي بصرف النظر عن أطراف الخصومة انتهى إلى اتفاق مع أوروبا بإنشاء محاكم مختلطة يكون العنصر الغالب فيها للقضاة الأوروبيين وتحتكم إلى القانون الفرنسي والإنجليزي والإيطالي، وتفصل فيما يقوم من المنازعات بين الوطنيين والأجانب وتختص بنظر الجنايات والجنح والمنازعات المدنية والتجارية، واستثنت بعض الجنح والجنايات التي يرتكبها الأجانب فظلت من اختصاص المحاكم القنصلية،

وقد وقع هذا الاتفاق كل من الولايات المتحدة – النمسا – المجر – بلجيكا – الدنمرك – فرنسا – ألمانيا – إنجلترا – اليونان – هولندا – إيطاليا – البرتغال – روسيا – إسبانيا – السويد – النرويج.. وذلك في سنة ١٨٧٥، وكانت كل القوانين المعمول بها أجنبية في تلك المحاكم والغلبة فيها للقضاة الأجانب.. ويصف القاضي الهولندي فان بلمن ذلك بقوله: "إن المحاكم المختلطة ركن قوي من أركان السيطرة الأوروبية على مصر".

وبهذا القضاء المختلط تمت السيطرة الفعلية على القضاء المصري، بل التشريع المصري ذاته، حيث إنه لم يعد في مقدور الحكومة أن تصدر قانونًا بدون موافقة الأجانب عليه، وبذلك تكون مصر قد خسرت حتى استقلالها التشريعي كما يقول جابرييل شاوم، فتلك المحاكم قد شاركت الحكومة سلطة التشريع، ولم يعد في مقدور الحكومة أن تصدر قانونًا نافذًا إلا إذا صدقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة.. أي إن تلك المحاكم تمارس أيضًا سلطة البرلمان!!

ومن الناحية التاريخية فإن تلك المحاكم قد تسببت في ضياع استقلال مصر، ففضلاً عن كونها في حد ذاتها اعتداء على السيادة وانتقاصًا للاستقلال الوطني، فإنها وقفت مع الدائنين في صراعهم مع الخديوي إسماعيل سنة ١٨٧٩، وألغت مرسوم ٢٢ إبريل ١٨٧٩ مما أدى إلى تكريس الرقابة الثنائية التي كانت في حد ذاتها أول أشكال الاحتلال الأجنبي – كما أنها مع تزايد أعداد الأجانب في مصر أدت بأحكامها إلى زيادة ثروة هؤلاء على حساب ثروة الوطنيين، الأمر الذي مهد الأرض للاحتلال تمامًا، يقول القاضي فان بلمن في هذا الصدد: "إن المحاكم المختلطة صارت سلطة أقوى من سلطة الحكومة

المصرية، وقد أدرك الخديوي إسماعيل -في الوقت الأخير وبعد وقوع المحظور- أنه بإبرامه الاتفاقات المنشئة لهذه المحاكم قد خلق لنفسه أسيادًا جددًا إلى جانب سيادة القنصليات ويضيف: "إن هذه المحاكم التي يرتدع لها الخديوي والباشاوات لم تكن مستقلة تمام الاستقلال عن العنصر الأجنبي في مصر فبينما حكومة البلاد والأهالي عزل أمامها كان الأجانب يعدونها محاكمهم ويرون أنها أنشئت خصيصًا لمناصرتهم في جميع الأحوال والقضاء لمصلحتهم ضد العرب والترك والخديوي "يقصد بالعرب المصريين"، فكانوا منها في موقف حصين إذ يحميهم الرأي العام الأوروبي والمحامون ورجال الأعمال والصحف فضلاً عن المال، وتشد أزرهم قوات القنصليات والدول والجاليات الأوروبية التي تتحفز لمهاجمة كل قاض وكل محكمة لا تنحاز إلى جانبهم، وقد أسرفت تلك المحاكم في إصدار الأحكام ضد الحكومة والخديوي لصالح الأجانب من المقاولين والموردين، أو من الأفاقين من مختلف النحل ممن كانوا يطالبون بما ليس لهم حق فيه، أو بإضعاف ما يستحقونه، ولقد أدى الإسراف في هذه الأحكام إلى تضخم الديون السائرة التي أثقلت كاهل الحكومة وتفاقم النكبة التي تولدت منها، وكانت هذه المحاكم هي أداة السيطرة الأوروبية والاستقلال الأجنبي في مصر فهي محاكم أجنبية تقضي بين الناس بلغة أجنبية وتطبق قانونًا أجنبيًا، ويعد عملها -على الخصوص في البيوع الجبرية والرهون العقارية- كارثة على مصر.

ويقول الرافعي: "وصفوة القول إن نظام القضاء المختلط قد أنقص سيادة مصر واستقلالها، وكان هذا النظام أداة لاستغلال مصر واستعبادها".

إذن فهناك إجماع على أن التشريع الأجنبي قد دخل مصر بفعل الضغط الأوروبي وبسبب النفوذ الأجنبي، وأن ذلك كان مقصودًا لتكبيل مصر وتجهيزها للخضوع للاحتلال الأجنبي، الأمر الذي يؤكد الصلة المباشرة بين الاستقلال الوطني وسيادة الشريعة الإسلامية كما يؤكد أيضًا أن التشريع الأجنبي كان أحد أشكال الهيمنة الاستعمارية وأنه كان أحد أدوات استغلال مصر واستعبادها، وأنه كان وسيلة لإغراقها في الديون والنفوذ الأجنبي، ولعل كل ذلك يكون قذى في عيون من يقول بأن التشريع الأجنبي لم يدخل مصر عنوة، أو لم يدخلها بسبب الاستعمار، فالقانون الأجنبي كان وسيلة استعمارية ثابتة على كل مستوى.

وقد تواكب مع ذلك المخطط الاستعمار الجهنمي قيام الخديوي إسماعيل بتعريب مجموعات القوانين الفرنسية، وترجمت فعلاً بقلم الترجمة "القوانين المدنية والدوائر البلدية والمحاكمات والمرافعات والحدود والجنايات، وطبعت ما بين ١٨٦٦ – ١٨٦٨، ثم إن الخديوي إسماعيل استدعى من فرنسا في سنة ١٨٦٥ مهندسًا فرنسيًا كان اسمه "فيكتور فيدال"، وكان حاصلاً على ليسانس الحقوق بالإضافة إلى الهندسة، فكلفه الخديوي إسماعيل بإعداد لائحة تأسيسية وقانون للإجراءات الجنائية وقوانين أخرى، وأن يدرس القانون الإداري لولي العهد، ثم أنشأ مدرسة الإدارة والألسن في أكتوبر ١٨٦٨ قام منهجها على دراسة الشريعة الإسلامية والقانون المدني للدول الأوروبية والقانون الطبيعي والقانون الروماني والقانون التجاري والبحري والمحاسبة التجارية وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فضلاً عن اللغات العربية والتركية والفارسية والفرنسية والإيطالية واللاتينية، أي إنها كلية حقوق بالمعنى الكامل أخفي اسمها تحت اسم لم يكن لمناهجها منه نصيب هو "مدرسة

الإدارة والألسن"، ولم يكن حتى القانون الدستوري والإداري من مواد التدريس بها ولم يضافا إلى مناهجها إلا بعد عشرين عامًا من إنشائها ١٨٨٨، ولعل إخفاء حقيقة تلك المدرسة تحت اسم آخر كان مجرد حذر من مقاومة قد تظهر من الأزهر لإنشائها.

إذن فقد تم استنبات التشريع الأجنبي في البيئة المصرية عمليًا ونظريًا وتعليميًا بفعل الضغط والنفوذ الأوروبي ولتحقيق أهداف الاستعمار وطلائعه الأولى من المرابين والأفاقين المغامرين والموردين.

وفي سنة ١٨٨٣ تم إنشاء المحاكم الأهلية، وقد نص الأمر العالي بإنشائها على أن تكون القوانين التي تطبقها المحاكم الأهلية هي نفس قوانين المحاكم المختلطة وصدر القانون المدني في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ وقانون التجارة والقانون التجاري البحري وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات في ١٣ نوفمبر ١٨٨٣، وقد شكلت المحاكم الأهلية من قضاة من المصريين الذين شغلوا المناصب القضائية بالمحاكم المختلطة، أو أتموا دراساتهم القانونية في أوروبا وفي مصر مع تعيين بعض القضاة الأجانب بشرط مراعاة أرجحية من يكون منهم عارفًا باللغة العربية، وكذلك من قضاة من المجالس المحلية القديمة، وهكذا فإن ظهور تلك المحاكم على أساس القانون والتشريع الأوروبي قد كرس التبعية القانونية لبلادنا للأجانب على مستوى القضاء الأهلي والقضاء المختلط معًا، ولعل هذه كانت من الأمور التي تروق للاستعمار الإنجليزي الذي احتل مصر سنة ١٨٨٢، فلو لم يكن موافقًا على ذلك لما سمح به وقد عطل أكثر من مشروع دستور وغير من سلطات مجلس النواب بشكل يقلص نفوذه وأهميته، وتسامح أو تشجيع الاستعمار الإنجليزي لذلك كان شكلاً

جديدًا ومتسعًا للهيمنة الأجنبية على بلادنا، وقد تم تأسيس تلك المحاكم في المدن الكبرى في الوجهين القبلي والبحري، كما تم إصدار مجموعة من اللوائح المنظمة لاختصاصات المحاكم وضرورة نشر القوانين في الجريدة الرسمية وعدم قابلية القضاة للعزل وعدم جواز سريان القوانين بأثر رجعي وغيرها من المبادئ القانونية التي تتفق فيها كل التشريعات الحديثة، وهي أيضًا غير مخالفة للشريعة الإسلامية إلا أن كل القوانين المعمول بها في تلك المحاكم الأهلية كانت مستمدة من التشريعات الأوروبية، كما تم إنشاء محاكم الاستئناف وتنظيم للنيابة العامة. وإذا كان البعض قد امتدح عملية تنظيم القضاء وضبطه وتقنينه عن طريق المحاكم الأهلية، فإنه قد فاتهم أن استخدام التشريع الأوروبي في تلك المحاكم قد جعل كل مميزاتها في النهاية بلا قيمة حقيقية.

وفي عام ١٩٣٧ تم عقد معاهدة مونترو التي نصت على إلغاء المحاكم المختلطة بعد مرور ١٢ عامًا، وقد تم هذا الإلغاء في ١٤ أكتوبر ١٩٤٩.

وفي عام ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١٣١ الذي ألغى القانون المدني المعمول به أمام المحاكم الأهلية الصادر في ٢٨ أكتوبر ١٨٨٣، والقانون المدني المعمول به أمام المحاكم الصادرة في ٢٨ يوليو ١٨٧٥، واستعيض عنهما بالقانون المدني الصادر في ١٩٤٨ على أن يعمل بهذا القانون ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٤٩، أي بعد إلغاء المحاكم المختلطة، وهكذا تم صدور القانون المدني الذي ما زال يعمل به حتى الآن، واستند ذلك القانون في تشريعاته أيضًا على النصوص الأوروبية وخاصة القانون الفرنسي، ولكي نعرف موقفه من الشريعة الإسلامية فإننا نورد نص المادة (١) من هذا القانون "تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها، أو في فحواها، فإذا لم

يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى العرف، فإذا لم يوجد فبمقتضى القانون الطبيعي وقواعد العدالة".

وقد فسر الأستاذ أنور العمروسي تلك المادة بأنه "ما دام المجتمع وليد العقيدة الإسلامية فقد أصبح قانونه الطبيعي هو القانون الذي أنتجته والذي ازدهرت حضارته وبقيت على أساسه ١٤ قرنًا تفرد خلالها بحمل أعلام الحضارة بين الأمم". وأضاف الأستاذ أنور العمروسي: "أن تلك المادة ترتب مصادر التشريع كالتالي: "النصوص – العرف – مبادئ الشريعة الإسلامية – مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة".

أي إن الشريعة الإسلامية هي المصدر الثالث بعد النصوص، والعرف، ومن العجيب أن يقرر في مصر وليد العقيدة الإسلامية، ومع ذلك يأتي ترتيبها الثالث في ٨٠ رجال القانون أن المجتمع مصادر التشريع!!

وعلى مستوى القوانين الجنائية صدر تقنين للإجراءات الجنائية عمل به ابتداءً من ١٥ نوفمبر ١٩٥١، أما تقنين العقوبات فقد تم تنحيته مرتين الأولى سنة ١٩٠٤ والثانية ١٩٣٧.

وفي عام ١٩٦١ بعد ظهور الموجة الاشتراكية في مصر – ظهر اتجاه لتعديل القوانين بما يتلاءم مع تلك الموجة الاشتراكية، وتم تشكيل لجان لهذا الغرض إلا أن معظم أعمال هذه اللجان لم ير النور فيما عدا تقنين المرافعات الذي صدر في ١٩٦٨ وكذلك قانون الإثبات.

وظلت الشريعة الإسلامية بعيدة عن مجال التطبيق ومستبعدة، وتأتي في المرتبة الثالثة من مصادر التشريع كما جاء في قانون ١٩٤٩ اللهم إلا في قانون الأحوال الشخصية الذي استمد من الشريعة الإسلامية.

وفي سنة ١٩٧١ – ونتيجة للضغط الشعبي- نص في المادة الثانية من الدستور على أن تكون الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسيًا للتشريع، ثم تعدل هذا النص في ١٩٧٩. لتكون "الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع" ومع ذلك فما زالت النصوص القانونية غير مستمدة من الشريعة الإسلامية حتى الآن.

الشرق أوسطية.. مفهوم ثقافي حضاري:

يخطئ من يتصور أن الشرق أوسطية هي مجرد سوق، بل ربما لا تكون ذات صلة بمفهوم السوق وعالم الاقتصاد أساسًا.. أو قل إن السوق فيها طريق إلى تمرير المفهوم الثقافي والحضاري.

والتعامل مع الشرق أوسطية ينبغي أن يكون بحذر؛ لأن الطريقة التي تم تسويق هذا المفهوم عن طريقها تُعد أخطر ما في المسألة، وهناك بالتالي جزء من جبل الجليد الطافي، والجزء الباقي الأهم والأخطر والأكبر لا يزال تحت الماء!

الجزء الطافي من جبل الجليد:

ينطلق الجزء الظاهر من مشروع الشرق أوسطية إلى مفهوم إقامة سلام شامل بين العرب وإسرائيل.. وأنه بعد فقدان العرب الكثير من أوراقهم السياسية في السنوات الأخيرة والتي انتهت بتوقيع الحكومات العربية لمعاهدات واتفاقيات سلام مع الكيان الصهيوني، وانتهاء منظمة التحرير الفلسطينية إلى التخلي عن ميثاقها ودستورها، والتخلي بالتالي عن مشروعيتها بتوقيع اتفاقية أوسلو، فإن المحافظة على هذا السلام، وتحقيق المزيد منه، أو حل المشكلة برمتها يعتمد على الإدماج الاقتصادي لإسرائيل في النظام الإقليمي الشرق أوسطي وكذا الإدماج الأمني، بمعنى أن السبب في الصراعات في تلك المنطقة هو سبب

اقتصادي أساسًا، يرجع إلى تواضع مستويات النمو الاقتصادي في المنطقة، والضعف الشديد للتبادل التجاري فيما بينها، وبقيام السوق الشرق أوسطية تستطيع إسرائيل التي تملك العقول والمشروعات أن تكون رائدة للتنمية الاقتصادية في المنطقة، وبالتعاون بين العرب وإسرائيل تجاريًا واقتصاديًا وعلميًا يمكن النهوض بمستوى المعيشة في المنطقة، ونزع أسباب النزاع الاقتصادي، وبالتالي ديمومة السلام.

ومن الناحية الأمنية، فإن المقترح هو أن تصبح إسرائيل القوة النووية والتقليدية الوحيدة في المنطقة؛ أي إن تصبح المنطقة خاضعة للسلام الإسرائيلي، وهذا في حد ذاته يمنع وقوع الحروب مستقبلاً؛ لأن نتائجها تكون معروفة، وبالتالي لا داعي لها!

ومحصلة المشروع هو الخضوع الاقتصادي والأمني لإسرائيل، وتحقيق نوع من العلاقات غير المتكافئة اقتصاديًا وأمنيًا يحول دون اندلاع حروب، وهكذا فإن المشروع يعني حتمًا إغلاق أي مسار للقوة، أو النهضة عربيًا، ويجعل اختلال القوى الشديد مدخلاً إلى السلام الشامل!

الإبادة الحضارية والثقافية:

في مناقشة لمشروع الشرق أوسطية نظمته جريدة الأهرام اندفع أحد الباحثين فقال إن الهوية تعطل التنمية.. وكشف هذا الرجل بتلقائيته عن الهدف الحقيقي للشرق أوسطية! ومن ناحية أخرى فإن الأستاذ لطفي الخولي، وهو أحد كبار مخططي ومروجي الشرق أوسطية وضع كتابًا عنوانه "عرب نعم... وشرق أوسطيون أيضًا".. ولا شك أن هذا الكتاب يكشف عن قصد، أو دون قصد عن الهدف الحقيقي للشرق أوسطية، وهو ضرب الانتماء والهوية والتميز

الحضاري، ولعل ذكاء لطفي الخولي حال دون تورطه في إنكار أن العرب يمثلون تميزًا حضاريًا وثقافيًا لا يمكن تجاهله، فاختار أن تكون البداية بعدم إنكار الهوية العربية الإسلامية تمامًا، ولكنه جعلها مجرد بُعد من أبعاد الشخصية العربية التي أضاف إليها الكثير من الأبعاد الهلامية والمبيتة وغير المحددة، ثم أضاف إلى الجميع بعد الشرق أوسطية، ليكون بذلك قد مهد الطريق لسيادة الشرق أوسطية فيما بعد..

على كل حال.. مسألة ضرب الهوية العربية والإسلامية للمنطقة أمر ليس جديدًا، بل هو قديم جديد، ولعل مصطلح الشرق الأوسط نفسه هو مصطلح اخترعه الاستعمار لوصف حالة سياسية وليست جغرافية، ولتقسيم مناطق النفوذ في بداية المرحلة الاستعمارية بين قوى الاستعمار، ثم ليكون نواة للإلحاق الحضاري، أو الإبادة الحضارية وإبعاد العرب بالذات هويتهم الإسلامية؛ لأن القوى الاستعمارية كانت تدرك أن الهوية الإسلامية كعرب هي التي تحفظهم وتجمعهم؛ وهي النواة الصلبة التي يمكن أن تكون طريقًا إلى النهضة، والتخلص من الاستعمار وتحقيق الطموحات استنادًا إلى بُعد ثقافي وحضاري، وبُعد جغرافي واستراتيجي متمثلاً في الأمة الإسلامية برمتها.

الكثير من المفاهيم والمحاولات الثقافية تم ترويجها وفشلت جميعًا للقضاء على الهوية الإسلامية للغرب منها بعث بعض الثقافات، والانتماءات القديمة كالفرعونية والآشورية والسومرية.. إلخ. ومنها إنكار الهوية العربية الإسلامية، والتحدث عن هوية متوسطية.

مثلما فعل طه حسين، أو سلامة موسى، أو غيرهما وآخر ما وصلنا إليه الآن هو ما يسمى بالهوية الشرق أوسطية، والتي تعبر عن حالة ومستجدات

ظهرت في العالم بعد سقوط المنظومة الاشتراكية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، ومحاولتها صياغة نظام عالمي جديد يدشن قيادتها، ومن ضمن هذا النظام إخضاع المنطقة العربية لنظام إقليمي تحت قيادة إسرائيل أمنيًا واقتصاديًا؛ الهدف منه القضاء على كل محاولة للتميز الحضاري، أو محاولة شق الطريق للمستقبل استنادًا إلى إنسان مستقل متميز.

وهكذا فالشرق أوسطية هي محاولة لنزع الانتماء الإسلامي، وطمس الهوية الحضارية للعرب، وتحويلهم إلى نوع جديد من البشر بلا ثقافة ولا هوية اللهم إلا ثقافة الاستهلاك والخضوع؛ ويصبح الجميع عربًا ويهودًا مجرد بشر عالميون لا يعكسون أي تميز حضاري، وبذلك يسهل خضوعهم بل إدمانهم للخضوع للقيمة الحضارية الغربية، وبالتالي ترحيبهم بالخضوع السياسي والاقتصادي والأمني لأمريكا والغرب، وإذا كانت إسرائيل قد فهمت المسألة مبكرًا.. بل ساهمت في صياغتها بهذه الطريقة؛ فإنها قد حظيت في هذا النظام بدور الشريك للغرب، والقائد المحلي للمنطقة الشرق أوسطية، أما العرب فهم الضحايا!

بيريز يحدد أهداف الشرق أوسطية:

كانت إسرائيل للأسف – تدرك مبكرًا– ما يحدث في العالم من تغيرات، وبسرعة استفاد شعبها، بل ساهمت في صياغتها، وإذا كانت الشرق أوسطية ليست صناعة إسرائيلية بمعنى أنها آلية للهيمنة الحضارية الغربية والأمريكية، على العالم، فإن إسرائيل صاغت الجزء الخاص بالمنطقة وأعطته المضمون الذي يلائمها، وجعلت من نفسها حارسًا لتنفيذ هذه المنظومة، وأكبر مستفيد منها، وبذلك تكون شريكًا للغرب في الهيمنة، وعلى كل حال فهذا الأمر ليس غريبًا

على إسرائيل، فإسرائيل برمتها ما هي إلا إفراز غربي، وجزء من معالم الصراع التاريخي بين الحضارتين الغربية والإسلامية، أي إن اليهود قد قبلوا دور الوكيل للغرب في ضرب الحضارة الإسلامية، وإبادة العرب والمسلمين! لو استطاعوا وجاء كتاب بيريز "الشرق الأوسط الجديد" كمحاولة إسرائيلية لوضع التصورات والآليات وتحديد الأهداف من التطورات التي ضربت العالم بعد سقوط الاستقطاب الدولي، في الوقت الذي كان فيه العرب غارقون في الضعف والتفكك وعدم تحديد الأولويات.

يطرح بيريز في كتابه تصورًا اقتصاديًا وأمنيًا للمنطقة يجعل إسرائيل عصب المنطقة.. وهذا التصور في رأي بيريز حتمي وطبيعي في نفس الوقت؛ لأن العرب في رأيه متخلفون يحملون ثقافة رجعية ومتخلفة، مصابون بالتعصب، ويحملون كل الأخلاق الشريرة ومعادون للحضارة الغربية وللعصر برمته، أما إسرائيل فهي الخير المطلق؛ لأنها تحمل القيم الحضارية الغربية... والمطلوب بالطبع تخليص الشرير من أخلاق الشر، وتحويله إلى كائن معاصر يحمل القيم الحضارية الغربية، وبالتالي فإن على الجميع أن يضرب روح الشر – التي هي الأخلاق الإسلامية التي تدعو إلى الوحدة والجهاد، وترفض وجود إسرائيل، وترفض الإذعان للغرب.. فإذا تحقق ذلك كان الجميع شرق أوسطيون، ليسوا عربًا، أو مسلمين، بل شرق أوسطيون.. ومن يرفض ذلك من العرب فهو أصولي إرهابي ينبغي قتله بلا رحمة!

المواجهة.، أو الدمار:

ينبغي ألا نستهين بالمخطط الغربي لطمس الهوية والقضاء على الذات الحضارية العربية الإسلامية، وينبغي في نفس الوقت ألا نبالغ في ضعفنا، وفي قوة خصومنا.

فمن ناحية فإن الإسلام كان ولا يزال وجدان هذه الأمة، وكان ولا يزال حيًا في الضمير والقلب والعقل، وأنه من المستحيل اجتثاث الثقافة الإسلامية... وأن الأمر ليس أكثر من منعطف حاد في تاريخ الأمة الإسلامية ستخرج منه كما خرجت من قبل من تحديات أكبر وأخطر، وعلينا أن ندرك أن التواصل الحضاري الإسلامي لم ينقطع يومًا، ولا يزال مستمرًا، سواء في فترات الصعود الحضاري الإسلامي، أو فترات التعادل الحضاري، أو حتى في فترات نزول المنحنى الحضاري الإسلامي، وحتى الآن لا تزال الثقافة الإسلامية هي ثقافة الجماهير، ولا يزال الشعور بالوحدة الإسلامية حيًا لدى الجماهير، ولعل التعاطف الواسع جدًا مع قضايا شعوب إسلامية بعيدة في البوسنة، أو الشيشان مثلاً دليل كبير على هذا الأمر، وكذلك لا يزال الإسلام يحرك كل الأمة من طنجة إلى جاكارتا، ومن أنقرة إلى جنوب إفريقيا للتضامن مع شعب فلسطين، وحتى اليوم لا يزال الإسلام قادرًا على بعث حركات وثورات وانتفاضات، ولا تزال دولاً إسلامية تعتمد في شرعيتها على الإسلام، وهكذا فالتواصل الحضاري والثقافي الإسلامي ولو في جانبه الشعبي – لا يزال موجودًا.

والثقافة الحية لا تموت بسهولة.. والمطلوب فقط هو تغذية جذورها الضاربة في التربة، وحتى لو تم قطع الجزء الظاهر من الشجرة فوق التربة، فإن الجذور لا تموت.

ولعل استمرار المواجهة، شرط أساسي لاستمرار حياة الجذور، والمحافظة على الجذوة مشتعلة تحت الرماد، وهكذا فالمواجهة، قد لا تعني الانتصار، ولكنها تعني للمحافظة على البذور حية..

أما الخضوع فإنه يعني قتل الشجرة وإفساد البذور!

الفهرس